جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مكملة لنيل شهادة : الماستر

تخصص : نقود ومالية

العنوان

تقييم أثر اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الوطني للفترة 2005–2014

إعداد الطالب:

معمري حسين

تاريخ المناقشة : 23–05–2016.

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

01	أ.قشي حبيبة	أستاذة مساعدة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
02	د.بن نابي فتيحة	أستاذة محاضرة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
03	أ.لعميد نور الهدى	أستاذة مساعدة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية : 2015–2016

إهداء

انطلاقا من قول المولى عز وجل :

بسم الله الرحمان الرحيم

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا

تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين " الآية 19 سورة النمل

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى كل العائلة إلى كل الأصدقاء إلى كل من يحمل لقب معمري

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى مكتبة السفير على المجهودات المبذولة طيلة فترة على المجهودات المبذولة طيلة فترة إعداد هذه المذكرة

حسين

تشكرات

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتي الدكتورة

﴿بنابي فتيحة﴾

لتفضلها بالإشراف على هذا العمل ومساعدتها لي

بتقديمها جملة من الملاحظات و التوجيهات

القيمة التي لها الأثر البالغ في إنجاز هذه

المذكرة

حسين

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الاهداء
كلمة شكر تقدير
فهرس المحتويات ..... III-I
قائمة الجداول VI
قائمة الأشكال VII
مقدمة ..... ب-و

الفصل الأول: مسار علاقات التعاون الاوورومتوسطي

تمهيد 2
المبحث الأول: السياسة المتوسطية الأوربية 3
المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي 3
المطلب الثاني: السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية في الفترة 1957-1989 7
المطلب الثالث: السياسة المتوسطية المتجددة للجماعة الأوروبية 1989-1995 16
المبحث الثاني: العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة 19
المطلب الأول: مؤتمر برشلونة 20
المطلب الثاني: الشراكة في المجالات غير الاقتصادية 28
المطلب الثالث: الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي 31
خاتمة الفصل الاول 36

الفصل الثاني: الشراكة الاقتصادية الاوروجزائرية

تمهيد الفصل الثاني 38
البحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري 39
المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1967-1987 39
المطلب الثاني: وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات والانتقال إلى اقتصاد السوق 42
المطلب الثالث: الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري وأهم التحديات المستقبلية 49
المبحث الثاني: الاتفاق الأور ومتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي 51
المطلب الأول: تطور العلاقة الأورو جزائرية من التعاون إلى الشراكة 51
المطلب الثاني: إجراءات وخطوات مهدت لإبرام اتفاق الشراكة 54
المطلب الثالث: مضمون وإجراءات تنفيذ اتفاق الشراكة 60
المبحث الثالث: أهداف الشراكة الأور جزائرية 68

المطلب الأول: أهداف الشراكة بالنسبة للجزائر 68
المطلب الثاني: أهداف الشراكة بالنسبة للاتحاد الأوربي 70
المطلب الثالث: الأهداف المشتركة بين الجزائر والاتحاد الأوربي 70
خاتمة الفصل 71

الفصل الثالث: تحليل اتفاق الشراكة الاوربية الجزائرية 2005 – 2014

تمهيد الفصل 73
المبحث الأول: تحليل التجارة الخارجية والموارد المالية 2005-2014..... 74
المطلب الأول: تحليل الواردات من الاتحاد الأوربي 2005 – 2014 74
المطلب الثاني: تحليل الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوربي 78
المطلب الثالث: تحليل الميزان التجاري مع الاتحاد الاوربي 2005-2014 83
المطلب الرابع: تحليل الأثر بالنسبة إلى الخزينة العامة للجزائر 2005-2014..... 85
المبحث الثاني: تحليل تدفق رؤوس الأموال من الاتجاه الأوربي إلى الجزائر 88
المطلب الأول: تدفق الاستثمار الاوربي..... 88
المطلب الثاني: التعاون المالي في إطار الشراكة الأور جزائرية 93
المطلب الثالث: تحليل قروض البنك الدولي الأوربي للاستثمار في الجزائر 2005-2014.95
خاتمة الفصل 96
الخاتمة العامة 98
قائمة المراجع 104
الملاحق
ملخص

الرقم	قائمة الاشكال	الصفحة
3 - 1	تطور الواردات الجزائرية الكلية 2005 2014.	75
3 – 2	تطور واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي 2005–2014.	76
3 – 3	اجمالي الواردات من العالم مقارنة بالواردات من الاتحاد الأوربي 2005–2014.	77
3 -4	تطور الصادرات الكلية للجزائر 2005 –2014.	78
3 – 5	نمو الصادرات الكلية للجزائر 2005 –2014.	79
3 -6	مقارنة بين اجمالي الصادرات الجزائرية نحو العالم والصادرات نحو الاتحاد الأوربي 2005 – 2014.	80
3 -7	هيكل الصادرات الجزائرية الي الاتحاد الأوربي 2005 – 2014.	82
3 – 8	تطور الميزان التجاري للجزائر 2005 – 2014	83
3 -9	الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوربي 2005 – 2014.	84
3 – 10	تطور الجباية الجمركية مقارنة بالجباية العامة والعادية 2000 – 2012.	86
3 – 11	توزيع المشاريع الاستثمارية في الجزائر 2003–2015	89
3 – 12	توزيع عدد مناصب الشغل للاستثمار في الجزائر للفترة 2003 – 2015.	90
3 – 13	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر 2003 – 2015.	91
3 – 14	تطور ونصيب الجزائر والدول المتوسطية في إطار اتفاق الشراكة الاورمتوسطية من حجم الاستثمار الأجنبي الأوربي 2003–2012.	92
3 – 15	توزيع الاستثمارات الاتحاد الأوربي في الجزائر 2007 – 2012.	93
3 - 16	توزيع المساعدات الاوربية في إطار الشراكة الاورومتوسطية 2007 – 2013.	94

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1 – 1	نسب صادرات بعض الدول المتوسطية إلى أوربا من جملة صادراتها للفترة 1974–1989.	13
2 – 1	نسب واردات بعض الدول المتوسطية من أوروبا من جملة وارداتها	13
3 – 1	مساعدات السوق الأوروبية المشتركة للبلدان المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية 1978–1991	15
4 -1	تقدم المفاوضات حول اتفاقيات الشراكة الأور ومتوسطية	24
1 - 3	تطور الواردات الجزائرية الكلية للفترة 2005–2014.	74
2 -3	تطور واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي 2005–2014.	76
3 – 3	تطور الصادرات الجزائرية الكلية 2005–2014.	78
4– 3	نمو الصادرات الجزائرية من الاتحاد الأوربي مقارنة بإجمالي الصادرات الكلية 2005 –2014	80
5 – 3	هيكل الصادرات الجزائرية الي الاتحاد الأوربي بين 2005–2014.	81
6 – 3	تطور الميزان التجاري مع العالم للفترة 2005–2014.	83
7 - 3	الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوربي 2005–2014	84
8 – 3	تطور الجباية الجمركية المحصلة عن طريق المبادلات الخارجية بالنسبة للجباية العادية والعامة للدولة 2000–2012.	85
9 – 3	توزيع الاستثمارات في الجزائر 2003–2015.	89
10 – 3	مشاريع الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 2003–2015	91
11 – 3	اهم المساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الأوربي الي الدول المتوسطية في إطار اتفاق الشراكة 2007–2013.	94
12-3	القروض الممنوحة للدول الضفة الجنوبية للمتوسط من بنك الاستثمار الأوربي 2005–2014.	95

المقدمة العامة

تعيش الساحة الدولية والنظام الاقتصادي العالمي العديد من التحولات والتطورات المسارعة للعلاقات الدولية، وذلك في إطار تنامي العولمة والتوجهات الاقتصادية المعاصرة، بالإضافة إلى ظهور التكتلات الاقتصادية، والتي كان لها آثار هامة على العلاقات الاقتصادية الدولية والانفتاح الاقتصادي لخلف الدول. وفي ظل هذه الظروف وجدت الدول المتوسطية والجزائر خاصة نفسها أمام ضرورة مواجهة المنافسة العالمية، واكتساب المقومات التي تسمح لها بالاستمرار ورفع التنافسية، وذلك من خلال الانضمام إلى التجمعات الجهوية التي تضم إلى جانب الدول المتقدمة دول نامية تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الإطار تندرج اتفاقية الشراكة الأورمتوسطية بين الاتحاد الأوربي الذي يمثل التكتل الإقليمي للدول الأوربية وبين دول حوض المتوسط للضفة الجنوبية، بحيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى بناء منطقة مستقرة نامية بصورة دائمة، وذلك من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة، وهذا خلق وضع جديد يتمثل في تواجد الدول المتوسطية أمام أهم المسائل التي تطرحها الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وهي إعادة هيكلة وتأهيل اقتصادياتها لمواجهة نتائج تحرير التجارة، ويبرز دور الاتحاد الأوربي لتحقيق الاندماج للدول المتوسطة من خلال المساعدات المالية المرافقة للشراكة.

وباعتبار الجزائر دولة نامية متوسطية تسعي إلى الرفع من معدل النمو الاقتصادي ، خاصة بعد التحولات الجذرية للاقتصاد الجزائري بعد خروجه من الأزمة البترولية وبعدها أزمة المديونية، كانت من بين الموقعين على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي. حيث يثير موضوع الشراكة الأورجزائرية في جوانبه النظرية العديد من النقاط التي تحتاج للتحليل والدراسة، لعل من أبرزها دوور الشراكة في تشجيع التبادلات التجارية من خلال رفع القيود على حرية التجارة بين الاتحاد الأوربي والجزائر، وكذا تشجيعها للاستثمار الأجنبي والذي يعد أول مصدر للتنمية ولتعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري، من خلال الاستفادة من المزايا الاقتصادية التي يتيحها تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وبالفعل تم الدخول في تطبيق اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في سنة 2005، على أن يتوج بإقامة منظمة تبادل حر في آفاق سنة 2020.

1- التساؤل الرئيسي:

من خلال ما سبق يمكننا صياغة إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف كان أثر دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2014؟

إن هذا التساؤل الجوهري يقودنا إلى طرح عدة تساؤلات فرعية يمكن إيجازها فيم يلي:

- ما هي الشراكة الأورمتوسطية بصفة عامة وما هي الشراكة الأورجزائرية بصفة خاصة وما هي مجالات الشراكة الأورمتوسطية والشراكة الأورجزائرية؟
- ما هي أهم المتغيرات التي طرأت بعد الدخول في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي؟
- ما هي انعكاسات اتفاق الشراكة الاقتصادية الأوربية الجزائرية على الاقتصاد الوطني خاصة على التجارة الخارجية وعلى تدفق رؤوس الأموال؟

2- فرضيات البحث: كإجابة أولية على الفرضيات الأسئلة المطروحة نقوم بوضع الفرضيات التالية:

- تعتبر اتفاقية الشراكة الأورجزائرية فرصة للجزائر لزيادة صادراتها خارج قطاع المحروقات وتصديرها للاتحاد الأوربي.
- ستتكبد الخزينة العامة للجزائر المزيد من الإيرادات الجمركية ما لم تراجع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي.
- تتيح اتفاقية الشراكة الأورجزائرية للجزائر زيادة في تدفق رؤوس الأموال من الاتحاد الأوربي إلى الجزائر.

3- أسباب اختيار الموضوع: هناك مجموعة من الأسباب نذكر منها:

- التحولات الاقتصادية على المستوى الدولي والإقليمي.
- الوقوف عند حقائق الشراكة الاقتصادية كظاهرة له انعكاساتها على الدول المتوسطية وخصوصا على الاقتصاد الجزائر.

4- أهداف البحث:

إن الهدف من البحث في هذا الموضوع هو دراسة تأثير اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي على الاقتصاد الوطني بعد مرور حوالي 10 سنوات على دخول حيز التنفيذ، والوقوف على انعكاساته على الاقتصاد الجزائري.

5- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث كونه دراسة ظاهرة كثيرة التداول في أيامنا الحاضرة والمستقبلية، فتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي في 2002 ودخولها حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، والتي بالرغم من أنها لم تكتمل ميدانيا، إلا أن الدراسة جاءت لتسليط الضوء على مختلف النتائج والأبعاد لهذه الشراكة ومدى انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.

6- الدراسات السابقة:

- الدراسة التي قام بها الباحث عمورة جمال، تحت عنوان دراسة تحليلية وتقيميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورمتوسطية، وهي أطروحة دكتوراه تناولت الحوار العربي والأوربي عرض تجارب الشراكة لبعض الدول العربية المتوسطية.
- الدراسة التي قام بها الباحث شريط عابد، بعنوان "دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأور متوسطية حالة المغرب العربي"، وهي أطروحة دكتوراه تناولت بعض تجارب الشراكة لكل من تونس والمغرب والجزائر من ثلاثة نواحي هي التجارة الخارجية لتدفق رؤوس الأموال الخارجية والمؤشرات الاقتصادية.

- الدراسة التي قام بها إبراهيم بوجلخة، بعنوان دراسة تحليلية وتقيميه لإطار التعاون الأوربي الجزائري، وهي مذكرة ماجستير حاول من خلالها تقيم وتحليل اتفاق الشراكة الأور جزائرية من خلال مجموعة من المتغيرات الكلية.

7- منهج الدراسة: للوصول إلي أهداف الدراسة واختبار الفرضيات المعتمدة وحل هده الإشكالية، فان المنهج المتبع في الدراسة يجمع بين المنهج الوصفي والمنهج التاريخي لإعطاء رؤية واضحة للشراكة الأوروبية الجزائرية ضمن مشروع الشراكة الاورو متوسطية وفقا لتسلسلها التاريخي، والمنهج التحليلي لتقيم تجربة الشراكة الأوروبية الجزائرية .

8- حدود الدراسة:

اقتصرنا في هذا البحث على تحليل الشراكة الاقتصادية الأوربية الجزائرية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، ولذلك استبعدنا المفهوم الواسع للشراكة على المستوى الكلي، والتي تتوسع إلى مجالات أخرى غير اقتصادية. فالحدود المكنية تتمثل في الجزائر، أما الحدود الزمنية فقد قمنا بدراستنا التحليلية بمقارنة النتائج المحققة والأهداف المرجوة بتحديد الفترة الزمنية 2005– 2014.

9- هيكل البحث:

للإلمام بموضوع الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تضمن الفصل الأول مسار علاقات التعاون الأورمتوسطية، إذ تطرقنا في المبحث الأول إلى السياسة المتوسطية الأوربية من خلال مشروع الشراكة الاورمتوسطية والسياسة المتوسطية للدول الأوربية، أما المبحث الثاني كان مضمونه العلاقات الأوربية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة حيث استعرضنا فيه مسار الشراكة وأهداف الشراكة الاورمتوسطية ومجالات الشراكة الاورمتوسطية. أما الفصل الثاني فتضمن الشراكة الأور جزائرية وذلك من خلال استعراض أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر. أما الفصل الثالث والأخير تم التطرق فيه إلى تحليل نتائج الشراكة الاقتصادية الاورجزائرية خلال الفترة (2005–2014) حيث تناولت في المبحث الأول تحليل التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوربي 2005–2014 وذلك من خلال

الصادرات والواردات الجزائر من الاتحاد الأوربي أما المبحث الثاني فكان مخصص لتحليل تدفقات رؤوس الأموال من داخل الاتحاد الأوربي إلى الجزائر من 2005-2014 من خلال المساعدات الأوربية والاستثمار الأوربي في الجزائر. وفي الأخير يتضمن الموضوع خاتمة عامة نتطرق فيها إلى نتائج البحث والتوصيات التي توصلنا إليها.

الفصل الأول

مسار علاقات

التعاون الأورو

متوسطي

تمهيد الفصل

يعتبر مؤتمر برشلونة الذي انعقد بتاريخ 28 نوفمبر 1995 بين دول الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية، الحجر الأساس الذي وضع لإقامة شراكة دائمة ومستقرة تضمن أمن واستقرار المنطقة، حيث مكن هذا الاجتماع الطرفين من تحديد الإطار المتعدد للشراكة باعتماد مقاربة شاملة، كما عمل هذا المؤتمر على تحديد آليات التعاون الاقتصادي والمالي بين دول الاتحاد الأوربي ودول جنوب وشرق المتوسط المعمول بها منذ سبعينات القرن العشرين، وذلك من خلال عقد اتفاقيات ثنائية بين كل دولة من الدول المتوسطية والاتحاد الأوربي، ويتم السعي لتتوج هذه الاتفاقيات بإنشاء منطقة تبادل حر بصفة تدريجية مطلع سنة 2010، وخلال هده الفترة يتعين على الدول المتوسطية رفع كل العراقيل التعريفية وغير التعريفية المفروضة سابقا على المنتجات الأوربية، وفي المقابل ستستفيد هذه الدول من مساعدات مالية في إطار برنامج وضع خصيصا لهذا الغرض سمي صندوق دعم الشراكة الأوربية المتوسطية MEDA.

ولتفصيل أكثر في الموضوع من خلال هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: السياسة المتوسطية الأوربية.

المبحث الثاني: العلاقات الأوربية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة.

المبحث الأول: السياسة المتوسطية الأوروبية

تعتبر الشراكة الأورمتوسطية نهج أوربي للتبادل الحر والتعاون مع الدول التي كانت تقريبا إلى أمد ضمن دائرة النفوذ الأوربي بأسواقها ومواردها الأولية، وبما فرض عليها من ثقافة ولغة، كما يمكن القول إن الشراكة الأورمتوسطية هي سياسة متقدمة من سياسات المجموعة الأوربية اتجاه الدول المتوسطية.

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي

1-نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية: أدى انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من نتائج، إلى ظهور حاجة ملحة لمبادرة دولية لإعادة بعث الاقتصاديات الأوروبية المنهكة، لتكون تجسيدا عمليا لحالة التصالح بين فرنسا وألمانيا من جهة، وتطرح خطوة أولى نحو نظام أوروبي جديد من جهة أخرى. وبالفعل وفي ظل هذه [1] الظروف اقترح وزير الخارجية الفرنسي "روبرت شومان" مشروع أطلق عليه اسم "مشروع شومان" في ماي 1950[2]، لتوحيد السيطرة على إنتاج الفحم والحديد في أوروبا، اللذين كانا يمثلان الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة في الخمسينات، على أن تتم هذه السيطرة من خلال سلطة عليا مشتركة. ولم يلبث المشروع أن تم إقراره من جانب ست دول هي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ، التي وقعت في باريس في 18 أفريل 1951 معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الاستراتيجيتين.

وفي عام 1955، بدأت أفكار جديدة تظهر، كان أهمها مبادرة دول البيني لوكس الثلاث "بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ" في 01 و02 جانفي 1955، والمتمثلة في مذكرة للمناقشة حول إمكانية تحقيق المزيد من التعاون الأوروبي، خاصة بعد التجربة الناجحة لمجمع الحديد

[1]– معسكري سمرة، تقيم اتفاق الشراكة الأور جزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2010، ص 69

[2]–عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص40.

والصلب ليشمل المجال الاقتصادي. وعقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الست الأعضاء في المجمع الأوروبي للحديد والصلب في مدينة مسينا في جوان 1955، حيث أيدوا إنشاء سوق مشتركة ووكالة دولية للطاقة، وشكلوا لجنة لدراسة المشكلات التي تعترض قيام الجماعة الاقتصادية، ووضع المعاهدات اللازمة لإنشائها.

وفي 25 مارس 1957، أبرمت نفس الدول الست معاهدتين جديدتين في العاصمة الإيطالية روما، الأولى لإنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية، والثانية لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تعدت مجرد تحرير التجارة بين الأعضاء لتلزمهم بتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي على المدى الطويل، ولم تمض بضعة أشهر على توقيعها حتى صادقت عليها برلمانات الدول الأعضاء وأصبحت سارية المفعول اعتبارا من 01 جانفي 1958.

2 –أهداف الجماعة الاقتصادية الأوروبية: لقد وُقعت معاهدة روما لدعم التطور المنسجم للنشاط الاقتصادي داخل الجماعة، والتوسع المستمر والتوازن، وتحقيق المزيد من الاستقرار، والتحسن الراسخ في المستويات المعيشية، والعلاقات الأوثق بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ما يلي[1]:

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في غضون 12 عاما كفترة انتقالية، وكذلك القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع، وكل الإجراءات الأخرى المساوية لها في التأثير، وكل العوائق التي تحول دون الحركة المتحررة للأشخاص والسلع ورأس المال.
- إقامة تعريفة جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء.
- التقارب بين تشريعات الدول الأعضاء إلى الحد الذي يستلزمه الأمر، لكي تمارس السوق المشتركة وظائفها.

[1]–محمد محمود الإمام، تطور الأطر الاقتصادية للاتحاد الأوربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1998، ص135.

- تنسيق السياسة الاقتصادية، بما في ذلك السياسة المالية لعلاج الاختلالات في موازين المدفوعات، وافتتاح سياسات مشتركة للزراعة والنقل والتجارة الخارجية.
- إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.
- الارتباط بالدول والمناطق الأخرى فيما وراء البحار بغرض توسيع حجم التجارة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3-تصاعد العضوية داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية: تنص معاهدة روما الخاصة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية على أن: "أي دولة أوروبية قد تطلب أن تصبح عضوا في الجماعة" -المادة 237 من المعاهدة [1]. وبناءا عليه تقدمت بريطانيا بطلب انتساب إلى هذه السوق عام 1961، إدراكا منها أن بقاءها خارج الجماعة الأوروبية يعرضها لمخاطر العزلة الاقتصادية، وحذت حذوها كل من الدنمارك وأيرلندا والنرويج. رُفض الطلب بناء على معارضة الرئيس الفرنسي ديغول، الذي أفشل طلبا ثانيا تم التقدم به عام 1967، ولم يُقبل طلب انتساب بريطانيا وأيرلندا والدانمارك إلا بعد استقالة ديغول عام 1969، وتم توقيع معاهدات الانتساب في 22 جانفي 1972، وأصبحت هذه البلدان الثلاثة أعضاء فعليين في 01 جانفي 1973، بينما لم تنضم النرويج نظرا للرفض الشعبي للانضمام من خلال الاستفتاء.

تقدمت بلدان أوروبية أخرى بطلبات انتساب وهي اليونان في 1975، ومن ثم اسبانيا والبرتغال في 1977. صارت الأولى عضويا فعليا في أول جانفي 1981، وأصبح البلدان الأخيران عضوين في 01 جانفي 1986. ولقد أدى توحيد ألمانيا عام 1990 إلى زيادة تعداد سكان دول الجماعة بمقدار 18 مليون نسمة. وجاءت مرحلة توسع أخرى في جانفي 1995 بانضمام كل من: النمسا، فنلندا، والسويد إلى الاتحاد الأوروبي، بينما تقدمت أربع دول أخرى بطلبات انضمام هي: سويسرا، تركيا، قبرص ومالطا، ودارت مناقشات في اجتماع

[1]-حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 153.

المجلس الأوروبي بمدينة ايسن في ديسمبر 1994، حول اتحاد أوروبي يضم 27 دولة، من بينها العديد من الدول شرق ووسط أوربا.

4-معاهدة ماستريخت وتطور النظام الأوروبي: بالرغم من النجاح الذي حققته الجماعة الأوروبية على صعيد إنشاء السوق المشتركة، إلا أنها واجهت صعوبة بالغة في إزالة كافة القيود الفنية والإدارية والقانونية المعوقة للتجارة البينية، كما رسخت الظروف الاقتصادية السائدة خلال الثمانينيات من اقتناع القيادات الأوروبية بضرورة إيجاد قوة دفع جديدة للنظام الأوروبي، لتحقيق أقصى استفادة من مكاسب التكامل الاقتصادي.

وفي مارس 1985 قرر رؤساء الدول والحكومات أعضاء الجماعة الأوروبية، وضع هدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة على قمة أولوياتهم، ثم أكد الزعماء إرادتهم السياسية في تحقيق التكامل عندما أقروا في عام 1986 الاتفاق الأوروبي الموحد [1]، الذي عدّلوا بموجبه المعاهدات الأساسية لتعزيز مبادرة السوق الموحدة، من خلال إطار قانوني متوافق مع هذا الهدف، يزيل القيود المفروضة على حرية حركة التجارة في السلع وتنقل الأشخاص، وإزالة القيود الفنية على التجارة وعلى التعاقدات العامة، ورؤوس الأموال، والقيود المالية مثل الضرائب.

ويمثل هذا التطور نحو السوق الموحدة، المرحلة الثالثة من مراحل التطور، التي طرأت على النظام الأوروبي، بعد الأولى التي كانت هي مرحلة الجماعات الأوروبية، والثانية هي مرحلة السوق المشتركة التي تضمنت معاهدة روما أحكاما تتناول إنشاءها على عدة مراحل، ومع نهاية عام 1992 كانت الحكومات الأوروبية قد أنجزت الشق الأعظم من الأهداف المتفق عليها، حيث اكتملت السوق الأوروبية الداخلية. ثم دخل النظام الأوروبي مرحلته الرابعة من التطور نحو مزيد من التوسع بالتوقيع على معاهدة ماستريخت في 7 فيفري 1992 لإنشاء الاتحاد الأوروبي، الذي يحقق حالة من الاندماج التام بين الدول

[1]– زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوربية –المغاربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2010، ص 32.

الأعضاء، ويضيف إلى المعاهدات السابقة عمادين إضافيين هما: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والعدالة والشؤون الداخلية، بالإضافة إلى العملة الموحدة التي بدأ العمل بها في 01 جانفي 2002.

وفي أحدث توسع شهده الاتحاد الأوروبي في تاريخه، انضمت إليه في 01 ماي 2005، عشرة دول جديدة أغلبها من شرق أوربا هي: جمهورية التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، بعد أن أوفت حكومات هذه الدول بمطالب الاتحاد الأوربي فيما يتعلق بالمعايير الاقتصادية، القانونية والديمقراطية، والبلدان الآخران اللذان انضما للاتحاد هما: قبرص ومالطا، وكلاهما جزيرتان بالبحر المتوسط، كما دخلت تركيا في مفاوضات من أجل العضوية الكاملة في الاتحاد، انطلقت في 03 أكتوبر 2005. وفي عام 2007 انضمت كل من رومانيا وبلغاريا، ليصبح العدد 27 دولة[1].

المطلب الثاني: السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية في الفترة 1957-1989

تمثل هذه الفترة مرحلة الحرب الباردة، إلا أن السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية طيلة هذه الفترة لم تأخذ وتيرة واحدة، بل أنه يمكن التمييز بين مرحلتين أسياسيتين هما:

1-السياسة المتوسطية الجزئية 1957-1972: كان اهتمام الجماعة الأوروبية بحوض البحر المتوسط يتركز أساسا على ثلاث مناطق هي:

- **الدول العربية:** خاصة دول المغرب العربي بسبب القرب الجغرافي والتاريخ المشترك.
- **الدول الأوروبية المتوسطية غير الأعضاء:** فقد سارعت هذه الدول إلى تقديم طلبات الانضمام، وهذا ما دفع الجماعة الأوروبية إلى تطوير العلاقة معها تمهيدا لانضمامها.

[1]-ابراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية لأطار التعاون الأوربي الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012، ص33.

- **إسرائيل:** فقد أقامت المجموعة الأوروبية منذ نشأتها، علاقات وثيقة مع إسرائيل لأسباب سياسية، تاريخية، واستعمارية.

ولقد اتسمت سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، وذلك رغم وجود دوافع مصلحيه تحدو الطرف الأوروبي للاهتمام بالطرف المتوسطي، منها الروابط الاقتصادية بين الجانبين، وخصوصا فيما يتعلق بمجالات الإنتاج الزراعي للدول المتوسطية، والكم الضخم من الأيدي العاملة المهاجرة من الدول المتوسطية إلى أوربا، والروابط التاريخية والثقافية بين الجانبين، إلا أن هذه القوة الدافعة للتقارب بين الطرفين واجهتها عقبات موضوعية، كالعقبات الاقتصادية متمثلة في التباين الرهيب في مستويات المعيشة لدى كل من مجتمعي أوربا والبحر المتوسط.

وبسبب هذه العقبات كانت سياسة الجماعة اتجاه دول البحر المتوسط تدريجية وجزئية، تمثلت في عقد مجموعة من الاتفاقيات، بعضها اتفاقيات تجارية تقتصر على تبادل بعض التيسيرات المتقابلة، وبعضها اتفاقات تعاون وانتساب وفق المادة 238 من معاهدة روما[1].

وتأخرت الاتفاقيات مع بلدان المغرب العربي الأساسية (الجزائر، تونس، المغرب)، بسبب العديد من المشكلات كانت أهمها: الموقف التنافسي للعديد من صادرات هذه البلدان مع المنتجات الزراعية في إيطاليا، وفي سنة 1966 حصلت إيطاليا على 45 مليون دولار أمريكي من الجماعة الأوروبية، لتحسين المنتجات الإيطالية. بعد ذلك أصبح الطريق مفتوحا لعقد اتفاقية انتساب بين الجماعة وكل من تونس والمغرب، وتم التوقيع عليها في مارس 1969 لمدة 5 سنوات، بينما استخدمت هولندا الفيتو ضد اتفاقية مماثلة مع الجزائر بسبب

[1]– نازلي معوض أحمد، السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية، مصر، ص 36.

إعلانها الحرب على إسرائيل في 1967، رغم أن الجزائر ظلت خلال الفترة الممتدة من 1957–1962، تحظى بمعاملة الدول الأعضاء، لأنها كانت تمثل ثلاث مناطق فرنسية [1].

وانطوت اتفاقيتي تونس والمغرب على تفضيلات لمعظم صادراتهما الصناعية والمواد الخام، أما السلع الأخرى فتُعامل وفق المعاملة التي كانت تمنحها لها فرنسا قبل الاتفاقية، كما لم تتضمن الاتفاقيتين على معونات مالية، وعجزت الدولتان عن الاستفادة من التيسيرات التي منحت لصادراتها الصناعية إلى الجماعة، بسبب ضعف القاعدة الصناعية فيهما.

وفي الأخير نستطيع القول بأن السياسة المتوسطية الجزئية تمثلت في اتفاقيات انتساب بين الجماعة وبين العديد من الدول المتوسطية، ويشتمل هذا النظام على تنشيط المبادلات التجارية، والمعونات الفنية والمالية. وبالنسبة للأقطار العربية المتوسطية، جاءت كل اتفاقياتها مع الجماعة الأوروبية، خالية من مبدأ المساعدات المالية. ومن هنا يتضح أن هدف المجموعة الأوروبية من وراء هذه السياسة كان سياسيا، ولكن تحقيقه كان بأدوات اقتصادية، فلقد كانت الأداة الأساسية للجماعة لإقامة علاقات مميزة مع دول العالم الثالث خاصة المتوسطية منها، هي التفضيلات التجارية وليس المعونة المالية أو تنظيم هجرة العمالة [2].

2- السياسة المتوسطية الشاملة 1972–1989: كانت معظم علاقات الجماعة الأوروبية بدول المتوسط ذات بعد اقتصادي وتجاري واضح، ومع بداية السبعينيات بـــدأت تتجلـــى أهمية وضع سياسة أكثر شمولا للعلاقات بين دول المتوسط والجماعة الأوروبية، وهو ما قاد السياسة المتوسطية الأوروبية إلى التحول إلى مرحلة جديدة.

ففي عام 1971 تقدمت اللجنة الأوروبية بمبادرة للمجلس الوزاري تحتوي على تقييم للعلاقات الاقتصادية مع دول المتوسطّ، في إطار التعاون السياسي الأوروبي، وأكد المجلس على أن التداخل بين المصالح الأوروبية والمتوسطية يؤكد أهمية تنمية تلك المنطقة، وهي

[1]– عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، مرجع سبق ذكره، ص 210.

[2]– نادية محمود، محمد مصطفى، أوربا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 210.

الأفكار التي أقرتها قمة المجموعة الأوروبية (المجلس الأوروبي) في باريس في أكتوبر 1972، والتي أشارت إلى رغبة المجموعة في تحمل التزاماتها اتجاه منطقة المتوسط، من خلال سياسة شاملة أطلق عليها السياسة المتوسطية الشاملة.

ومن أهم التحديات التي كانت تواجه هذه السياسة، هي مدى قدرتها – باعتبارها سياسة شاملة–على التعامل مع الاختلافات بين الاتفاقيات القائمة بين الجماعة، وبين عدة دول متوسطية. فلم يكن من الممكن أن تأتي هذه السياسة بقواعد موحدة أو مشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطية على اختلاف العلاقات السياسية فيما بينها، وهكذا فتحت السياسة المتوسطية الشاملة أمام جميع بلدان حوض المتوسط أُفقا أوسع من مجرد الاتفاقات التجارية، وعلى هذا الأساس تم إبرام عدة اتفاقيات بين الجماعة الأوروبية وهذه البلدان، بدءا بإسرائيل في ماي 1975، ثم اتفاقيات مع ثلاث دول مغاربة (تونس، الجزائر، المغرب) في أفريل 1976[1].

أما بالنسبة لبلدان المشرق العربي (مصر، سوريا، الأردن، لبنان)، فبعد اتفاقي مصر ولبنان سنة 1972 والأردن في العام نفسه، جاء اتفاق سوريا سنة 1974. ولكن منذ 1976 بدأت الجماعة الأوروبية تنظر إلى هذه البلدان في إطار بلدان المشرق العربي، وتم سنة1977 توقيع اتفاقيات مع كل من مصر، الأردن، وسوريا مماثلة لاتفاقيات بلـــدان المغرب العربي، ثم اتفاقية مع لبنان في ماي 1977، بعد مفاوضات طويلة وصعبة.

وكانت صيغ هذه الاتفاقيات متماثلة، وانحصرت الاختلافات أساسا في التخفيضات الممنوحة للمنتجات الزراعية، وشمل قسمها الأول مجالات التعاون الاقتصادي والفني والمالي، بينما تناول الثاني التعاون التجاري وحدّد التفضيلات التي يمنحها كل من الطرفين للآخر، فمن ناحية الجانب الأوروبي فقد قدم التسهيلات التالية:

[1]– محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة، 1997، ص19.

– الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على وارداته من المنتجات الصناعية، بحيث تخفض بنسبة 80% عند بداية العمل بالاتفاقية، ثم تزول كليا بعد السنة الأولى.

– إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع ما عدا بعض المنتجات الزراعية، وبعض أنواع المنسوجات المدرجة في الملحق الثاني لاتفاقية روما ووفق اتفاقية الألياف على التوالي، وتختلف من بلد لآخر.

– تخفيض التعريفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، لفترات محدودة من السنة ولكميات تحدد سنويا، وتختلف من دولة إلى أخرى بسبب التفاوت في هيكل الصادرات الزراعية.

كما نصت هذه الاتفاقيات على إنشاء مجلس للتعاون، يعمل على تنفيذ الاتفاقية بين طرفيها، كما يقوم بتحديد بروتوكولات ملحقة للاتفاقية. فقد أعيدت صياغة البروتوكولات عام 1988، عندما بدأت الجماعة الأوروبية بتطبيق نظام التصنيف الجمركي المنسق بالكيفية التي توافق هذا النظام، ولم يكن يسمح بتراكم المنشأ إلا للدول المغاربية فيما بينها، ويحدد بروتوكول آخر، المبادئ التي يتم بموجبها التعاون الفني والمالي، وشروط القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي. ويجري تجديد البروتوكولات المالية كل خمس سنوات [1]، وتحدد فيها المبالغ التي تقدمها الجماعة سواء كمنح من ميزانيتها، أو كقروض من بنك الاستثمار، وينتهي آخرها في عام 1996.

3– تقييم السياسة المتوسطية الجزئية والسياسة المتوسطية الشاملة: بالنسبة للسياسة المتوسطية الجزئية، سبق وأن أشرنا إلى أنها اتسمت بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، واعتمدت أدواتها على التفضيلات التجارية فقط، وجاءت خالية من المساعدات المالية والفنية والعلمية. أما فيما يخص السياسة المتوسطية الشاملة، فإن تقييم اتفاقياتها يجب أن يرتكز على ما تضمنته هذه الاتفاقيات من أهداف، بالإضافة إلى الاعتبارات التالية:

[1]– محمد محمود الإمام، المرجع نفسه، ص20.

– مقدار مساندة الاتفاقيات بمساعدات مالية من ميزانية الجماعة الأوروبية، وقروض من بنك الاستثمار الأوروبي.

– القدرة على تشجيع صادرات الدول المتوسطية عامة، وإلى الجماعة الأوروبية خاصة، ومن ثم تشجيع الاستثمار الأجنبي للاستفادة من فرص التصدير إلى أوربا.

وسوف نتناول فيما يلي تقييم بعض ميادين التعاون:

1- **التبادل التجاري:** فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية، كان لتحرير التجارة الأثر الإيجابي على اقتصاديات البلدان المتوسطية النامية، فقد ارتفعت صادرات تلك البلدان للاتحاد الأوروبي من 28% إلى 54%[1] من مجموع المبيعات، حيث نجح المغرب مثلا في رفع صادراته الصناعية من 40% إلى 77%، كذلك حققت كل من تركيا، إسرائيل، مالطا، وقبرص نسبا عالية فاقت 70%، غير أن الحمائية التي كانت تهيمن على السياسات التجارية الخارجية في العديد من بلدان المنطقة، وكذلك النقص في تصنيف وتنويع الصادرات الصناعية، أديا إلى عجز متفاقم في موازين التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية.

أما فيما يخص الصادرات من المنتجات الزراعية والنسيجية، فقد تأثرت بالقيود التي تضمنتها الاتفاقيات، فالمنتجات الزراعية واجهتها قيود السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الأوروبية، كما أنها خضعت لحصص مربوطة بفترات زمنية، كانت أحيانا تقع خارج المواسم الإنتاجية للدول المتوسطية. ومن جهتها خضعت المنتجات النسيجية والملابس لاتفاقية الألياف، كما أن قواعد المنشأ كانت تستبعد الكثير من المنتجات الصناعية التي تعين عليها أن تنافس صادرات دول أخرى إلى أوربا بعد أن تدفع الرسوم.

[1] – إبراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص580.

الجدول رقم (1 – 1): نسب صادرات بعض الدول المتوسطية إلى أوربا من جملة صادراتها للفترة 1974–1989.

الفترات / الدول	1976–1974	1979–1977	1984–1980	1989–1985
تونـــس	%66.9	%68.4	%58.2	%74
الجزائر	%52.4	%38.3	%58.1	%70.8
المغرب	%56.7	%61.3	%57.00	%59.9
الأردن	%2.7	%1.2	%2.4	%5.6
ســـوريا	%45.7	%52.3	%50.9	%37.2
	%17.1	%6.5	%7.5	%18.4
	%18.4	%39.4	%43.5	%39.1

المصدر: مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة، 1997.

الجدول رقم (1 –2): نسب واردات بعض الدول المتوسطية من أوروبا من جملة وارداتها.

الفترات / الدول	1976-1974	1979-1977	1984-1980	1989-1985
تونس	%63.2	%66.1	%67.5	%66.6
الجزائر	%61.8	%60.3	%59.2	%59.5
المغرب	%52.9	%54.4	%36.7	%52.2
الأردن	%33.6	%37.4	%32.3	%30.9
سوريا	%36.8	%37.4	%30.9	%36.7
	%44.3	%48.00	%45.00	%46.9
	%35	%39.9	%41.7	%39.8

المصدر: مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة، 1997.

ويمكن القول أن تجارة الدول المتوسطية لم تكن خاضعة فقط للاتفاقيات المعقودة مع الجماعة الأوروبية، بل تأثرت أيضا بالقواعد التي حكمت هذه الجماعة والتغيرات التي طرأت عليها، خاصة بإعلان التحول إلى اتحاد أوروبي والبدء في تنفيذ هذا التحول، إذ نجد أن الدول المتوسطية لم تحاول الاستفادة من التصدير للمنتجات التي شهدت تطورا سريعا في الطلب الأوروبي، بل نجد أن بعض الدول المتوسطية العربية كالجزائر مثلا، تعتمد في صادراتها إلى المجموعة الأوروبية على النفط بنسبة كبيرة، ومع اتساع المجال الأوروبي واتجاه الاتحاد الأوروبي إلى عقد اتفاقيات مع دول أوربا الشرقية، يتراجع الموقف التنافسي للدول المتوسطية في صادراتها للمجموعة الأوروبية.

2-التعـــاون المالي: نصت الاتفاقيات المعقودة بين الجماعة الأوروبية والدول المتوســـطية، على مساهمة مالية من المجموعة للمساعدة في النمو الاقتصادي، وقد خُصصت هذه المعونات المالية في الميادين التالية:

- مشاريع استثمار في الإنتاج والمنشآت الإنتاجية.
- نشاطات التعاون التقني، سواء التمهيدية أو اللاحقة لمشاريع استثمارية.
- نشاطات التعاون في الميدان العلمي وميدان البحث والتكوين.

وفي الواقع تتألف مساعدات السوق المشتركة للبلدان المتوسطية من معونات من ميزانية الجماعة الأوروبية وقروض من البنك الأوروبي للاستثمار، إذ يرتفع مجموع الإسهامات المالية للجماعة الأوروبية بين 1975-1987 إلى 5.5 مليار إيكو، 56% من هذا المبلغ جاءت كقروض من البنك الأوروبي للاستثمار [1].

ويوضح الجدول التالي مساعدات السوق الأوروبية المشتركة للبلدان العربية المتوسطية وفق بروتوكولات 1978-1991.

[1]- بشارة خضر، أوربا والوطن العربي (القرابة والجوار)، ترجمة: جوزيف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص191.

الجدول رقم (1 –3): مساعدات السوق الأوروبية المشتركة للبلدان المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية 1978–1991

الوحدة: مليون إيكو.

البلد	البروتوكولات	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية السوق الأوروبية المشتركة	المجموع
الجزائر	الأول1978–1981	70	44	114
	الثاني1982–1986	107	44	151
	الثالث1987–1991	183	56	239
مصر	الأول1978–1981	93	77	170
	الثاني 1982–1986	150	126	276
	الثالث1987–1991	249	200	449
الأردن	الأول1978–1981	18	22	40
	الثاني1982–1986	37	26	63
	الثالث1987–1991	63	37	100
لبنان	الأول1978–1981	20	10	30
	الثاني1982–1986	34	16	50
	مساعدة طارئة(1977–1978)	20	-	20
	مساعدة طارئة(1982–1986)	50	-	50
	الثالث1987–1991	53	20	73
المغرب	الأول1978–1981	56	74	130
	الثاني1982–1986	90	109	199
	الثالث1987–1991	151	173	324
سوريا	الأول1978–1981	34	26	60
	الثاني1982–1986	64	33	97
	الثالث1987–1991	110	36	146
تونس	الأول1978–1981	41	54	95
	الثاني1982–1986	78	61	139
		131	93	224

	الثالث1987–1991			
المجموع	الأول1978–1981 الثاني1982–1986 الثالث1987–1991	332 560 940	307 415 615	639 975 1555
المجموع العام		1832	1337	3169

المصدر: مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد السابع، القاهرة ،1997.

إن مقارنة المبالغ في الأجيال الأولى للاتفاقيات المالية المعقودة في 1978–1991، تسمح لنا بملاحظة ما يلي:

– يترافق الانتقال من جيل إلى آخر بزيادة قيمتها 50%، لكن إذا ما أخذنا التضخم بعين الاعتبار، فإننا نلاحظ أن الزيادة لا تكاد تحافظ على قيمة المساعدة من قبل الجماعة الأوروبية.

– يُظهر تحليل شتى أشكال المساعدة، خللا متزايدا لمصلحة قروض البنك الأوروبي للاستثمار التي تزداد بسرعة أكبر من مساعدات الميزانية.

إن الملاحظة العامة التي يوحي بها تحليل التعاون المالي الشامل مع البلدان المتوسطية المشاركة، هي أنه توجد هوة بين ما تعلنه السوق الأوروبية المشتركة بشأن أهمية بلدان المتوسط ودورها الفعلي في التعاون معها، فبرأي هذه البلدان، تبدو المبالغ المرصودة زهيدة جدا بالمقارنة مع حاجاتها الضخمة.

المطلب الثالث: السياسة المتوسطية المتجددة للجماعة الأوروبية 1989–1995

مع نهاية عام 1989 بدأت الجماعة الأوروبية تفكر في مراجعة علاقاتها بدول المتوسط، آخذة في الاعتبار التحديات التي تواجه الجانبين، في ضوء المتغيرات الدولية التي أخذ يشهدها النظام الدولي عشية انتهاء الحرب الباردة. وفي جوان 1990 أصدرت اللجنة الأوروبية تقريرا لمراجعة هذه العلاقات، أطلق عليه "نحو سياسة متوسطية جديدة"، وفي ديسمبر 1990 أقّر مجلس الجماعة الأوروبية الأفكار الواردة في التقرير، والتي أكدت

استمرارية العلاقات التقليدية، وأدخلت تطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات. وفي 12 جويلية 1991[1]، طلب البرلمان الأوروبي من مجلس الجماعة، إعطاء الأولوية لهذه السياسة الجديدة، مما دفع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية إلى وضع توجيهات جديدة بشأنها في نوفمبر 1991.

- **دوافع الجماعة نحو السياسة المتوسطية الجديدة:** لقد تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية والعالمية والتي شكلت في مجموعها دوافع الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي فيما بعد)، نحو سياسة متوسطية جديدة، ولعل أهم المتغيرات العالمية هي:
- تراجع فكرة التهديد السوفياتي الشيوعي للأمن الأوروبي.
- تصاعد حدة الخلاف بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية حول القضايا التجارية والنقدية العالمية.
- رغبة أوربا في جعل المتوسط بحرا أوروبيا وليس بحرا أمريكيا، فكان طرح السياسة المتوسطية الجديدة ردا على إصرار الولايات المتحدة الأمريكية الانفراد بمقدّرات الشرق الأوسط، وهو الذي يتجلى بوضوح منذ أزمة الخليج الثانية.

ولقد جاءت معاهدة ماستريخت لتكرس الوحدة، وتعكس رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين إحراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية، وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة، وكان لابد لهذا الطابع الجديد أن ينعكس على الأنشطة الجماعية ومنها "السياسة المتوسطية الجديدة".

[1]– محمد محمود الإمام، اتفاقيات "المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، مرجع سبق ذكره، ص35.

وأخيرا تأتي المحددات والمتغيرات الإقليمية، التي تتمثل في مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية، التي باتت تهدد الأمن الأوروبي، وهي في معظمها قادمة من الجنوب الذي يشمل جنوب وشرق المتوسط، وأهم تلك المخاطر:

- استمرار مستويات التسلح المرتفعة في العالم الثالث.
- استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا إلى أوربا.
- نظرة الغرب للإسلام، التي ترى أن الإسلام يعني الأصولية وهذه الأخيرة تعني الإرهاب.

وهكذا مثّلت هذه المجموعات الثلاث من المتغيرات، محددات التوجه الأوروبي نحو السياسة المتوسطية الجديدة، تنتفع بالعديد من آليات التعاون المتاحة، إلا أن هشاشة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في معظم الدول المتوسطية في تلك الحقبة، حالت دون تنمية التعاون اللامركزي على الرغم من بعض المؤشرات الإيجابية هنا وهناك.

المبحث الثاني: العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة

تمثل سنة 1994 منعرجا مهما في العلاقات الأوروبية المتوسطية، وبداية التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، خاصة مع دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993. وكانت بدايات هذا التوجه، اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي في كورفو باليونان في جوان 1994 وكلفت هذه القمة كلا من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطية والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة على المديين القصير والمتوسط، ثم جاء اقتراح اللجنة الأوروبية في أكتوبر من عام 1994 بتأسيس الشراكة الأوروبية المتوسطية، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والتكامل. وفي القمة الأوروبية المنعقدة في مدينة "أسن" بألمانيا في ديسمبر 1994، أعطى المجلس الأوروبي موافقته لاعتماد مقترحات لجنة بروكسل كأساس للشراكة الأور ومتوسطية، معلنا بذلك الدخول في مرحلة ما بعد السياسة المتوسطية المتجددة، وأصبح مصطلح الشراكة أكثر تداولا بين دول البحر المتوسط منذ ذلك التاريخ.

تضمنت هذه السياسة الجديدة الخطوط العريضة لتطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية، عن طريق إقامة حوار سياسي نشط يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة، وإقامة منطقة اقتصادية أوروبية متوسطية، من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة، وزيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية، وتطوير التعاون في المجالات العلمية والاجتماعية.

لقد تضمنت المقترحات الأوروبية التي طرحت في قمة "أسن" للاتحاد الأوروبي، عقد اجتماع وزاري مع الدول المتوسطية، لمناقشة العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد كان لتسلم فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 1995، الأثر الكبير والدفعة القوية لفكرة عقد هذا الاجتماع، الذي تم تحديد موعده في نهاية عام 1995 تحت الرئاسة الاسبانية للاتحاد الأوروبي. وقد قامت فرنسا واللجنة الأوروبية بصياغة ورقة

شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي، أطلق عليها اسم "الوثيقة الموحدة"[1]، تناولت المجالات التالية: المجال السياسي والأمني، المجال الاقتصادي والمالي، المجال البشري والاجتماعي، كما يشمل هذا التعاون المجالات الثقافية والإعلامية والشباب والهجرة والتعاون القضائي والبحث العلمي...إلخ.

وعلى هذا الأساس، قام وفد من الترويكا الأوروبية بجولة في المنطقة المتوسطية في أفريل وماي 1995، لعرض الوثيقة على الدول وتسجيل الملاحظات، حتى يتسنى إعداد وثيقة تأخذ في اعتباراتها آراء كافة الدول المشاركة. وبناءا على التقرير الذي قدمته الترويكا، ومن أجل التطوير الفعلي للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، عُقد اجتماع للمجلس الأوروبي في مدينة "كان" بفرنسا في جوان 1995، ولقد تضمن البيان الختامي لهذه القمة موقف الاتحاد الأوروبي المؤيد لعقد مؤتمر أوروبي متوسطي في اسبانيا أواخر 1995.

المطلب الأول: مؤتمر برشلونة

بعد كل الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الأوروبي، وبعد قناعة الدول المتوسطية الأخرى، تّم الإعلان الرسمي عن المؤتمر، والذي حدد له تاريخ 27–28 نوفمبر 1995، في مدينة برشلونة الاسبانية، لذلك سمي بمؤتمر برشلونة. وبالفعل عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي 27–28 نوفمبر 1995، بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، واثنتي عشر دولة متوسطية[*] ، بالإضافة إلى حضور موريتانيا كمراقب، وحضور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ودول شرق ووسط أوربا ودول البلطيق وألبانيا بصفة ضيف في الجلسة الافتتاحية فقط للمؤتمر [2]، واستبعدت ليبيا لأسباب سياسية.

انتهت أعمال المؤتمر بإصدار الإعلان السياسي، بعد أن تم تعديله وفقا للملاحظات التي أبدتها الدول المتوسطية على المشروع المقدم من الجانب الأوروبي، بحيث أصبح يعكس

---

[1]– زكري مريم، "البعد الاقتصادي للعلاقات الأوربية –المغاربية، مرجع سبق ذكره، ص50.

[*]– الدول المتوسطية هي: الجزائر، المغرب، تونس، مصر، لبنان، سوريا، الأردن، السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل، مالطا، قبرص.

[2]– وفاء بسيم، "التعاون الأور ومتوسطي"، مجلة اقتصادية عربية، العدد 138، 1999، ص 247.

وجهات نظر كل الأطراف المشاركة. وقد تضمن الإعلان ثلاث أجزاء رئيسية وهي: المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الاقتصادية والمالية، والمشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، بالإضافة إلى برنامج عمل يتضمن تحديد كيفية تنفيذ ومتابعة ما جاء بالإعلان.

لقد اتسم إطار برشلونة بمنهج كلي خلافا للعلاقات الأوروبية المتوسطية التي كانت سائدة في السابق، والتي استندت أساسا إلى عوامل اقتصادية بحتة. وإذا كان إعلان برشلونة ركز أعماله على الجانب الاقتصادي، فإنه طرح في المقابل برامج عمل وأهداف سياسية وأمنية وثقافية واجتماعية.

1- أسباب انعقاد المؤتمر: تعد عملية برشلونة مبادرة متفردة وطموحة، وضعت الأسس لعلاقة إقليمية جديدة، وقبل الخوض في أسباب انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي، فالشراكة هي نهج أوروبي للتبادل الحر والتعاون مع الدول، التي كانت كلها تقريبا إلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية وبما فُرض عليها من ثقافة ولغة [1]،

لا شك أن هناك عدة أسباب دفعت صانعي القرار في الاتحاد الأوروبي إلى عقد مؤتمر برشلونة أهمها[1]:

- توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض البحر المتوسط، هذا البحر الذي يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر استتباب الأمن في أوروبا، كما يمثل عمقا من أعماق خطة أوربا الكبرى، ألا وهي الارتقاء إلى مصاف القوى الكونية المهيمنة على العالم اقتصاديا وتقنيا وسياسيا وثقافيا.

- الوقوف أمام انفراد الولايات المتحدة بمقدّرات الشرق الأوسط، حيث يرى الاتحاد الأوربي أن هذه الشراكة تسمح له بأن يلعب دورا فعالا للتوازن مع التأثير الأمريكي في المنطقة، الأمر

[1]- نصيف حتى، "المأزق العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 215، السنة 18، مارس 1996، ص 94.

الذي لن يتسنى من دون إطار مؤسسي محدد، وهو إطار برشلونة الذي يرى البعض أنه صُمم خصيصا لمنافسة آلية قمم الشرق الأوسط التي ترعاها الولايات المتحدة.

– تقوية اقتصاديات المجموعة الأوروبية بضمان سوق ضخم لمنتجاتها، وتعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة وإدارة الحوار مع التكتلات الإقليمية الأخرى.

– التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد، والذي كان يقدم إلى دول شرق المتوسط وجنوبه.

– الحد من معدّلات الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي، لتفادي آثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتخليص هذه الدول من أسباب القلق وبؤر التوتر والنزاعات، التي تنعكس على معدّلات هذه الهجرة، وأهمها الفقر، البطالة، الاضطهاد السياسي، الاستبداد، والتطرف الديني.

– خطر الإرهاب، وسباق التسلح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم نقلها [1].

أما بالنسبة لدول جنوب المتوسط وشرقه، فإن السبب الرئيسي الذي دفعها للمشاركة في القمة الأور ومتوسطية، في ظل وجود التجمعات الكبرى مثل نافتا الأسيوية، وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات، هو الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية الدولية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وإن تحقيق هذه الغاية يتوقف على ما توفره علاقة الشراكة من تأمين وضع تفضيلي لمنتجات هذه الدول في السوق الأوروبية التي تواصل اتساعها، والاستفادة من المساعدات المالية والفنية المقدمة من الاتحاد الأوروبي لتطوير اقتصادياتها، ولدعم عملية التحرير والإصلاح الاقتصادي، فضلا عن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، سواء من الاتحاد الأوروبي أو من خارجه من التجمعات والدول.

[1]- زكري مريم، البعد الاقتصادي للشراكة الأوربية-المغاربية، مرجع سبق ذكره ص .51

2- أهداف الشراكة الأور ومتوسطية: لقد عبّر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين، وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضـــها القضايا السياسية والاقتصاديـــة والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط، وهو ما يتحقـــق من خلال الشراكة. ويؤكد إعلان برشلونة على تحقيق هدف جعل منطقـــة البحـــر الأبـــيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار، وتوطيد الديمقراطيـــة واحترام حقوق الإنسان، كما يهدف إلى تنمية المنطقة[1] اقتصاديا واجتماعيا، وبشـــكل مســـتديم ومتوازن، ومكافحة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتفاهم بين الثقافات. وهكذا تم تدشين الشـــراكة الأوروبية المتوسطية وما تنطوي عليه من تعزيز الحوار السياسي بصورة مستمرة، وتطـــوير التعاون الاقتصادي والمالي، وزيادة الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

3-صيغ الشراكة الأور ومتوسطية: لقد أشار المشاركون في ندوة برشـــلونة إلـــى أن هـــذه المبادرة الأوروبية المتوسطية، لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المُباشر بها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفع هذه الأخيرة إلى الأمام [2].

كما أكدُوا على ضرورة خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح المشاركة مع احترام مميزات وخواص وقيم كل المشاركين، كما اعتبروا هذا الإطار المتعدد الأطراف مكملا لتوطيد العلاقات الثنائية، التي يجب الحفاظ عليها وعلى خصوصيتها. ومن هنا نستطيع القول أن الشراكة الأورمتوسطية تشتمل على صيغتين للتعاون هما:

أ- الصيغة الثنائية: يقوم من خلالها الاتحاد الأوروبي بتنفيذ عدد من الأنشطة بشكل ثنائي مع كل دولة، وأهمها هي اتفاقيات الشراكة، التي يتفاوض الاتحاد بشأنها مع الشركاء المتوسطيين كل على حدى، وتعكس هذه الاتفاقيات المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأورومتوسطية

[1]-هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الأور متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012، ص 41

[2]- من نص بيان مؤتمر برشلونة.

الجديدة، وإن كان كل منها يتضمن خصائص متميزة فيما يخص العلاقات بين المجموعة الأوروبية وكل شريك من الشركاء المتوسطيين.

جدول رقم (1 –4): تقدم المفاوضات حول اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.

الشريك المتوسطي	اختتام المفاوضات	التوقيع على الاتفاقية	الدخول حيز التطبيق
تونس	جوان 1995	جويلية 1995	مارس 1998
إسرائيل	سبتمبر 1995	نوفمبر 1995	جوان 2000
المغرب	نوفمبر 1995	فيفري 1996	مارس 2000
السلطة الفلسطينية	ديسمبر 1996	فيفري 1997	جويلية 1997
الأردن	أفريل 1997	نوفمبر 1997	ماي 2002
مصر	جوان 1999	جوان 2001	يونيو 2004
الجزائر	ديسمبر 2001	أفريل 2002	سبتمبر 2005
لبنان	ديسمبر 2001	جوان 2002	نيسان 2006
سوريا	المفاوضات مستمرة	––	––

المصدر: مذكرات إعلامية أورومتوسطية، الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا، المفوضية الأوروبية، 2004.

إن الهدف النهائي للبعد الثنائي الجانب، هو إقامة منطقة تجارة حرة في حوض متوسطية بحلول عام 2010[1].

ب- الصيغة الإقليمية: يمثل الحوار الإقليمي واحدا من أكثر جوانب الشراكة إبداعا، حيث أنه يشمل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، من خلال شبكة متكاملة من المنتديات والبرامج والمشاريع. والتعاون الإقليمي له تأثير استراتيجي كبير، حيث يتناول المشكلات الشائعة لدى العديد من الشركاء المتوسطيين، مع التأكيد في الوقت نفسه على الجوانب الوطنية المتكاملة. وبعبارة أكثر دقة، يهدف البعد الإقليمي للشراكة إلى تحقيق ما يلي:

- التشجيع على توثيق التكامل بين الشركاء السبعة والعشرين.
- أن يكون هذا التعاون بمثابة داعم ومكمل للإجراءات الثنائية والحوار الذي يجري في ظل اتفاقيات الشراكة.
- تعزيز التعاون جنوب جنوب، أي التعاون بين الشركاء المتوسطيين أنفسهم على أساس شبه إقليمي أين ما يكون ذلك مناسبا.
- معالجة القضايا ذات البعد المتخطي للحدود مثل ربط البنية الأساسية، أو توافق المعايير.

4-الأدوات التمويلية للشراكة: تتمثل الأدوات التمويلية للشراكة الأورومتوسطية فيما يلي:

أ- **برنامج ميدا:** يعد برنامج "ميدا" الذي بدأ عام 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية وأنشطتها، كما يعتبر خطة موازنة تستخدم لمرافقة عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتوسطية الشريكة لأوربا.

[1]- ابراهيم بوجلخة، مرجع سبق ذكره، ص 127.

يتمثل الأساس القانوني لبرنامج "ميدا" في لائحة ميدا الصادرة في عام 1996 (لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/1488)[1]، والتي تم تعديلها سنة 2000 وأصبحت تحمل اسم "ميدا2"، وتقضي هذه اللائحة بإنشاء اللجنة المتوسطية المكوّنة من ممثلين عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل السماح لهذه الأخيرة بتقديم النصح للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج "ميدا1" و"ميدا2".

في إطار برنامج ميدا يتم منح الأموال على شكل هبات، وتخضع هذه الموارد لعملية إعداد البرامج، حيث تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد أوراق الاستراتيجية المراد تنفيذها، واستنادا على هذه الأوراق يتم بصورة مشتركة وضع برامج إرشادية وطنية، وبرنامج إرشادي إقليمي يغطي الأنشطة المتعددة الأطراف وذلك عن طريق الحوار مع الشركاء المتوسطيين، وأعضاء الاتحاد الأوروبي، وجهات مانحة أخرى، وعلى أساس هذه البرامج يقوم مكتب تعاون يسمى "يور وميد"[2]، بوضع مقترح حول خطط التمويل السنوية، كما أنه يتولى إدارة هذه البرامج بدءا من مرحلة التعريف وحتى مرحلة التقييم. أما فيما يخص تحديد المخصصات السنوية للمدفوعات والالتزامات المالية لبرنامج "ميدا" في ميزانية الاتجاه الأوروبي، فتقوم بها السلطة المختصة بالميزانية (مجلس الاتحاد والبرلمان الأوروبي).

وفي الأخير يمكن أن نضيف أن بنود وأنظمة برنامج ميدا تسري على الأبواب الثلاثة لعملية برشلونة، كما تهتم بتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي على حد السواء، ولا تقتصر الجهات المستفيدة من أنشطة هذا البرنامج على الدول والمناطق فحسب، بل أنها تتضمن أيضا أجهزة محلية، منظمات إقليمية، وكالات عامة، مجتمعات محلية، جمعيات ومنظمات غير حكومية...إلخ، حيث يعتبر دعم المجتمع المدني بمثابة جزء لا يتجزأ من أهداف الشراكة.

[1]– مذكرات إعلامية أورومتوسطية، الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا 2004، المفوضية الأوروبية، 2004، ص 16.

[2]–مذكرات إعلامية أورومتوسطية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

ب-بنك الاستثمار الأوروبي: أُنشأ بنك الاستثمار الأوروبي، بموجب اتفاقية روما، وباعتباره هيئة من هيئات الاتحاد الأوروبي، يعمل البنك بشكل دائم على تكييف أنشطته مع تطور سياسات المجموعة الأوروبية [1]. يعد بنك الاستثمار الأوروبي فاعلا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والاستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط منذ 1974، وتتدرج أنشطته في هذه المنطقة تحت الإطار السياسي للاتحاد الأوروبي، كما أنها تتم بتعاون وثيق مع المفوضية الأوروبية ومع مؤسسات دولية أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك، وينبغي أن ينظر إلى جميع هذه العمليات في سياق الفصل الاقتصادي والمالي لعملية برشلونة، كما أنها تتماشى مع الاستراتيجية التنموية لدى الدول المستفيدة، وكذا مع أنشطة سائر الجهات المانحة ووكالات التمويل الأخرى.

يعقد بنك الاستثمار الأوروبي العزم على دعم الشراكة الأورومتوسطية، في اتجاه تقوية التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة، وإيجاد أدوات مالية جديدة. وينوي البنك بالخصوص تعميق عمله في المجالات التالية:

- دعم عمل الاتحاد في كافة أرجاء الحوض المتوسطي.
- تيسير تنمية التعاون فيما بين البلدان المتوسطية الشريكة "التعاون جنوب-جنوب"، أو مع الاتحاد "جنوب-شمال".
- تعزيز الاستثمار الخارجي المباشر للاتحاد في البلدان المتوسطية الشريكة، وتنمية المقاولات المشتركة بين عملاء أوروبيين أو محليين.
- تعزيز التمويلات لفائدة مشاريع ذات طابع اجتماعي.
- ولقد أضفى تأسيس الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة الأورومتوسطية (FEMIP)، بُعدا جديدا على عمليات التمويل التي يقوم بها البنك لدى الشركاء المتوسطيين، وتعطي هذه الهيئة

[1]- زكري مريم، البعد الاقتصادي للشراكة الأوربية -المغاربية، مرجع سبق ذكره، ص 87.

التابعة لبنك الاستثمار الأوروبي أولوية خاصة لتنمية الأنشطة الاقتصادية للقطـــاع الخـــاص، والمشاريع التي تساهم في خلق مناخ ملائم للاستثمار الخاص، ويمكن إيجاز أهدافها فيما يلي:

- دعم مشاريع التنمية الإقليمية والاستثمارات المرتبطة بالتنمية البشرية والاجتماعية.
- عمليات مساعدة لدعم مسلسل الإصلاح الاقتصـــادي والخصخصـــة فـــي البلـــدان المتوسطية الشريكة.
- تقديم منتجات مالية مبتكرة، رؤوس أموال، ومساعدات تقنية.

المطلب الثاني: الشراكة في المجالات غير الاقتصادية

لقد تناول إعلان برشلونة ثلاثة أبعاد أساسية هي: البعد السياسي والأمني، البعد الاقتصادي والمالي، والبعد الثقافي والإنساني والاجتماعي.

1-الشراكة في المجال السياسي والأمني: إن الهدف من الشراكة في المجال السياسي والأمني هو جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي، والعمل على تشجيع قيام نظم سياسية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، التي تؤدي إلـــى إرســـاء علاقات حسن الجوار وبناء الثقة والأمن بين الشركاء، وهذا ما يساعد على خلق بيئـــة مواتيـــة لازدهار النشاط الاقتصادي. كل هذا من خلال حوار سياسي مكثف ومنـــتظم يرتكـــز علـــى المبادئ الجوهرية للقانون الدولي.

وفي هذا الجانب تعهدت الأطراف المشاركة بعدة أمور أساسية يتمثل أهمها في:

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان.
- تنمية دولة القانون والديمقراطية، مع حق كل من الدول الأطراف في الاختيار الحر لنظمها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والقضائية.

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حرية الرأي وحق التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين، بدون أي تمييز على أساس العرق، أو الجنسية، أو اللغة، أو الدين، أو الجنس.

- احترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف، ومكافحة مظاهر التعصب وبالأخص العنصرية.

- احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب، وحقهم في تقرير المصير.

- الامتناع طبقا لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر.

- التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر، وعن كل أسلوب لا يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة –بما فيها كسب الأراضي بالقوة وحل خلافاتهم بأساليب سلمية [1].

- توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته.

لقد انتهى هذا القسم بالإشارة إلى إمكانية عقد ميثاق أوروبي متوسطي لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية، من خلال خلق آليات وتدابير ملائمة. وبالفعل تم إحداث لجان وشبكات ومعاهد تقوم بالدراسة والمتابعة مثل: لجنة التنسيق للشراكة السياسية والأمنية، والشبكة الأورومتوسطية لمعاهد السياسة الخارجية، هدفها هو إثراء الحوار الخاص بكيفية بناء السلام والاستقرار وحقوق الإنسان، بالتنسيق مع المعاهد الأوروبية المتوسطية المتخصصة في البحث حول السياسة والأمن.

وهكذا فإن الجانب الأوروبي سعى إلى إدراج البعد السياسي وفقا لتصوراته، وكما يريده هو، وهذا بعد أن كان يتملص منه في الحوارات السابقة، خاصة مع الدول العربية. ورغم

[1]–من نص بيان مؤتمر برشلونة.

النص الصريح على حق كل دولة في اختيار نظامها، إلا أنه يرجع للتأكيد على الديمقراطية وحقوق الإنسان، فبأي مبدأ تعمل دول الاتحاد الأوروبي؟، هل تشارك الدول التي تحترم الديمقراطية، أم مع الدول التي لها أنظمة ديكتاتورية. الظاهر أن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع الاثنين، ويشارك الاثنين، فالبلد الديمقراطي يدخل تحت خانة الديمقراطية، والبلد غير الديمقراطي يدخل تحت خانة حرية اختيار النظام.

2-الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: لقد اعترف المشاركون في ندوة برشلونة، بأن تقارب الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية، تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل. وفي هذا السياق وافقت الدول المعنية على خلق شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية من خلال:

- التأكيد على الحوار بين حضارات منطقة المتوسط، وما يتطلبه هذا الحوار من احترام الثقافات والأديان، كشرط لازم لتحقيق التقارب وتوثيق التفاهم بين الشعوب.
- الإشارة إلى ضرورة تنمية الموارد البشرية بالتعليم والتأهيل، لاسيما في النواحي الثقافية، وتشجيع التبادل الثقافي وتعلم اللغات، والنهوض بالنظم الإدارية من أجل تسهيل التبادلات الإنسانية.
- التأكيد على أهمية قطاع الصحة كأساس للنمو المستديم.
- الاعتراف بأهمية النمو الاجتماعي، الذي حسب رأي المشاركين، يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي، واحترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو.
- الاعتراف بالدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في تنمية كل جوانب الشراكة الأورومتوسطية.

- تنمية التعاون فيما بين الدول من خلال برامج التعاون اللامركزي الموجهة في سبيل تشجيع التبادلات بين مختلف فعاليات المجتمع، في إطار القوانين الوطنية لكل شريك.
- الاعتراف بأن معدلات النمو السكاني السائدة، تشكل تحديا رئيسيا يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة وتسريع الإقلاع الاقتصادي.
- الإشارة مرة أخرى إلى دعم المؤسسات الديمقراطية، وتقوية حكم القانون والمجتمع المدني.
- الاعتراف بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم. وتكثيف التعاون لتخفيف ضغوط الهجرة الخفية.
- التعاون في مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والفساد [1].

لا شك أن العناصر السابقة الذكر، لها أهمية أساسية في تحقيق شراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية في حوض المتوسط، إلا أن المقاربات المقترحة تعكس بشكل كبير، منظور وهموم الاتحاد الأوروبي، أكثر من أولويات الدول المتوسطية، خاصة فيما يتعلق بالهجرة ومكافحة الإرهاب. ولا شك أيضا أن لمبدأ احترام الثقافات والأديان، ومحاربة العنصرية، أهمية خاصة في مواجهة تصاعد الدعوات في الغرب لمعاداة الثقافات الأخرى، لاسيما تلك القائمة على الإسلام.

المطلب الثالث: الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي

أكد بيان برشلونة في هذا الجانب على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن، واستمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المتوسط في المنابر المعنية بها، من أجل خلق منطقة ازدهار مشترك، وقد حدد البيان الأهداف البعيدة المدى التالية:

[1]– وفاء بسيم، التعاون الأور ومتوسطي، مرجع سبق ذكره، ص 248.

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التشغيل، وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين [1].

وسعيا إلى بلوغ هذه الأهداف، اتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية، ترتكز على ثلاث عناصر أساسية هي: إنشاء منطقة تجارة حرة، تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي، وزيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

1-إقامة منطقة تجارة حرة: تم تحديد سنة 2010 كتاريخ علمي لإنشاء منطقة للتبادل الحر، بمقتضى اتفاقيات الشراكة مع الدول المتوسطية، ويتم هذا الإنشاء للمنطقة بصفة تدريجية، فمن خلال المرحلة الأولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل شريك على حدي، هذا التحرير للمبادلات التجارية يكون مطابقا للالتزامات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة، وخلال فترة انتقالية أقصاها 12 سنة فيما يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية من قبل الشركاء، ابتداء من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة.

فبالنسبة للمنتجات الصناعية يجري إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على تدفقها وفق جداول يتفق عليها الشركاء، ويتم خلال المرحلة الانتقالية تدعيم وتأهيل القطاع الصناعي للدول المتوسطية.

كما سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجيا، على أساس المعاملة التفضيلية والمتبادلة، وعلى ضوء السياسات الزراعية المتعددة، وفي ميدان الخدمات ستحرر التبادلات تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات مراكش "الاتفاقية العامة للتعريفات في مجال الخدمات GATS".

---

[1]- مصطفي محمد العبد الله، وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1999، ص146.

أما المرحلة الثانية فتهتم بدخول الدول المتوسطية في حوار شامل بينها، من أجل عقد اتفاقيات تجارة حرة فيما بينها، وقد قرر الشركاء تسهيل الإقامة التدريجية لمنطقة التجارة الحرة من خلال ما يلي:

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد المنشأ، والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية، وسيادة المنافسة.

- إتباع سياسات مرتكزة على مبادئ اقتصاد السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني لكل شريك، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومستويات النمو لكل منهم.

- العمل على تحديث وتعديل البنيات الاقتصادية والاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لتشجيع القطاع الخاص، والنهوض بقطاع الإنتاج، وإقامة إطار إداري وقانوني ملائم لسياسة اقتصاد السوق، والعمل في نفس الوقت على التخفيف من العواقب الاجتماعية السلبية، التي يمكن أن تترتب عن هذا التعديل، بإتباع برامج لمنفعة الفئات الأكثر احتياجا.

- تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا [1].

2-التعاون والتداول الاقتصادي: بالنسبة للتعاون الاقتصادي فقد حددت له المجالات التالية:

- الاعتراف بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تُبنى على كل من المدّخرات المحلية الموجهة للاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتأكيد على أهمية خلق مناخ مواتي للاستثمار بما يعزز نقل التكنولوجيا وتشجيع الصادرات.

- التأكيد على أن التعاون الإقليمي المحقق على أساس اختياري، وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في بناء منطقة التبادل الحر.

[1]- من نص بيان مؤتمر برشلونة.

- تشجيع الشركات على عقد اتفاقيات فيما بينها، والعمل على خلق بيئة مشجعة على هذا التعاون، وما ينطوي عليه من تحديث للصناعة، وضرورة وضع برنامج دعم تقني للشركات الصغيرة والمتوسطة.

- تنسيق البرامج متعددة الأطراف القائمة، إضافة لخطة العمل المتوسطية، والاعتراف بضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

- الاعتراف بدور المرأة في التنمية، والعمل على رفع إسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية [1].

- الاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية، وتوطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة، والعمل على توفير الإطار المناسب لتيسير استثمارات شركات الطاقة ونشاطاتها، وتمكينها من مد وتوسيع شبكات الطاقة والربط بينها.

- التأكيد على إعطاء الأولوية للموارد المائية وتنميتها وحسن إدارتها، وتعزيز التعاون في هذه المجالات.

- التعاون من أجل تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها، وتشجيع النمو الريفي المتكامل، والتركيز في هذا الصدد على المعونة التقنية والتدريب، ومساندة خطط الشركاء لتنويع الإنتاج، وجعل الزراعة أداة لتحسين البيئة، والتعاون في القضاء على المحاصيل غير المشروعة.

- التشديد على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية، بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال وتنمية تكنولوجيات المعلومات وتحديث شبكة الاتصالات، ووضع برنامج وفقا للأولويات في هذا المجال.

- احترام القانون الدولي البحري، خاصة في النقل بين الدول.

---

[1]– محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، مرجع سبق ذكره، ص 40.

- تشجيع التعاون بين السلطات المحلية في الدول الأعضاء، وتعزيز التخطيط الإقليمي.

- العمل على تعزيز طاقات البحث والتطوير والإسهام في تدريب العاملين في المجالات العلمية والفنية، وإنشاء شبكات علمية لتشجيع مشاريع البحث، نظرا لأهمية العلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات، من أجل التوفيق بين الطرق وتبادل المعطيات[1].

3-التعاون المالي: أشار بيان برشلونة إلى أهمية التعاون المالي في إنجاح الشراكة، لهذا فقد أعطي هذا الجانب الاهتمام الأكبر. إذ أن كل ما حدد من تعاون اقتصادي وحتى السياسي والاجتماعي، لا يمكن أن ينجح ما لم يكن مرفوقا بدعم ومعونة مالية، يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية الشريكة، إضافة إلى القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي، والمعونات الثنائية من الدول الأوروبية. على أن يكون هذا التعاون المالي موجها بصفة أساسية لدعم التنمية الذاتية المتواصلة، وتعبئة القدرات الاقتصادية المحلية.

لقد خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ 4685 مليون وحدة نقدية أوروبية "إيكو" للفترة 1995-1999، لتنفيذ ما اتفق عليه في كافة مجالات التعاون، في إطار ما عرف ببرنامج "ميدا1"، ومن أهم العمليات التي تم تمويلها نجد: التصحيح الهيكلي لاقتصاديات الدول المتوسطية، التحول الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص، التنمية الريفية وقطاع الصحة والتعليم، وأخيرا المشاريع الإقليمية. وتصل ميزانية برنامج "ميدا2" خلال الفترة 2000-2006، إلى 5.35 مليار أورو، ويصل حجم الاعتمادات التي يطرحها البنك الأوروبي للاستثمار للسنوات 2000-2007، إلى 6.4 مليار أورو [2]. وإذا حاولنا إلقاء نظرة عامة على التعاون المالي الأورومتوسطي خلال السنوات الأخيرة نجد أن: برنامج "ميدا" قدم التزامات فعلية قيمتها 6331 مليون أورو، خلال الفترة 1995-2003، ومدفوعات قدرها 2176.4 مليون أورو، خلال نفس الفترة. كما قام بنك الاستثمار الأوروبي بتقديم قروض وصلت إجمالي قيمتها إلى 9492 مليون أورو، خلال الفترة 1995-2003".

---

[1]- من نص بيان مؤتمر برشلونة.

[2]- زكري مريم، البعد الاقتصادي للشراكة الأوربية – المغاربية، مرجع سبق ذكره، ص 81.

خاتمة الفصل

من برز صيغ التعاون الأوروبي المتوسطي، هي اتفاقيات الشراكة المنبثقة عن مؤتمر برشلونة 1995، والتي تعتبر بحق أكثر شمولية وأكثر إرادة للتعاون بين الطرفين. فلقد مست كل الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، وبناءا على هذا أقامت دول الاتحاد الأوروبي صلات تعاقدية مختلفة عن طريق عقد اتفاقيات شراكة مع أغلب دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط. يلاحظ من خلال جولات الحوار، التي جمعت الدول المتوسطية مع الدول الأوروبية، أن هذه الأخيرة كانت تسعى إلى استكمال مشروعها المتوسطي مع الدول المتوسطية، من خلال إقامة علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية، هذه العلاقات مقرونة بمساعدات مالية لإنعاش اقتصاديات الدول المتوسطية المتدهورة.

إذا كانت الدول المتوسطية تنظر إلى الشراكة على أنها، يمكن أن تكون لها سندا سياسيا واقتصاديا، حيث أنها بحاجة إلى سند دولي، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي والدخول في نظام عالمي جديد، تحكمه قوى أخرى، فإن دول الاتحاد الأوروبي كانت تنظر إلى الشراكة على أنها تحقق لها مشروعها الذي ترمي إليه في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو إدارة الأمن المتوسطي بعيدا عن المظلة الأمريكية، أي أنها كانت تريد الحفاظ على مصالحها في المنطقة المتوسطية، لأنها تعتبر هذه المنطقة مجالها الحيوي الرئيسي، وأن من حقها هي إدارة أزمات المنطقة وليس الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى تأسيس فضاء أوروبي متوسطي مستقل عن الإدارة الأمريكية.

ورغم القيود والتحديات التي تواجه التعاون الأور ومتوسطي، إلا أن وجود مجموعة من الفرص والإمكانيات المتاحة ستساعد على بلورة تعاون أور ومتوسطي يعود بالفائدة على الطرفين، وله آفاق ستحمل معها النجاح الذي سيعزز التعاون والاندماج لاقتصاديات الدول المتوسطية، ويساهم في تضييق الفجوة التنموية بين الطرفين. لذلك يجب أن تكون النية صادقة والإرادة السياسية صلبة، لتجسيد برنامج العمل الذي اعتمدته ندوة برشلونة وجميع اللقاءات المنبثقة عنها.

الفصل الثانى

الشراكة الاقتصادية الأورو جزائرية

تمهيد الفصل

غداة الاستقلال اعتمدت على النموذج الموجه، وكانت الدولة هي المسؤولة على تمويل الاقتصاد وإعادة توزيع الدخول، لكن في بداية عقد السبعينات وبفضل ارتفاع أسعار البترول، لجأت الجزائر إلى استراتيجيات التنمية التي ارتكزت على سياسات التصنيع، وحماية المؤسسات العمومية وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الاجتماعية على حساب الأهداف الاقتصادية، وتغطية العجز المحقق بمداخيل البترول. وخلال عقد الثمانينات، عرفت أسعار البترول انخفاضا كبيرا أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي جعل الجزائر تعيش أزمة اقتصادية حقيقية، ولم تجد وسيلة أمامها إلا اللجوء إلى الاقتراض، الأمر الذي زاد من حدة الأزمة، حيث تميز الاقتصاد الوطني عموما بضعف كبير في تنوع جهازه الإنتاجي، رغم وجود إمكانيات لا بأس بها في امتلاك الموارد الطبيعية الطاقوية والزراعية.

وخلال عقد التسعينات بدأ التفكير الجاد للخروج من هذه المتاعب الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي استلزم اعتماد سياسة التحرر الاقتصادي والتقليص من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتبني نماذج وإصلاحات على المنظومة الاقتصادية، بمساعدة صندوق النقد الدولي من خلال برامج التعديل الهيكلي. خلال هذه الفترة أطلق الاتحاد الأوروبي مشروع الشراكة الأور ومتوسطية، والذي لقي تجاوبا وقبولا من طرف الجزائر، انتهى بالتوقيع على اتفاق شراكة ثنائي بين الجانبين، والذي تحددت معالمه من خلال مؤتمر برشلونة 1995، لتحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقة الأوروبية ومنطقة جنوب المتوسط.

إن الشراكة الأوروبية مع الجزائر تميزت بالتعاون الشامل، الذي مس وغطى كل الأبعاد الأمنية والسياسية، الاقتصادية والمالية، الاجتماعية والإنسانية، إلا أن البعد الاقتصادي والمالي كان هو الركيزة الأساسية في هذه الشراكة. وللتفصيل أكثر في الشراكة الجزائرية الأوربية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري واتفاق الشراكة بين الجانبين.

المبحث الثاني: آثار هذا الاتفاق الأور وجزائري على الاقتصاد الوطني

المبحث الثالث: أهداف اتفاق الشراكة بالنسبة إلى الجزائر والاتحاد الأوربي.

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري

بعد أن أصبحت بلدا مستقلا عام 1962، اختارت الجزائر نموذجا تنمويا طموحا عرف بـــ"الصناعات المصنعة"، كما اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا البرنامج، وقد تم تنفيذ هذه السياسة عن طريق الاستثمارات الضخمة في كل من صناعة الحديد والصلب والصناعة الطاقوية والمحروقات والبتروكيماويات، لما لها من تأثير على باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة. وتم إنجاز جزء كبير من هذا المجهود التنموي، والمتمثل في إقامة مؤسسات وطنية عملاقة، سخرت لإنجازها إمكانيات مالية ضخمة تجاوزت 120 مليار دولار في الفترة الممتدة ما بين 1966–1990[1].

وبالرغم من النظام الاشتراكي والأعباء المتعددة التي جاء بها نمط التنمية المتبع، إلا أن الموارد البترولية سمحت بالقيام بإنجازات مادية معتبرة وارتفاع مستمر لمستوى المعيشة رغم التزايد الديمغرافي. ولكن انخفاض الموارد البترولية في أواخر الثمانينيات، سلط الضوء على عيوب الاقتصاد وعلى الاختلالات التي كانت تخفيها وفرة الموارد، وهكذا لجأت الجزائر إلى أسواق المال الدولية لمواجهة أزمتها، مما أدى إلى ارتفاع مديونيتها الخارجية. ونتيجة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية، قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية من أجل تأهيل اقتصادها للاندماج في الاقتصاد العالمي، كخيار واحد ووحيد للخروج من الأزمات المتعددة التي واجهتها.

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1967–1987

كان الاقتصاد الجزائري خلال هاتين العشريتين اقتصادا إداريا، ويخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وقطاع عام مسيطر، ومنحت استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة من طرف الدولة، دورا مركزيا في جميع الميادين. ونلاحظ ذلك على

[1]– مصطفى محمد العبد الله وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999، ص356.

المستوى الاقتصادي من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي، وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية، والقيام بالتأميم في ميادين: الصناعة، المالية، المناجم، والبترول، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، ومركزية آليات القرار المتعلق بتخصيص الاستثمارات وتمويلها، وتنظيم إنتاج السلع والخدمات وبيعها وقد اتبعت الجزائر آنذاك أسلوب التخطيط المركزي.

وقد كان الهدف من المخطط الثلاثي الأول (1967–1969)، هو تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة، وأعطيت الأفضلية في هذه الفترة إلى الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات. أما المخطط الرباعي الأول (1970–1973)، فحدد فيه الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والمحروقات. وأدخلت خلاله إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم، وأجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين: أحدهما للاستغلال والآخر للاستثمار، مع منع التداخل بينهما، كما منعت من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها. وبالإضافة إلى كل ما سبق، فقد كانت القروض ما بين المؤسسات العمومية غير مسموح بها. أما المخطط الرباعي الثاني (1974–1977)، فهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق ومحاولة لتحقيق أهدافه، إلا أنه يتميز بمبلغ الاستثمارات الكبير بسبب ارتفاع أسعار النفط.

وقد تميزت بداية الثمانينات بتغيرات جذرية في السياسات الاقتصادية الجزائرية، فالنمو الكبير للقطاع الصناعي تم العدول عنه عن طريق توقيف الاستثمارات الموجهة للمشاريع الصناعية الضخمة بسبب النتائج التي لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة، فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بالدور المنوط بها. لذلك عمدت السلطات إلى توجيه الاستثمارات الجديدة إلى تدعيم المنشآت القاعدية، كالطرقات والسدود، وإلى قطاعات البناء والزراعة والصناعات الخفيفة، وذلك قصد إعادة التوازن إلى الاقتصاد الوطني، إلا أن توقيف الاستثمار في النشاطات الصناعية، أدى إلى تحطيم النسيج الصناعي الوطني في الثمانينات، مما جعل اقتصادنا يعتمد اعتمادا

كليا على الواردات الخارجية في كل ما يحتاج إليه. وباختصار فإن السياسات الاقتصادية التي ميزت بداية الثمانينيات كانت متعلقة بما يلي:

- إعـــادة الهيكلـــة العضويـــة والماليـــة للمـــؤسسات العمومية وتشجيع الاستثمار الخاص (قانون 82-11)[1].
- التركيز على إشباع الطلب الخاص المتنامي عن طريق الاستيراد المفرط لسلع الاستهلاك النهائي، في إطار برنامج مسطر من طرف الدولة سمي "ببرنامج ضد الندرة".
- فرض رقابة صارمة على التجارة الخارجية.

لم تكن هذه السياسات في المستوى المطلوب، بل كانت سببا مباشرا في تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، خاصة مع تدهور أسعار البترول، حيث انخفض سعر البرميل إلى 15 دولار أمريكي سنة 1986 بعدما تجاوز 30 دولار أمريكي سنة 1985. وكان أثر هذا التدهور كبيرا على ميزان المدفوعات، الذي تضاعف عجزه. ولتمويل هذا العجز استوجب اللجوء السنوي المتكرر إلى الاقتراض الخارجي، الذي أدى إلى تزايد المديونية الخارجية للجزائر.

من خلال تتبعنا للنتائج التي حققتها الجزائر إلى غاية نهاية الثمانينات، نجد أن أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري هي: تبني تسيير مركزي للاقتصاد والنمو الديمغرافي، والاعتماد المطلق على تصدير منتج واحد هو النفط الذي حصيلة إيراداته تمثل 97% من مجموع إيرادات الدولة، مما جعل الاقتصاد الوطني يستجيب للصدمات الخارجية، خاصة الصدمة النفطية سنة 1986، بالإضافة إلى التبذير الكبير للموارد، أو للأموال العامة والبيروقراطية.

[1]– إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة" أهمية التنظيم وديناميكية الهياكل"، دار الطبع، الطبعة الثانية، الجزائر، 1996، ص 29.

المطلب الثاني: وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات والانتقال إلى اقتصاد السوق

إن التحولات الاقتصادية الليبرالية في الجزائر بدأت قبل تدعيم التعاون مع صندوق النقد الدولي، بعد التجربة الفاشلة في ظل المنهج الاشتراكي ومحاولات الإصلاح في بداية الثمانينات. ولقد تأكدت هذه التحولات بعد تعاظم دور صندوق الدولي في توجيه الاقتصاد الوطني في أواخر الثمانينات، حيث كانت أول اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989، ثم تلتها عدة اتفاقيات أخرى لتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق. ويمكن تقسيم الإصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري إلى عدة مراحل (دفعات) هي:

1-المرحلة الأولى من الإصلاحات 1988-1991

كانت الصدمة النفطية في سنة 1986، كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، وعندها شرعت السلطات العمومية في تنفيذ العديد من الإجراءات، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية ومن بينها:

- استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية: ويتمثل ذلك في القانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988[1]، الذي يمنح هذه المؤسسات درجة واسعة من الحرية في تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير، وحرية تحديد أسعار منتجاتها وأجور عمالها، وإمكانية تحقيق استثمارات دون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط.

- الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط: ويتمثل في قانون 88-02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، الهادف إلى تفعيل التخطيط اللامركزي. حيث أصبح التخطيط يرتبط بنوعين من

[1]- صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في: الملتقى الوطني حول: "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، يومي 16-17 نوفمبر 2004، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 5.

الاستثمارات هي استثمارات استراتيجية تغيب فيها المردودية وتتكفل بها الخزينة العامة، واستثمارات لامركزية يمكن للمؤسسات الاقتصادية العمومية إنجازها وتحقيق المردودية متحملة كل التبعات بعيدا عن كل القيود الإدارية.

– منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني، حيث أن القانون 90–10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر.

– تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة: وحسب نصوص قانون النقد والقرض، فإنه يرخص لغير المقيمين بتحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير المخصصة للدولة أو لمؤسساتها.

– وضع تأطير جديد للأسعار، حيث أن القانون رقم 89–12 المؤرخ في جولية 1989[1]، المتعلق بالأسعار التي مستها الإصلاحات الاقتصادية، يفرق بين نظامين هما: الأسعار القانونية الإدارية الموجهة لتدعيم القدرة الشرائية للأفراد أو للنشاط الإنتاجي، والأسعار الحرة الموجهة لتحسين عرض السلع أي تشجيع الإنتاج عن طريق ممارسة سياسة حقيقة للأسعار.

– إعادة تنظيم التجارة الخارجية، عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية "قانون المالية التكميلي 1990".

– التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية وإعادة هيكلة الدين الخارجي.

2–المرحلة الثانية من الإصلاحات 1991–1993: بدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية في أفريل 1991، بالتوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي، الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة، تعميق الإصلاحات التي تم الشروع فيها في المرحلة الأولى.

[2] –المرجع نفسه، ص6، 7.

ولقد تميز الوضع الاقتصادي في هذه الفترة بما يلي [1]:

- تراجع النمو الاقتصادي، بحيث انخفض في نهاية 1993 إلى 2-%.
- ارتفاع التضخم إلى 30%.
- ارتفاع معدل البطالة إلى 24%.
- استمرار تدهور ميزان المدفوعات.
- الانخفاض الكبير في احتياطيات الجزائر من العملة الصعبة، وارتفاع معدلات خدمات الدين الخارجي.
- تدهور شروط التبادل التجاري.
- سياسة الانفتاح الفاشلة في قطاع التجارة الخارجية.
- الفساد الإداري، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- فشل نمط التنمية وهجرة الأدمغة.

3-المرحلة الثالثة من الإصلاحات 1994-1998 (سياسة التعديل الهيكلي)

بدأت هذه الدفعة من الإصلاحات الاقتصادية في أبريل 1994، على خلفية الاختلالات السابقة، إضافة إلى حدوث تدهور آخر في أسعار البترول، حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار سنة 1993 إلى 14.19 دولار سنة 1994. هذا التدهور في الأسعار صاحبه استمرار في الأزمة السياسية والأمنية للبلاد، مما قاد الاقتصاد إلى أزمة حادة. ومن أجل

[1]- المرجع نفسه، ص 8.

مواجهة هذه الأزمة، قامت السلطات بتصميم برنامجين اقتصاديين ووضعهما حيز التنفيذ، وذلك بالتنسيق والاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

أ- **برنامج الاستقرار الاقتصادي 01 أبريل 1994-31 مارس 1995:** هنا دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات، مست كل الميادين المتعلقة بإنعاش الاقتصاد الوطني، حيث اتخذت السلطات المركزية تدابير جد حازمة لتحقيق أهداف عملية الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في[1]:

- **التقليص أو القضاء على عجز الميزانية العمومية:** وذلك من خلال:

- تخفيض الانفاق العام الاستهلاكي والاستثماري.

- تحرير أسعار معظم المنتجات المدعمة، وتخفيض هذا الدعم لبعض المنتجات الأخرى كالسميد والحليب.

- تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي.

- تحسين المردود الضريبي من خلال مكافحة التهرب الضريبي.

- **التقليص من الكتلة النقدية كشرط أساسي للتطور السليم:** وذلك من خلال:

- مراجعة سعر الصرف، حيث تم تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 40.17% سنة 1994، للوصول بها إلى قيمتها الحقيقية.

- وضع حدود قصوى للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام.

- زيادة سعر الفائدة للحد من القروض المصرفية للقطاع العام.

- الحد من التضخم النقدي.

---

[1]- روابح عبد الباقي وعلي جمال، التقييم الأولي للمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: العولمة وبرامج التصحيح الهيكلي والتنمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 15-16 ماي 1999، ص2.

- **إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات والاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد:** وذلك من خلال:

– اللجوء إلى التمويل الخارجي، مع إعادة جدولة كل مستحقات الديون الخارجية المتعلقة بفترة البرنامج.

– تخفيض سعر العملة الوطنية، وذلك لتقليص الواردات التي تصبح قيمتها أكبر بالعملة المحلية، وتشجيع الصادرات التي تكتسب قدرة تناسبية بفعل هذا الإجراء، حيث تصبح قيمتها بالعملة الأجنبية أقل.

– تحرير المعاملات الأجنبية من كل العوائق البيروقراطية والإدارية.

ولمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية لهذا البرنامج، قامت السلطات الجزائرية بإصلاح شبكة الحماية الاجتماعية وإدخال بعض التعديلات عليها، كان أهمها:

– إنشاء صندوق التأمين على البطالة.

– إنشاء صندوق التقاعد المسبق.

– تكفل الدولة بالمنح العائلية ودعم الفئات الأكثر تضررا من البرنامج.

ب–برنامج التعديل الهيكلي أفريل1995–مارس 1998: إن التعديل الهيكلي كان ضرورة حتمية لا مفر منها، من أجل تعميق الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي، مع العمل في الوقت نفسه على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات. ولقد تركزت إجراءات هذا البرنامج على [1]:

– مواصلة رفع الدعم على الأسعار للوصول إلى التحرير الكامل لها.

[1]– روابح عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص4.

- تحرير أسعار الفائدة بصفة نهائية سنة 1995.
- إقامة سوق للصرف ما بين البنوك في نهاية 1995، وسوق صرف أخرى متصلة بالسوق النقدية.
- التحكم في السيولة المصرفية من أجل مكافحة التضخم وجعله في مستوى معقول.
- تخفيض الرسوم الجمركية من 60% سنة 1994 إلى 45% اعتبارا من أول جانفي1997.
- العمل على إيقاف البطالة كمرحلة أولى، ثم العمل على امتصاصها كمرحلة لاحقة.
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، حيث انتقلت إلى الاستقلالية مع الانفتاح على السوق الدولي.
- إصدار قانون الخوصصة سنة 1995، ثم تعديله سنة 1997 لجعله أكثر مرونة.
- طلب عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبدأ المفاوضات سنة 1997.

4-تقييم فترة الإصلاحات الاقتصادية: دخلت الجزائر فترة الإصلاحات منذ سنة 1988، ولكنها لم تكن متسارعة ومحققة لنتائج ملموسة إلا بعد تطبيق الجزائر لبرنامج الاستقرار، ثم برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998). ويمكن تقييم هذه الإصلاحات من جانبين: الجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي.

أ -**على المستوي الاقتصادي:** يبرز الواقع الذي أفرزته الإصلاحات، أن هناك تحسنا واضحا في معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية منها استعادة التوازنات الخارجية، تخفيض معدلات التضخم، تطهير تدريجي للمالية العمومية، تحقيق معدل نمو اقتصادي موجب، تحسين شروط تمويل اقتصادي.

ب- **الجانب الاجتماعي:** إن النتائج الاقتصادية التي كانت في مجملها إيجابية، لم تتحقق دون تكلفة اجتماعية مرتفعة، وذلك بسبب التدابير المتخذة في إطار برامج الإصلاح.

- **البطالة:** عرفت هذه الظاهرة تزايدا مستمرا في معدلاتها خلال فترات الإصلاح، حيث وصلت إلى 29.2% سنة 1999، وهذا بسبب:

– التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية، حيث تشير المعطيات أن أكثر من 500 ألف عامل تم تسريحهم خلال الفترة 1994–1997[1].

– ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينيات، مما أدى إلى تزايد حجم القوة العاملة.

– ضعف معدلات التشغيل، وتراجع أهمية القطاع العام.

– عدد الباحثين الجدد عن العمل، والذي يقدر سنويا ما بين 250 و300 ألف، في الوقت الذي تشير فيه التقديرات الرسمية أن حوالي 8 إلى 10%، فقط من طالبي العمل الجدد ينجحون في الحصول على وظيفة. إن بلوغ معدلات البطالة هذا المستوى، سيزيد حتما من مخاطر انتشار الأمراض السلبية خاصة بين أوساط الشباب كالمخدرات والإجرام، وينذر بتفكك النسيج الاجتماعي.

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي:** لقد شهد هذا المؤشر هو الآخر تراجعا هاما، حيث انخفض من 1822.8 دولار سنة 1993 إلى 1596 دولار سنة 1997، ثم إلى 1500 دولار سنة 1999. وهو ما يؤكد الصعوبات الكبيرة التي عانى منها الفرد بصفة عامة أثناء تلك المرحلة.

[1] – معسكري سمرة، تقيم الشراكة الأور جزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 129.

تؤكد النتائج الاجتماعية المسجلة، أنها كانت بمثابة الفاتورة الباهظة للتحسن الاقتصادي، حيث أجمعت عدة هيئات من بينها صندوق النقد الدولي، على التدهور الكبير في مستويات المعيشة لعدد كبير من الجزائريين، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستوى 30%، وتراجع غير مسبوق على المستوى التعليمي والصحي.

المطلب الثالث: الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري وأهم التحديات المستقبلية

تستعد الجزائر لإطلاق برنامج استثمار جديد يمتد على خمس سنوات بقيمة 21.000 مليار دج أي ما يعادل 262.5 مليار دولار موجهة لتطوير اقتصاد تنافسي ومتنوع. وخلال مجلس الوزراء الذي عقد يوم28 أوت 2014 "كلف رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الحكومة باستكمال مشروع البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية 2015 إلى 2019، الذي حددت مسودته المالية في حدود 21.000 مليار دج قصد عرضه على مجلس الوزراء. وإذا كان المخطط الجديد سيندرج في إطار مواصلة برامج التنمية والاستثمارات السابقة، فانه سيسجل قطيعة مع الأنماط السابقة. وكان رئيس الدولة قد أكد خلال مجلس وزراء عقد في شهر ماي 2014 أن إعداد هذا البرنامج سيتم بالتشاور مع جميع الأطراف الاقتصادية على المستوى الوطني والمحلي، مع مراعاة تجارب الماضي قصد تحسين تنفيذه وفعاليته. ولن يكون هذا البرنامج إذن الثمرة الوحيدة لعمل الحكومة، ولكنه نتيجة مشاورات وطنية ومحلية تدمج كل المبادرات والاقتراحات النابعة عن كل الأطراف الفاعلة الوطنية. وأكد رئيس الدولة حينها أن إعداد هذا البرنامج يجب أن "يدمج خلال تحضيره المشاورات الوطنية والمحلية اللازمة، واستخلاص الدروس من تجارب الماضي، وتحسين تأثيره على التنمية المحلية والتنمية البشرية وأيضا على تنمية اقتصاد منتج وتنافسي في جميع القطاعات". وبالتالي فإن الحكومة مدعوة في هذا الإطار إلى مراعاة تجارب تنفيذ المخططات السابقة لاستخلاص العبر التي تمكن من تجنب أي فشل محتمل.

وعلى الرغم من النقائص التي لوحظت في انجاز مشاريع المنشآت القاعدية العمومية مثل التكاليف الباهظة والتأخرات المسجلة في تسليمها فقد مكنت المخططات الثلاثة التي انطلقت منذ سنة 2001 من تحقيق نمو اقتصادي أفضل، وبالتالي من دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وأجرت الجزائر مخططها التنموي (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي) سنة 2001 بوسائلها الخاصة في سياق انخفاض أسعار البترول وندرة الموارد المالية، وفي وقت خرجت فيه من عشرية سوداء أثرت على قدراتها المالية والبشرية. ولم تتمكن حتى سنة 2005 من تعزيز مسار التنمية الذي انطلق سنة 2000، بفضل حجم استثمارات بلغ 200 مليار دولار خصص خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2005 و2010، ومكن هذا الحجم الكبير للاستثمارات من تعزيز المنشآت القاعدية الضرورية للتنمية الاقتصادية. وتم تسجيل تقدم ملحوظ في انجاز شبكة الطرقات وتحديث الموانئ وكذا توسيع وتحديث شبكة السكك الحديدية.

وتم إرفاق هذه الحركية بمخطط ثالث بقيمة 286 مليار دولار من اجل الفترة 2010–2014 المعزز ببرامج خاصة لولايات الجنوب والهضاب العليا، وسيتم انجاز المخطط الجديد 2015–2019 في إطار معطيات جيدة: احتياطات صرف مقدرة بحوالي 200 مليار دولار وأصول صندوق تنظيم المداخيل مقدرة بأزيد من 5600 مليار دج، ومديونية خارجية منعدمة تقريبا، ويمنح احتياطي الجزائر من العملة الصعبة وأصولها المجتمعة في صندوق تنظيم المداخيل فرصة تمويل بروز اقتصاد تنافسي ومنتج في سياق أزمة مالية دولية مستمرة[1].

[1]–وكالة الأنباء الجزائرية، 26 أوت 2014.

المبحث الثاني: الاتفاق الأور ومتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

إن علاقات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بدأت مع نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وظلت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1957–1962 تحظى بمعاملة الدول الأعضاء، لأنها كانت تمثل ثلاث مناطق فرنسية، ثم جاءت بعد ذلك اتفاقية التعاون في أفريل 1976، في إطار السياسة المتوسطية الشاملة، والتي دامت قرابة عشرين سنة مع إدخال بعض التعديلات عليها من وقت لآخر.

إن انعقاد مؤتمر برشلونة، أعطى صيغة جديدة لعلاقة الاتحاد الأوروبي بدول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، التي انتقلت من التعاون إلى الشراكة، وكانت الجزائر كغيرها من الدول معنية بهذا التغير الذي حصل. ولقد عبّرت الجزائر إثر انعقاد ندوة برشلونة سنة 1995، عن نيتها في التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بغية النهوض باقتصادها والاندماج في الاقتصاد العالمي كضرورة حتمية لتحقيق النمو والتقدم.

وبالفعل وقعت الجزائر على اتفاق الشراكة بالأحرف الأولى في 19 ديسمبر 2001 ببلجيكا، بعد 17 جولة من المفاوضات امتدت ما بين 1997–2001، مع فترة توقف دامت من ماي 1997 إلى أفريل 2000، ثم كان التوقيع الرسمي على الاتفاق بمدينة "فالنسيا" الإسبانية يوم 22 أفريل 2002[1]، ليدخل حيزا التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005.

المطلب الأول: تطور العلاقة الأورو جزائرية من التعاون إلى الشراكة

تميزت العلاقات الأورو جزائرية دوما بالارتباط، وهذا نظرا لوجود عوامل ساعدت على ذلك أهمها: العامل الجغرافي المتمثل في القرب بين الجزائر وأوروبا، والعوامل التاريخية والإنسانية باعتبار أن الجزائر مستعمرة فرنسية سابقة، ووجود جالية جزائرية

[1]–معسكري سمرة تقيم اتفاق الشراكة الأور جزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 138.

كبيرة بعدة بلدان أوروبية، إضافة إلى العامل الاقتصادي، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أول شريك اقتصادي للجزائر.

1-العلاقات الجزائرية الأوروبية قبل 1976: لم توقع الجزائر خلال الستينات اتفاقية المشاركة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، على غرار ما فعل المغرب وتونس سنة 1969، ذلك أن العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية منذ أواخر الخمسينات، جعلتها لا تحتاج إلى إمضاء مثل هذه الاتفاقيات.

هذه الخصوصية تمثلت أساسا في وراثة المرحلة الاستعمارية، التي وضعت الاقتصاد الجزائري في ارتباط مباشر مع حركة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهي وراثة أخذت طابعا رسميا عن طريق اتفاقيات "إيفيان" 19 مارس 1962، المتعلقة باستقلال الجزائر في إطار الارتباط الاقتصادي إزاء فرنسا وبالتالي إزاء أوروبا. وهكذا تمكنت الجزائر المستعمرة السابقة من متابعة الحصول على النظام التفضيلي لصادراتها نحو المجموعة، إضافة إلى الامتيازات المحصل عليها خلال اتفاقية "إيفيان" فيما يخص السوق الفرنسية.

لكن بعد نهاية الستينات، قررت بعض الدول الأوروبية العضو في المجموعة وخاصة إيطاليا بشكل فردي، رفض متابعة منح تفضيلات للمواد الزراعية الجزائرية، وهذا ما جعل الجزائر تقرر انطلاقا من 1972، فتح مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة، التي تبنتها المجموعة كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

2-اتفاقية التعاون سنة 1976: وقعت الجزائر في أفريل 1976[1]، على غرار المغرب وتونس، اتفاقية تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، إن تحليل الإطار التاريخي والسياسي والاقتصادي، الذي تمت فيه المفاوضات يكتسب أهمية قصوى، لأنه يساعد على

[1]- محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، مرجع سبق ذكره، ص 19.

اكتشاف سلبيات تلك الاتفاقية. فالمفاوضات التي أدت إلى التوقيع على هذه الاتفاقية، كانت وفقا للمعطيات النظرية للعلاقات التجارية بين الطرفين في تلك الفترة، ولم تأخذ بعين الاعتبار الانضمام المحتمل لدول جنوب أوروبا: إسبانيا، البرتغال، اليونان، إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، رغم أن ملامح التحولات السياسية والاقتصادية كانت واضحة في الأقطار السالفة الذكر، والتي كانت تتهيأ موضوعيا لاتخاذ مكانها داخل المجموعة.

لقد تجلى بوضوح أن انضمام هذه الأقطار إلى المجموعة، سيؤدي إلى تغيير معادلة العلاقات الجزائرية مع أوروبا، بسبب الطبيعة المزاحمة لصادرات تلك البلدان لصادرات الجزائر (خمور، زيتون، يد عاملة)، خاصة وأن اتفاقية 1976 قد أبرمت لمدة غير محددة. كما أن هذه الاتفاقية قد وقعت بعد المفاوضات التي قامت بها الأجهزة الإدارية للطرفين، دون إثارة نقاش داخل الرأي العام، تساهم فيه كل فعاليات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما كرست الاتفاقية أيضا مبدأ تقديم إعانات مالية من قبل المجموعة، لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار تم التوقيع على أربعة بروتوكولات مساعدة مالية مدة كل منها 5 سنوات قابلة للتجديد وهي:

- البروتوكول المالي الأول 1978–1981: بمبلغ 114 مليون إيكو، منها 44 مليون إيكو في شكل إعانة مالية، والباقي في شكل قروض ممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار.

- البروتوكول المالي الثاني 1982–1986: بمبلغ 151 مليون إيكو، منها 44 مليون إيكو في شكل إعانة، والباقي قروض ممنوحة.

-البروتوكول المالي الثالث 1987–1991: بمبلغ 239 مليون إيكو، منها 56 مليون إيكو في شكل إعانة، والباقي قروض ممنوحة.

– البروتوكول المالي الرابع 1992–1996: بمبلغ 350 مليون إيكو، منها 70 مليون إيكو كإعانة مالية والباقي في شكل قروض، إضافة إلى مبلغ البروتوكول تم تقديم 95 مليون إيكو في إطار "السياسية الأور ومتوسطية المتجددة" والتي تم إدخالها فيما بعد ضمن برنامج ميدا الذي سوف نلقي عليه الضوء لاحقا.

3–مسار برشلونة: إن الشراكة الأور ومتوسطية التي رأت النور في مؤتمر وزراء خارجية البلدان الأور ومتوسطية، الذي انعقد في برشلونة سنة 1995، هي أهم مبادرة في التاريخ الحديث تعمل على إقامة روابط قوية ودائمة بين شاطئي المتوسط [1]، إضافة إلى تسهيل وتطوير الحوار بين مجتمعات ودول الضفتين [2]. وهي تختلف عن اتفاقيات التعاون السابقة، المبنية على مبادئ التفضيل التجاري والمساعدات المالية. فهذه الشراكة تعالج ثلاثة مجالات هي: المجال السياسي والأمني، المجال الاقتصادي والمالي، والمجال الاجتماعي والثقافي. ومع قيام مبدأ التبادلية، خرجت العلاقات الأور ومتوسطية من إطار المساعدات والتعاون إلى مجال الشراكة.

من هنا دخلت العلاقات الأوروبية الجزائرية مرحلة جديدة، حيث سعت الجزائر بعد انعقاد مؤتمر برشلونة، للدخول في الديناميكية الجديدة للشراكة الأور ومتوسطية من خلال صيغتها الثنائية على وجه الخصوص، والمتمثلة في عقد اتفاقيات شراكة بين الاتحاد الأوروبي من جهة وشركائه المتوسطين كل على حدي من جهة أخرى.

المطلب الثاني: إجراءات وخطوات مهدت لإبرام اتفاق الشراكة

إن انتهاج الجزائر والاتحاد الأوروبي لخيار الشراكة، يعتبر مفهوما طبيعيا في ظل التكتلات العالمية، إلا أن الجزائر لم تحذو منذ البداية حذو جاراتها تونس والمغرب إلى عقد الشراكة طمعا في الحصول على معاملة خاصة من الاتحاد الأوروبي، نظرا لما تتمتع به من

[1]– ابراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية للاتفاق الشراكة الأور جزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[2]– المرجع نفسه، ص138.

مزايا لا تتمتع بها تونس والمغرب. الأمر الذي أطال عمر المفاوضات بين الطرفين، كما أن إقدام دولة نامية مثل الجزائر على إبرام عقد شراكة مع أكبر تكتل اقتصادي في العالم، يدفعنا للتساؤل عن مجموع الدوافع والمؤهلات الجزائرية التي ساعدتها على إتباع هذه السياسة الجديدة.

1-دوافع ومؤهلات انتهاج الجزائر لخيار الشراكة: يعود انتهاج الجزائر لخيار للشراكة إلى عدة دوافع نذكر منها:

- المشاكل العويصة التي غرق فيها الاقتصاد الجزائري كالمديونية الخارجية، تفشي البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي [1].
- عدم كفاية مصادر التمويل، نقص الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي.
- رغبة الجزائر في الاستفادة من المزايا التي قد يوفرها عقد الشراكة على كل المستويات.

بالإضافة إلى الدوافع هناك مؤهلات تتمتع بها الجزائر، من شأنها أن تكون حافزا لإبرام الشراكة من أهمها:

- الخاصية الجيوسياسية المتمثلة في موقع الجزائر الاستراتيجي، الذي يتوسط البلدان المغاربية، وإقليمها الشاسع الذي يعد بوابة إفريقيا، بالإضافة إلى ساحلها الممتد على طول1200 كم، والذي يعتبر همزة وصل بين الجزائر والقارة الأوروبية مما يسهل عمليات التبادل والتنقل.
- الثروات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر وفي مقدمتها البترول والغاز.

[1] إبراهيم- بوجلخة، مرجع سبق ذكره، ص164.

- جاذبية الإطار التشريعي الجديد، والإرادة المعلنة لإنشاء دولة القانون، خاصة بعد إتمام العملية الانتخابية لسنة 1997، والتي ساهمت في إعطاء وجه جديد للجزائر.
- توفر الجزائر على سوق وطنية ومغاربية هامة.
- الإمكانيات الهائلة لجلب الاستثمارات في عدة ميادين، كالمحروقات، الخدمات، القطاع الزراعي...إلخ.

2-مفاوضات الشراكة الأور وجزائرية: عبرت الجزائر دوما عن نيتها في توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتجسيدا لتلك النية سعت دوما إلى تنشيط العلاقات المشتركة مع الاتحاد، سواء باستقبال أو ببعث وفود إلى هذا الأخير، واندرجت هذه البعثات في إطار التشاور الدائم بين الطرفين، في إطار الشراكة الأور ومتوسطية، بدأت المفاوضات حول الشراكة الأور وجزائرية بصفة رسمية في جون 1996[1]، وامتدت إلى 17 جولة.

عرفت الجولات العشر الأولى تعثرا بسبب اختلاف الرؤى حول بعض الملفات المطروحة منها: ملف العدالة والتعاون القضائي، الشؤون الداخلية، حرية تنقل الأشخاص، ومكافحة الإرهاب. هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي والأمني. أما الجانب الاقتصادي فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول:

- السعي إلى الانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني باعتباره اقتصاد يعتمد على ريع المحروقات.
- تعميم إطار التعاون الاقتصادي، ليشمل إضافة إلى المبادلات التجارية مجالات إنتاجية أخرى.

[1]-ابراهيم بوجلخة، دراسة تقييمية لأطار التعاون الأوربي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص164.

- المساعدة في وضع برنامج لتأهيل القطاع الصناعي الجزائري، وتوسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين.
- وضع برنامج خاص لدعم صادرات الجزائر خارج المحروقات.

وكنتيجة لتباين مواقف الطرفين، تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الجزائر، التي رأت أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهمها كمشكلة المديونية، وانتقال الأشخاص...إلخ، وكذا عدم أخذ الجانب الأوروبي بعين الاعتبار لخصوصيات الاقتصاد الجزائري.

كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر ساهمت إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات إلى غاية أفريل 2000م وهو تاريخ استئنافها، حيث استمرت بدون انقطاع بدراسة جميع المسائل المطروحة، إلى غاية أن توصل الطرفين إلى اتفاق بعد 17 جولة من المفاوضات. والذي ترجم بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2002 ببروكسل، بحضور رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" ورئيس اللجنة الأوروبية آنذاك "رومانو برودي"، إلى جانب "لويس ميشال" ممثل الرئاسة البلجيكية للاتحاد الأوروبي [1].

ثم جاء التوقيع بصفة رسمية على الاتفاق يوم 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا الإسبانية، لدى افتتاح الندوة الأور ومتوسطية، وقد وقع عن الجانب الجزائري وزير الخارجية، وعن الجانب الأوروبي وزراء الاتحاد الأوروبي إلى جانب المحافظ الأوروبي المكلف بالشؤون الخارجية، وذلك بحضور رئيس الجمهورية الجزائرية ورئيس الحكومة الاسباني، ليدخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

[1]– معسكري سمرة ، تقيم اتفاق الشراكة الأور جزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 138.

3-أهمية وأهداف الاتفاق: تتمثل أهمية هذا الاتفاق فيما يلي:

- كونه موقع لمدة غير منتهية، وهو يعوض اتفاقية التعاون الموقعة سنة 1976.
- إن هذا الاتفاق يشكل إطارا مناسبا لازدهار شراكة تقوم على المبادرة الخاصة، وهو يخلق مناخا ملائما لتنمية علاقات الطرفين الاقتصادية والتجارية، وكذا في مجال الاستثمار الذي يعد عنصرا ضروريا لدعم إعادة الهيكلة الاقتصادية والعصرنة التكنولوجية.
- هو قائم على المصالح المشتركة، والتنازلات المتبادلة والتعاون والحوار.
- مبني على احترام السياسة الداخلية والخارجية للدول الأطراف، بالإضافة إلى احترام المبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان، كما هو مبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أما أهداف هذا الاتفاق فتتمثل فيما يلي [1]:

- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين، يسمح بتعزيز علاقاتهما وتعاونهما في كل الميادين التي يريانها ملائمة.
- توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين، وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- تشجيع التبادلات البشرية، لاسيما في إطار الإجراءات الإدارية.

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، اتفاقيات واتفاقات دولية، العدد 31، السنة 42، ربيع الأول عام 1431هـ الموافق 30 أبريل 2010، المطبعة الرسمية، الجزائر، ص 04.

- تشجيع الاندماج المغاربي، بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية، وبين هذه الأخيرة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها.

- ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والمالية.

- التعاون في ميدان القضاء والشؤون الداخلية. وهو البند الذي انفرد به الاتفاق عن الاتفاقات المبرمة سابقا مع بقية الدول المتوسطية.

4-الإطار السلبي للاتفاق: يتمثل الإطار السلبي للاتفاق في النقاط التالية:

- الاختلاف والفرق الواسع في مستوى التنمية، والقدرات التكنولوجية والتجارية والمالية، وفي القوة التفاوضية، أي بين مجموعة مكونة من 25 دولة قوية وعلى درجة عالية من التقدم وهي المجموعة الأوروبية، واقتصاد واحد نامي.

- الاختلاف الواسع في الثقل البشري والاقتصادي والسياسي، والاختلاف الواسع في مكانة كل طرف عند الآخر.

- عدم التكافؤ: ويمكن أن يشمل على عدم التكافؤ في حجم السوق من ناحية العرض والطلب ومستوى المعيشة، ورد الفعل إزاء الصدمات الخارجية وفي هياكل المبادلات.

- كما أن الاتحاد الأوروبي تجنب في اتفاق الشراكة تقديم مزايا تفضيلية من جانب واحد، كما كان الأمر في اتفاقية 1976. وأصبح الأمر يقوم على تبادل المزايا بين الجانبين، مع بعض التسهيلات في منح فترات انتقالية، تؤخر التزام الجزائر بتقديم المزايا المقابلة.

- إقامة منطقة للتبادل الحر بين دولة صغرى تتسم باقتصاد منعزل غير تنافسي ولا متنوع، ومجموعة بلدان تكاد تكون في أرقى درجة من التكامل الاقتصادي.

المطلب الثالث: مضمون وإجراءات تنفيذ اتفاق الشراكة

لا يختلف الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس الشراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في جوهره، عن باقي اتفاقات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي، فبعدما وقعت كل من تونس، إسرائيل، المغرب، السلطة الفلسطينية، الأردن، ومصر اتفاق الشراكة مع الأوروبيين، جاء دور الجزائر لتوقيع عقد الشراكة، الذي يختلف عن اتفاقية التعاون المبرمة بين الطرفين في أفريل 1976، حيث شمل جميع الجوانب سواء كانت اقتصادية، سياسية، أو اجتماعية، وهذا وفقا لقرارات إعلان برشلونة.

1- **بنود اتفاق الشراكة:** لقد احتوى اتفاق الشراكة الأور وجزائري على تسعة (9) أبواب للتعاون المشترك، تغطي مختلف المجالات، ومؤكدة بـــ 110 مادة، وتتمثل هذه الأبواب فيما يلي:

أ- **الحوار السياسي (المواد 03. 04. 05):** يقام هذا الحوار السياسي والأمني بشكل منتظم، وهو يسمح بإنشاء روابط تضامن دائمة بين الشركاء، كما أنه يتعلق بكافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك التي من شأنها ضمان السلم والأمن والتنمية الإقليمية، ويتم إجراء هذا الحوار في آجال منتظمة، وكلما اقتضت الحاجة وعلى عدة مستويات:

- على المستوى الوزاري، خاصة في إطار مجلس الشراكة.
- على مستوى الموظفين السامين الذين يمثلون الجزائر من جهة، والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.
- من خلال الاستعمال الكامل للقنوات الدبلوماسية، وبأية طريقة أخرى من شأنها أن تساهم في تكثيف هذا الحوار وتفعيله.

ب-الانتقال الحر للسلع (من المادة 06 إلى المادة 29): تنص على قيام المجموعة الأوروبية والجزائر تدريجيا بإنشاء منطقة للتبادل الحر، خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12

سنة كأقصى حد، اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ [1]، وهذا طبقا لإحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994، وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة. ونص الاتفاق هنا، على تحرير المبادلات من المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري، عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية لبعض المنتجات واعتماد نظام الحصص على البعض الآخر.

- **بالنسبة للمنتجات الصناعية:** تم الاتفاق على تفكيك مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الأوروبية الواردة إلى الجزائر، وهذا بصورة تدريجية خلال 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، مع العلم أن المنتجات ذات المنشأ الجزائري تدخل إلى المجموعة معفاة من كل الحقوق الجمركية والرسوم. ويمكن للجزائر أن تتخذ تدابير استثنائية، في شكل زيادة أو استرجاع حقوق جمركية لفترة محدودة، على بعض القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة أو تواجه صعوبات كبيرة، خاصة عندما تترتب عن هذه الأخيرة مشاكل اجتماعية خطيرة.
- **بالنسبة للمنتجات الزراعية:** لم يتم الاتفاق على التحرير الكلي لها، وقد أعطيت امتيازات خاصة متبادلة لكلا الطرفين:

– الخضر، الفواكه، زيت الزيتون، المصبرات، عصير الفواكه، الخمور، فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية إلى أوروبا.

– اللحوم، الحليب، التبغ، المواد الزيتية، فيما يخص صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر.

[1] – اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الباب الثاني: التنقل الحر للسلع–ال مادة06، مأخوذة من نسخة لدى المجلس الشعبي الوطني، ص05.

• **بالنسبة لمنتجات الصيد البحري:** تم الاحتفاظ بالنظام المعمول به بموجب اتفاق 1976، حول تصدير السمك الجزائري، والذي نص على التحرير الكلي لصادرات السمك الطازج. من جهتها تشرع الجزائر في إجراء تخفيضات على الحقوق والرسوم، ما بين 25 % إلى 100 %، لمعظم المنتوجات السمكية الطازجة والمجمدة.

• **بالنسبة للمنتجات الزراعية المحوّلة:** سيقوم الاتحاد الأوروبي بإلغاء الحقوق الجمركية بنسبة 95 % على الواردات الاعتيادية ذات المنشأ الجزائري، من جهتها تقوم الجزائر بتخفيضات جمركية تغطي حوالي 85 % من واردتها من الاتحاد.

ج- تجارة الخدمات (من المادة 30 إلى المادة 37): يُدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات، حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر، التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"، فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود. مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها. أما فيما يخص خدمات النقل التجاري، وتنقل الأشخاص لممارسة تجارة الخدمات، فتبقى مقيدة برخص وشروط متبادلة، ويمكن أن تكون محل اتفاقات خاصة يتفاوض حولها الطرفان.

د- المدفوعات، ورؤوس الأموال، والمنافسة (من المادة 38 إلى المادة 46): تلتزم المجموعة والجزائر بترخيص كل المدفوعات المتعلقة بالصفقات، وذلك بعملة قابلة للتحويل، كما يعمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال، الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، وكذا إمكانية تصفيتها وإعادة ترحيل نواتجها وأرباحها إلى موطنها الأصلي.

فيما يخص ميزان المدفوعات، وفي حالة وجود صعوبات فيه، يمكن للطرفين اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير المقيدة للصفقات، وفقا لقواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية

والتجارة والقانون الأساسي لصندوق النقد الدولي، وذلك لفترة محددة لا تتعدى المدى الضروري لتدارك وضعية ميزان المدفوعات.

في مجال المنافسة، يعمد الطرفان إلى التعاون الإداري في تنفيذ تشريعاتهما الخاصة بالمنافسة، كما يضمن الطرفان الحماية الملائمة والفعلية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، وفقا للمقاييس الدولية.

ه- التعاون الاقتصادي (من المادة 47 إلى المادة 66): يهدف التعاون الاقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستديمة، ويشمل عدة مجالات أهمها: التعاون في مجال تحرير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والتعاون في القطاعات الكفيلة بجعل الاقتصاد الجزائري قادر على خلق النمو ومناصب الشغل وهي: قطاع الصناعة، الزراعة، الطاقة، النقل، الجمارك، الخدمات المالية، السياحة، الاستثمار، الإعلام والإحصاء، المجال العلمي والتكنولوجي، الجانب التشريعي، البيئة، التربية والتكوين. كل هذا من خلال: تبادل المعلومات والخبرات والتكوين، والمساعدات التقنية والإدارية والتنظيمية، تنفيذ أعمال مشتركة، دعم الاستثمار المباشر...الخ. كما يعمل هذا التعاون على تشجيع التكامل بين الدول المغاربية وذلك بتنفيذ كل تدبير من شأنه أن يساهم في تنمية هذه العلاقات بين الدول المغاربية.

و- التعاون الاجتماعي والثقافي (من المادة 67 إلى المادة 78): يعترف الطرفان بأهمية التطور الاجتماعي، والذي لا بد أن يتماشى مع التطور الاقتصادي، ويوليان الأولية لاحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية. وتم التطرق هنا إلى:

- أحكام متعلقة بالعمال، خاصة ما يتعلق بظروف عيشهم وعملهم وكذا الأشخاص الذين يعولونهم.

– الهجرة غير الشرعية، وضرورة عودة الأشخاص المتواجدين في حالة غير شرعية في البلد المضيف.

– ترقية دور المرأة في مسار التطور الاجتماعي والثقافي، ودعم البرامج المتعلقة بالتنظيم العائلي وبحماية الطفولة والأمومة.

– تحسين نظام الحماية الاجتماعية وقطاع الصحة.

– التخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن تعديل الهياكل الاقتصادية، وتحسين ظروف العيش وتوفير مناصب الشغل وتطوير التكوين، لاسيما في المناطق المحرومة.

في مجال الثقافة والتربية، يهدف الاتفاق إلى:

– ترقية التبادل والتعاون الثقافي، الذي يغطي عدة ميادين أهمها: تنظيم تظاهرات ثقافية، حفظ وترميم النصب والمواقع التاريخية والثقافية، الترجمة الأدبية، تكوين الأشخاص العاملين في ميدان الثقافة، تشجيع التعاون في ميدان السمعي البصري.

– الإسهام في تحسين المنظومة التربوية والتكوين من خلال: تشجيع التحاق العنصر النسوي بالمؤسسات التربوية للتعليم، تطوير مستوى خبرة إطارات القطاعين العام والخاص، تشجيع إقامة روابط مستديمة بين الهيئات المختصة في الجانبين.

ز– التعاون المالي (من المادة 79 إلى المادة 81): يهدف التعاون المالي إلى تحقيق أهداف الاتفاق، ويشمل عدة ميادين للتطبيق، هي على الخصوص:

– تسهيل الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد الجزائري.

– تأهيل البنى التحتية الاقتصادية، وترقية الاستثمار الخاص، والنشاطات الموفرة لمناصب الشغل.

- الأخذ بعين الاعتبار آثار إنشاء منطقة تبادل حر على الاقتصاد الجزائري، لاسيما من زاوية تأهيل الصناعة وإعادة تحويلها.

- مرافقة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاجتماعية.

دون أن نسى هنا أدوات التعاون المالي الأخرى المندرجة في إطار الشراكة الأور ومتوسطية وفي مقدمتها برنامج ميدا 1 للفترة 1996–1999 وبرنامج ميدا 2 للفترة 2000–2006. فخلال الفترة 1997–2006 استفادت الجزائر من تعهدات هذا البرنامج وصلت إلى 511 مليون أورو [1]. مقسمة كما يلي: 304,2 مليون أورو في إطار برنامج ميدا1 والباقي يندرج ضمن برنامج ميدا 2، تدخل كلها في إطار عملية التحول الاقتصادي للجزائر.

إلاّ أن الملاحظ هنا هو ضآلة نسبة تسديد المبالغ، حيث وصلت نسبة الامتصاص إلى 15,4% من مجموع المبالغ خلال الفترة 1995–2002[2]، وذلك بسبب بطء تنفيذ البرامج بالإضافة إلى حداثة الاتفاق. غير أن هذه المساعدات المالية تعتبر المحرك الرئيسي لإتمام عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري، وتأهيل المؤسسات الصناعية، وإحداث الاستقرار الاجتماعي والأمني.

ح– التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية (من المادة 82 إلى المادة 91): لقد أعطى الطرفان أهمية خاصة لتعزيز المؤسسات في ميدان تطبيق القانون وسير العدالة، من أجل تعزيز دولة القانون. ويشمل التعاون في هذا الميدان عدة جوانب هي: تسهيل تنقل الأشخاص، الوقاية من الهجرة غير الشرعية ومراقبتها، التعاون في المجال القانوني والقضائي، مكافحة الجريمة المنظمة وتبييض الأموال، محاربة التمييز العنصري وكره الأجانب، مكافحة الإرهاب والمخدرات والفساد.

---

[1]– وزارة التجارة، قسم العلاقات الأوروبية–الجزائرية.

[2]– شريط عابد، "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأور ومتوسطية: حالة دول المغرب العربي" ، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 181.

ط- الأحكام المؤسساتية العامة والختامية (من المادة 92 إلى المادة 110): هو البند الأخير من الاتفاق ويتضمن إجراءات مؤسساتية أهمها:

- إنشاء مجلس شراكة، يتولى تنفيذ الاتفاق، وتسوية الخلافات، والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
- إنشاء لجنة شراكة، مكلفة بتسيير الاتفاق، مع مراعاة الاختصاصات المخولة لمجلس الشراكة.
- يبرم هذا الاتفاق لمدة غير محددة، وهو يحل محل اتفاق التعاون الموقع في أفريل 1976، اعتبارا من دخوله حيّز التنفيذ.
- تعتبر البروتوكولات من رقم 1 إلى 7، وكذا الملحقات من رقم 1 إلى 6، جزء لا يتجزأ من الاتفاق [1]، وهي تبين إجراءات وقواعد تنفيذ بنود الاتفاق.

2-الإجراءات الأساسية لاتفاق الشراكة: إن مجالات التعاون المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، التي شملها الاتفاق كثيرة ومتعددة، وتشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن التركيز كان على ضرورة دعم الجانب الاقتصادي، وخاصة من خلال تحقيق منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة، يتم خلالها ترقية وتأهيل الاقتصاد الجزائري، الشيء الذي يسمح بخلق جو المنافسة المتوازنة.

إن التنقل الحر للسلع وخاصة الصناعية، يمر عبر التفكيك الجمركي الذي يمتد على فترة 12 سنة، وقد أخضعت المنتجات الصناعية، التي قسمت إلى ثلاث قوائم، إلى رزنامة تفكيك جديدة وهذا حسب المخطط القديم كما يلي:

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، اتفاقيات واتفاقات دولية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

أ-القائمة الأولى: تضم السلع الوسيطة والمنتجات نصف المصنعة للصناعة الكيميائية والتعدين وصناعة النسيج ومواد البناء...، وستخضع لتفكيك جمركي كلي، فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ويمثل استيراد هذه المواد 25 % من حجم الاستيراد الكلي من الاتحاد الأوروبي، وهذا ما سينعكس بالإيجاب على المؤسسات الإنتاجية التي تستخدم هذه المواد كمكونات للإنتاج.

ج- القائمة الثانية: تضم المنتجات الصيدلانية، والغازية، والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، والتجهيزات ما عدا الكهرو منزلية، ومعدات النقل وقطع الغيار. وسيتم التفكيك الجمركي لها على مدى 5 سنـــوات، وذلك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيّز التنفيذ، بمعدّل تخفيض 20 % كل سنة، وتمثل هذه القائمة 35% من حجم الواردات من المجموعة الأوروبية.

د- القائمة الثالثة: تشمل هذه القائمة عل المنتوجات الجاهزة (سلع الاستهلاك). وستتم عملية التفكيك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ وعلى مدى 10 سنوات، بمعدل تخفيض 10% كل سنة. وتمثل هذه القائمة 40 % من حجم الاستيراد من الاتحاد الأوروبي [1].

-اما المخطط الجديد الدي أعلن عنه وزير التجارة خلال يوم 28-08 -2012 فيتضمن عدة إجراءات جديدة فيما يتعلق بالشراكة مع الاتحاد الأوربي (حسب الملحق في اخر هدا العمل) منه خاصة الغاء عدة تعاريف جمركية وتأجيل اخري تعديل عدة حصص تعريفية وغيرها [2]

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره.

[2]- وزارة التجارة، قسم العلاقات الأوربية الجزائرية.

المبحث الثالث: أهداف الشراكة الأور جزائرية

إن اتفاق الشركة الأور جزائرية كباقي الاتفاقيات الشراكة الأخرى، فهو يسعى لتحقيق مساعي وأهداف لكلا الطرفين، وهذه الأهداف تختلف عند كلا الطرفين بسبب الاختلافات والتفاوتات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوربي.

المطلب الأول: أهداف الشراكة بالنسبة للجزائر

بالنسبة للجزائر هناك عدة أهداف نذكر منها [1]:

1 – الاستفادة من نقل التكنولوجيا: باعتبار التقدم التقني هو المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية، فإن كل دول الضفة الجنوبية الشرقية للبحر الأبيض المتوسط تهدف إلى الاحتكاك بدول الضفة الشمالية باعتبارها رائدة في مجال التكنولوجيا، لأنه العامل الأساسي للدفع بأداء المؤسسات وذلك باستيراد التكنولوجيا عن طريق الشراكة.

2 – تأهيل المحيط: تكون القدرة التنافسية للمؤسسة كما هو معلوم مرتبطة بطبيعة محيطها المحلي والدولي، وذلك باتخاذ إجراءات على مستوى المحيط لتمكين المؤسسة من الرواج وهي:

- تجديد المناطق الصناعية مع ضرورة توفير البنية التحتية لاستقلال المؤسسة.
- تهيئة محيط ملائم للمبادرة الفردية قصد تنويع الإنتاج الموجه للسوق المحلي والدولي.
- تجديد وتوسيع شبكات المواصلات مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الصناعية والسعي إلى الربط المباشر مع العالم الخارجي.
- تطوير قطاع النقل وتحسين البنية التحتية.
- ضرورة مرونة القوانين الاستثمارية لتشيع الاستثمار الأجنبي.
- إصلاح النظام المالي والمصرفي.

[1]– معسكري سمرة، تقيم اتفاق الشراكة، مرجع سبق ذكره، ص 153.

- تطوير قطاع الإعلام الاقتصادي لتوفير المعلومات لمختلف الأعوان الاقتصادية.

3 – **تأهيل المؤسسات الجزائرية:** نقصد بالتأهيل اتخاذ مجموعة من الإجراءات قصد تحسين أداء المؤسسة في ظل المنافسة الدولية، والتكيف مع التحولات الاقتصادية الدولية قصد الاندماج في الاقتصاد الدولي والاستعداد للمنافسة، التي ستنتج عن الدخول الحر للسلع الأوربية نحو السوق الجزائرية، ولكي تصبح المؤسسات الجزائرية تنافسية على مستوي الأسعار والجودة وقادرة على مواكبة تطور الأسواق الدولية يجب توفر ما يلي:

- أن تكون المؤسسة الجزائرية لديها عدة نقائص بمقارنتها بالمؤسسات العالمية، خاصة بعد التغير من اقتصاد موجه نحو اقتصاد السوق.
- وفي هذا الإطار قامت الحكومة الجزائرية بتنفيذ عدة إصلاحات خاصة بالمؤسسة الجزائرية، إضافة إلى قيام الاتحاد الأوربي بتقديم مساعدات مالية إلى الجزائر من خلال برنامج ميدا، ففي عام 1998 تم تقديم 60 مليون أورو كدفعة أولية ثم 35 مليون أور كدفعة ثانية عام 2000 في إطار برنامج ميدا، حيث وجه لإعادة تأهيل النسيج الصناعي.

وهناك أهداف أخرى للجزائر تطمح لتحقيقها من جراء الشراكة مع الاتحاد الأوربي نوجزها فيما يلي:

- ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- تدعيم الاجراءات المتعلقة بالبحث عن الشركاء لجلب الاستثمار الأجنبي.
- تحديث التجهيزات وتحديث تقنيتها والتي تؤدي الي تخفيض التكاليف وتحسين الإنتاجية.

المطلب الثاني: أهداف الشراكة بالنسبة للاتحاد الأوربي[1]

يهدف الاتحاد الأوربي من خلال هذه الشراكة إلى:

1-تصريف المنتجات الأوربية، حيث تعتبر الجزائر من بين الأسواق التي يسعى الاتحاد الأوربي للمحافظة عليها، خاصة في ظل المنافسة الأمريكية والأوربية، فالجزائر سوق واعدة بالنسبة له.

2-التحكم في الهجرة، فكما هو معلوم تعاني دول الاتحاد الأوربي وخاصة الدول المطلة علي البحر المتوسط من الجانب الأوربي من تدفق المهاجرين إليها، خاصة من جانب دول الضفة الجنوبية المطلة على البحر المتوسط، وذلك عن طريق توفير فرص العمل عن طريق زيادة الاستثمار الأجنبي في هذه الدول، ويكون بذلك الاتحاد الأوربي قد ساهم في استقرار الهجرة والتقليص منها.

3- مواجهة المنافسة الأمريكية واليابانية لاكتساب أسواق دول متوسطية كالجزائر التي تتميز بالميزة الاستهلاكية.

المطلب الثالث: الأهداف المشتركة بين الجزائر والاتحاد الأوربي[2]

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين، يسمح بتعزيز علاقاتهما وتعاونهما في كل الميادين الملائمة لكليهما.

2- توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

3- تشجيع التبادلات البشرية لاسيما في الإجراءات الإدارية.

4- تشجيع الاندماج المغاربي، وذلك بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية.

5- ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والمالية.

---

[1] ابراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية لأطار التعاون الاوربي الجزائري، مرجع سبق دكره، ص166.

[2] – معسكري سمرة، تقييم اتفاق الشركة الأور جزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 154.

خاتمة الفصل

إن الشراكة الأوربية الجزائرية، مثل أي شراكة أخرى، حتى يكتب لها النجاح عليها أن تلبي المصالح والطموحات المشروعة لكلا الجانبين، والحوافز الأساسية لتلك الشراكة بالنسبة للجزائر، تتمثل في تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسة بينها وبين الاتحاد الأوربي، وذلك مقابل الانفتاح نحو الاتحاد. مما يوفر للجزائر إمكانية التموقع على خارطة العولمة والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويبدو واقعيا الاعتراف بأن هذه الشراكة توفر بعض المزايا للاقتصاد الجزائري، يمكن ذكرها في النقاط التالية:

– الاستفادة من التعاون الاقتصادي والمالي المقترح من قبل الأوربيين.

– زيادة حجم الاستثمارات الأوربية المباشرة في الجزائر، بفعل بنود الاتفاق المشجعة للاستثمار.

– فتح الأسواق الأوربية في وجه الصادرات الجزائرية، ومن ثم إمكانية نفاذ المنتجات الجزائرية إلى سوق تضم أكثر من 400 مليون فرد، خاصة تلك التي تملك فيها مزايا نسبية.

– اشتداد المنافسة في المستقبل قد يشكل حافزا للجزائر، قصد تحسين الكفاءة ورفع مستوى الجودة والإنتاج.

– الاستفادة من التطور التكنولوجي، الذي يمكّن من زيارة الكفاءة الإنتاجية.

– مسايرة التطورات، التي تحدث على الساحة العالمية، واندماج الاقتصاد الجزائري في إطار مسار العولمة.

الفصل الثالث

تحليل الشراكة الأورو جزائرية

2014-2005

تمهيد الفصل

بعد نهاية العشرية السوداء في الجزائر وما صاحبها من اختلالات وتقهقر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي سارعت الجزائر إلى تبني مجموعة من الإصلاحات لمسايرة التطورات الدولية فقامت بعدة إجراءات بغية الخروج من الوضعية المزرية التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني آنذاك سارعت الجزائر إلى توقيع على عدة اتفاقيات دولية ومنها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي بغية تحقيق مجموعة من الأهداف وكان التوقيع ا على اتفاق الشراكة سنة 2002 ليدخل حيز التنفيذ سبتمبر 2005 وقد كان للجزائر أهداف عديدة من وراء الشراكة مع الاتحاد الأوربي كإرساء قواعد العلاقات الدائمة بين الطرفين ودعم التعاون في عدة مجالات الصناعة والفلاحة والتكنولوجيا والتكوين والخدمات وغيرها وكان الهدف العام للجزائر والاتحاد الأوربي هو الوصول إلى منطقة تبادل حر مع مطلع سنة 2017 التي تم تأجيلها إلي سنة 2020 وذلك بالإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية.

إن تفسير نتائج الشراكة في الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2014 تستدعي تحليل مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن النجاح أو الفشل ،و لو أنها قد لا تعطينا صورة كافية عن واقع الشراكة، ومن بين المؤشرات التي سنعتمد عليها في هذا الفصل عن التعاملات التجارية الخارجية بالنسبة إلى الجزائر مع الاتحاد الأوربي بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الأوربية إلى الجزائر كالاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر وكذا الإعانات الأوربية التي تلقتها الجزائر وبتالي سوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين حيث يتناول المبحث الأول تحليل التجارة الخارجية والموارد المالية للخزينة الجزائرية أما المبحث الثاني فتطرق فيه إلى تحليل تدفق رؤوس الأموال من الاتحاد الأوربي.

المبحث الأول: تحليل التجارة الخارجية والموارد المالية 2005-2014

تعتبر التجارة الخارجية همزة وصل بين الدول باختلاف سياساتها وقوانينها وأيديولوجيتها ذلك إن دول العالم لا تستطيع ان تبقي منعزلة عن بعضها البعض متبعة في ذلك سياسة الاكتفاء بصورة شاملة ولفترة طويلة ومنه يمكن تعريف التجارة الخارجية أو الدولية بأنها فرع من فروع الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الخارجية عبر الحدود الوطنية وهي تشمل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (الخدمات)[1]و تشكل التجارة الخارجية للجزائر أهمية كبيرة بسبب أن الاقتصاد الجزائر ريعي كما هو معروف ومعظم صادراتها من المحروقات بسبب جمود جهاز الإنتاج الجزائري.

المطلب الأول: تحليل الواردات من الاتحاد الأوربي 2005 – 2014

- سنحاول تحليل تطور الواردات الكلية ثم الواردات من الاتحاد الأوربي لمعرفة اتجاه الواردات الجزائرية.

الجدول (3 – 1): تطور الواردات الجزائرية الكلية للفترة 2005-2014.

الوحدة مليون دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات الكلية	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47447	54852	583330
معدل التطور%	/	7	28.7	42.7	-0.4	0.09	16.73	0.5	15.5	6.34

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعطيات موقع الجمارك الجزائرية

[1]موسى مطر وآخرون التجارة الخارجية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2001، ص 13.

الشكل رقم (3 – 1): تطور الواردات الجزائرية الكلية 2005 2014.

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل أعلاه نستطيع ملاحظة تطور وزيادة الواردات الجزائرية الكلية بصفة عامة بين 2005و 2014 حيث تضاعفت الواردات الجزائرية في سنة 2014 حيث قدرت ب 58330مليون دولار مقارنة بسنة 2005 حيث قدرة في سنة 20048 مليون دولار وقد سجلت أعلى نسبة نمو سنة 2008 حيث قدرت ب 42،7 %مقارنة بسنة 2007 ثم سجلت أدني انخفاض لها في سنة 2009ب 0.4-% بسبب الأزمة المالية العالمية بصفة عامة يلاحظ اتجاه صعودي للواردات الجزائرية من سنة إلى أخري.

تحليل الواردات من الاتحاد الأوربي 2005-2014:

لمعرفة أثر دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي على الواردات يجب تحليل واردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي بصفة عامة لمعرفة اتجاه الواردات الجزائرية بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ.

الجدول رقم (3-2) : تطور واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي 2005-2014.

الوحدة: مليون دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات من الاتحاد الأوربي	11255	11729	14427	20985	20772	20704	24616	26333	28724	29494
نسبة النمو	/	4.21	23,01	45.45	1.01	-0.32	18.89	6.97	9.07	2.68
النسبة الي الواردات الكلية	56.4	54.66	52,22	53.15	52.86	51.11	52.10	55.44	52.36	50.65

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي التابع للجمارك

الشكل رقم (3-2): تطور واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي 2005-2014 .

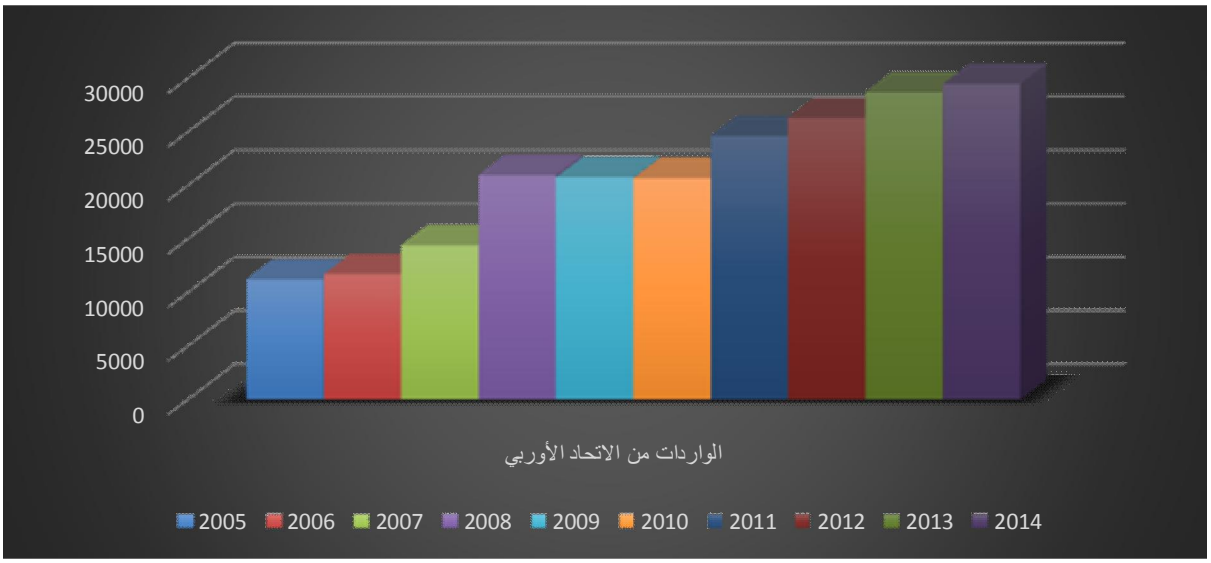

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

الشكل رقم (3-3): اجمالي الواردات من العالم مقارنة بالواردات من الاتحاد الأوربي 2005-2014.

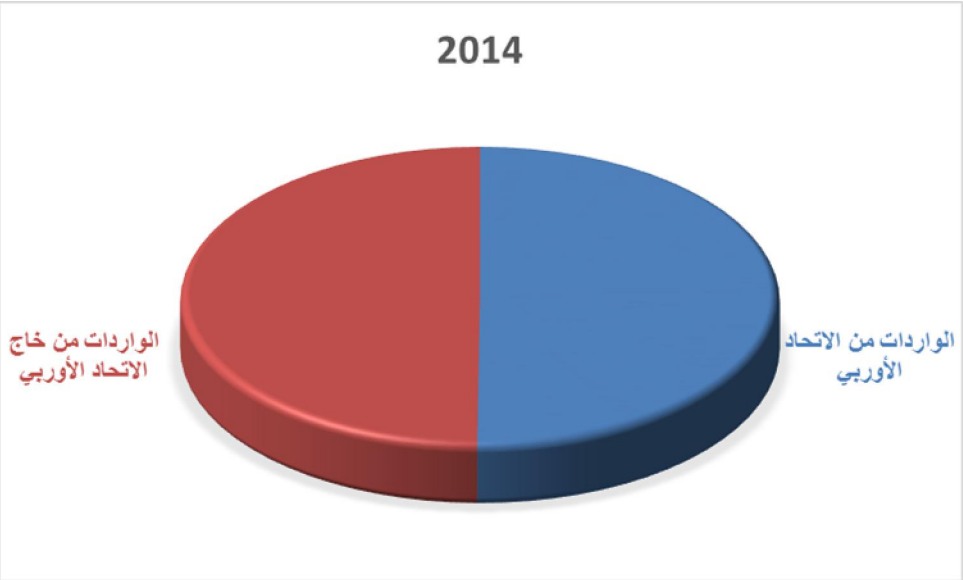

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال المعطيات اعلاه أهم ما يلاحظ هو أن الاتحاد الأوربي يعتبر الشريك الأول للجزائر في مجال الواردات وهذا ما يلاحظ من خلال النسب حيث أن أكثر من نصف الواردات الجزائرية هي من الاتحاد الأوربي كما يلاحظ أنه ومنذ دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي تضاعفت الواردات الجزائرية حيث انتقلت من 11255 مليون دولار سنة 2005 إلى 29494 مليون دولار سنة 2014حث أن هناك اتجاه صعودي للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي منذ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ مع ملاحظة انخفاض في سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الأوربي.

لقد كرس اتفاق الشراكة واقعا كان معروفا مسبقا ولم يتغير بل تضاعفت الواردات خلال السنوات الماضية على خلفية الشروع في تفكيك الرسوم والتعريفات الجمركي تدريجيا مما انعكس سلبا على زيادة الواردات.

المطلب الثاني: تحليل الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوربي.

تسعي الجزائر ومنذ استقلالها للبحث عن بدائل لصادراتها خارج قطاع المحروقات بسبب هيمنة المحروقات على صادراتها الكلية وذلك من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات للخروج من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات ومن بين هذه الإجراءات التي قامت بها الجزائر التوقيع على عدة اتفاقات دولية ومنها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

ويمكن توضيح اتجاه الصادرات الجزائرية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-3): تطور الصادرات الجزائرية الكلية 2005-2014.

الوحدة مليون دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الصادرات الكلية	46001	54613	59518	78233	45194	57053	73489	71866	64974	62886
نسبة النمو	/	18.77	8.98	31.4	-42.23	26.24	28.80	-2.20	-9.59	-3.21

المصدر من إعداد الطالب بناءا على الإحصاءات المقدمة من المركز الوطني للإعلام والاتصال التابع للجمارك (مرجع سابق).

الشكل رقم(3-4): تطور الصادرات الكلية للجزائر 2005 -2014.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

الشكل رقم (3 – 5): نمو الصادرات الجزائرية 2005 – 2014.

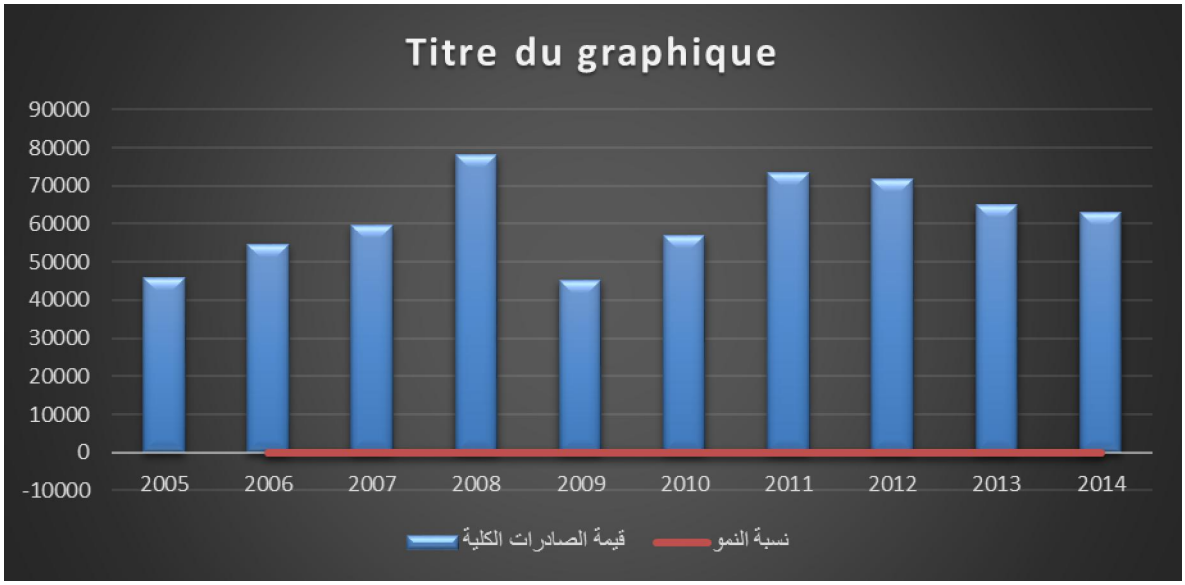

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

ما نلاحظه هو ارتفاع حجم الصادرات الجزائر بصفة عامة من سنة 2005 إلى سنة 2011 ما عدا الانخفاض المسجل في سنة 2009 بسبب كما هو معروف الازمة المالية التي هزت الاقتصاد العالمي والتي تسببت في تراجع أسعار المحروقات الدي هو عصب الاقتصاد الجزائر اما الانخفاض المسجل بين سنة 2011 و2014 فهو راجع الي التراجع في حجم إنتاج المحروقات في الجزائر

وللتفصيل أكثر نقوم بتحليل الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوربي بصفة خاصة من سنة 2005 إلى سنة 2014:

الجدول رقم (3 – 4): نمو الصادرات الجزائرية من الاتحاد الاوربي مقارنة بإجمالي ال صادرات2005 – 2014.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الصادرات نحو العالم	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886
أجمالي الصادرات نحو الاتحاد الأوربي	25593	28750	26833	41246	23186	28009	37307	39797	41277	40378
معدل النمو	/	12.33	-6.66	53.72	43،78	20،80	33،19	6،67	3،71	-2،17
نسبة الصادرات الكلية	55،63	52،64	44،60	52،01	51،30	49،09	50،76	55.37	63.52	62.14

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المرجع السابق.

الشكل رقم (3 – 6): مقارنة بين اجمالي الصادرات الجزائرية نحو العالم والصادرات نحو الاتحاد الأوربي 2005 – 2014.

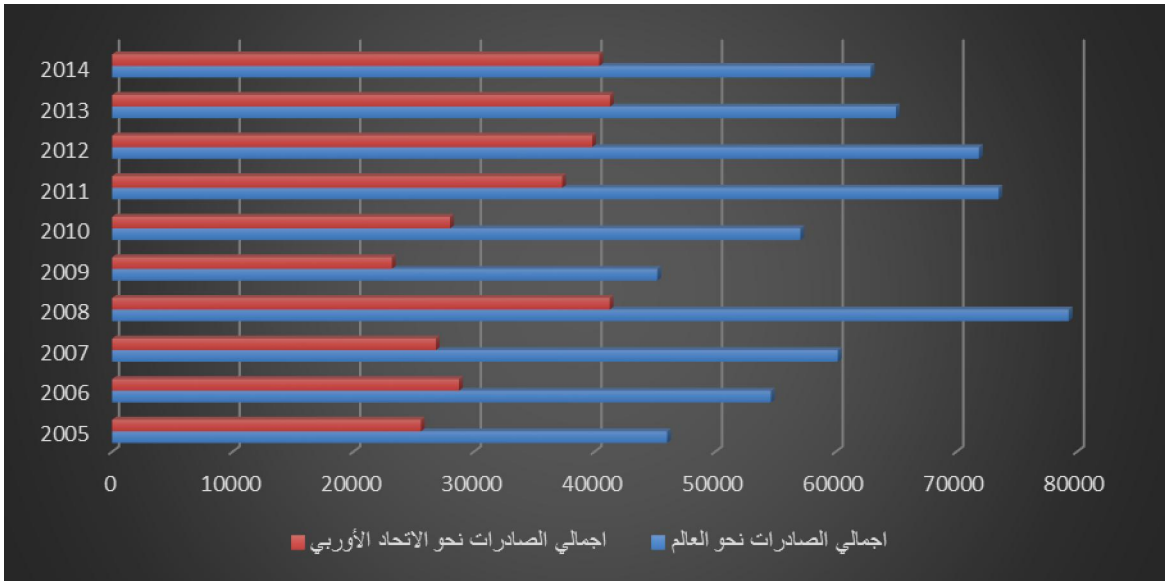

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

ما نلاحظه من خلال الجدول والرسم البياني هو أن الاتحاد الأوربي يعتبر الشريك رقم واحد1 في الصادرات الجزائرية بنسبة فاقت 50%من سنة 2005 إلى سنة 2014 وقد سجلت الصادرات الجزائرية نمو معتبر منذ دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي حيز التنفيذ سنة 2005 مع بعض التذبذب في بعض الفترات سنة 2009 التي تراجعت فها صادرات الجزائر بسبب الانخفاض المحسوس في اسعار المحروقات في الأسواق العالمية لتعاود الارتفاع بعد ذلك، أما في سنة 2014 فقد تراجعت الصادرات بسبب التقلص في حجز الإنتاج في الجزائري في قطاع المحروقات الذي يعتبر عصب الاقتصاد الجزائري.

لقد لا حظنا من خلال المعطيات السابقة أن الصادرات الجزائرية قد سجلت ارتفاعا ملحوظا من سنة إلى أخري بصفة عامة ولكن المعروف اعتماء الجزائر على تصدير المحروقات بصفة كبيرة مما يستدعي تحليل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات والذي كان من بين أهم أهداف الجزائر عند التوقيع على اتفاق الشراكة وهو ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم (3 – 5): هيكل الصادرات الجزائرية الي الاتحاد الأوربي بين 2005-2014.

الوحدة مليون دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج المحروقات نحو UE	596.6	708.6	918.1	1216.3	628.1	656	697	718	573	898
صادرات المحروقات نحو UE	24996.4	28041.4	25918.9	40029.7	22573.9	27353	36610	39079	40704	39480
معدل نمو صادرات خ م نحو UE	/	%18.77	%28.41	%33.35	-48.35 %	%4.44	%6.25	3.01%	-%20.19	%56.77
نسبة ص خارج محروقات الي ص الكلية نحو UE	%2.33	%2.46	%3.39	%2.94	%2.70	%2.34	%1.86	%1.80	%1.38	%2.22

source: european.com mission union tradingsad.algeria.direbeste generl besrtrste.p.8

الشكل رقم (3 – 6): هيكل الصادرات الجزائرية الي الاتحاد الأوربي 2005 – 2014.

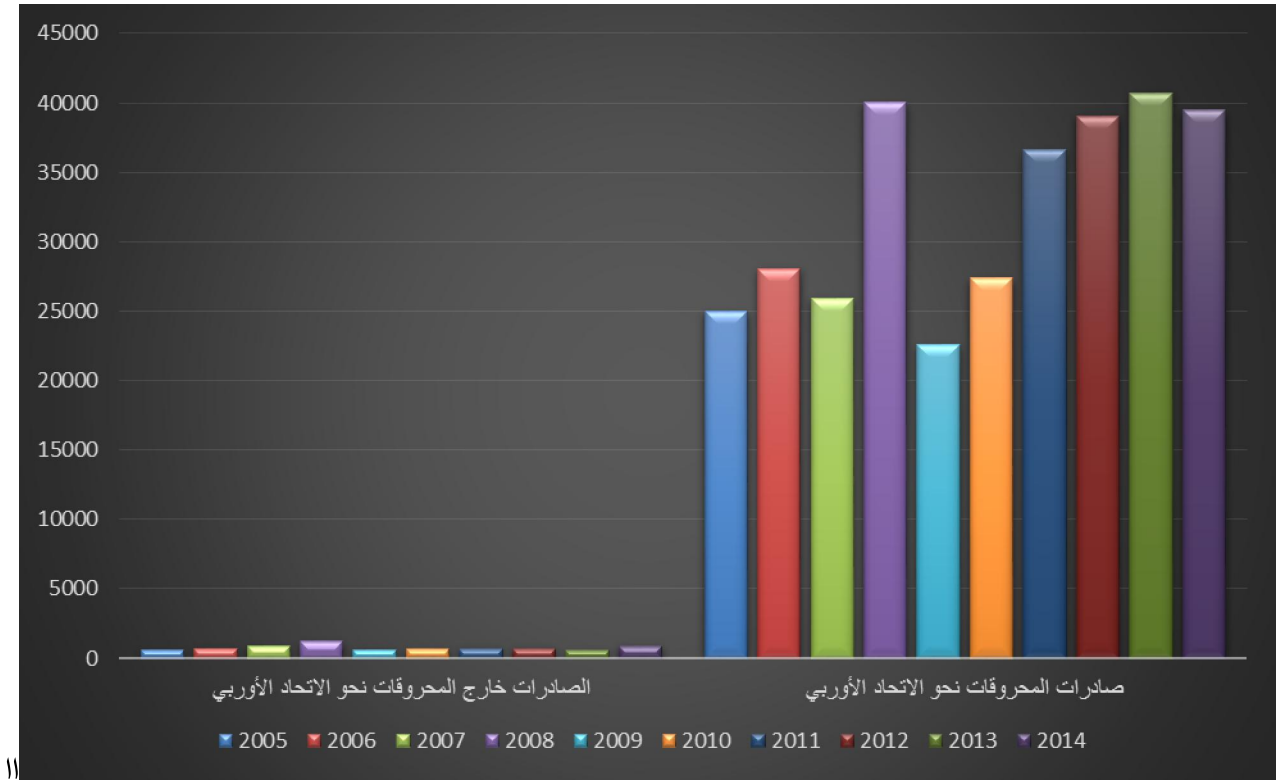

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

بالاعتماد على المعطيات السابقة أهم ما يلاحظ هو التطور المحتشم للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات فقد انتقلت من 596.6 مليون دولار من سنة 2005 إلى 898 مليون دولار سنة 2014 والملاحظ هو أن الصادرات خارج المحروقات تبقي هامشية مقارنة بالصادرات الكلية نحو الاتحاد الاوربي مع ملاحظة التذبذب الحاصل في الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوربي حيث سجلت ارتفاع من سنة 2005 إلى سنة 2008حيث قدرت سنة النمو 2008 بي 28.41% ثم يليها انخفاض في سنة 2009 بسبب كما هو معروف الأزمة المالية العالمية التي هزة الاقتصاد العالمي لترتفع سنة 2010 ثم يستمر الانخفاض من سنة 2011 إلى غاية سنة2013 ليسجل ارتفاع كبير سنة 2014.

يبدو أن الجزائر لم تقم باستغلال المزايا التي يسجلها اتفاق الشراكة مع التحاد الاوربي لزيادة صادراتها خارج المحروقات وهو الهدف من اتفاق الشراكة.

المطلب الثالث: تحليل الميزان التجاري مع الاتحاد الاوربي 2005-2014

غلبت على صادرات الجزائر كما أشرنا سابقا صادرات المحروقات ومنه فإن انخفاض او ارتفاع اسعار المحروقات في الاسواق العالمية يؤثر على الميزان التجاري ولمعرفة اتجاه المزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الاوربي نقوم اولا بملاحظة زيادة المزان التجاري مع العالم أولا:

الجدول رقم (3 – 6): تطور الميزان التجاري مع العالم للفترة 2005-2014.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886
الواردات	20048	21456	27631	39479	32294	40473	47247	47447	54852	38330
الرصيد	25953	33157	32532	39819	12900	16580	16580	26242	10222	24419

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعطيات المركز الوطني للإعلام والاتصال التابع للجمارك.

الشكل رقم(3-8): تطور الميزان التجاري للجزائر 2005 – 2014.

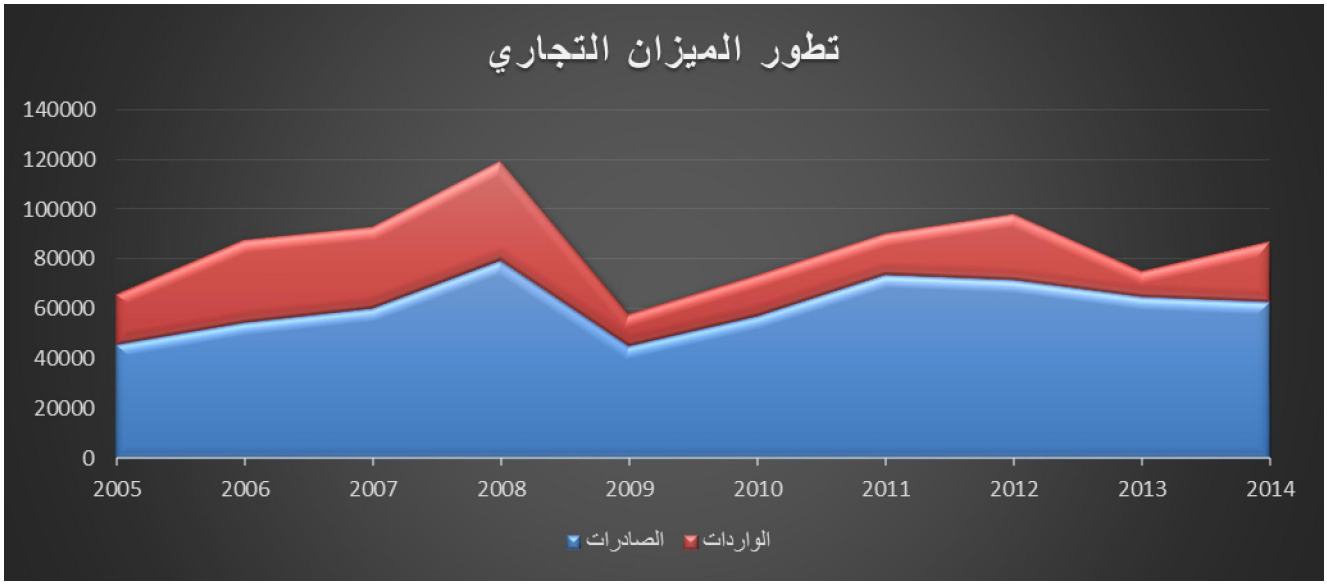

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق.

أهم ما نلاحظ هو سجل ميزان التجاري فائضا من سنة 2005 إلى سنة 2014 كما يلاحظ الانخفاض الكبير في سنة2009 بسبب انخفاض أسعار المحروقات ويلاحظ أن رصيد الميزان التجاري متذبذب من سنة إلى أخري أي أن رصيد الميزان التجاري مرتبط بتقلبات المحروقات في السوق الدولية.

وللتعمق أكثر نحاول تحليلا الميزان التجاري مع الاتحاد الأوربي

الجدول رقم (3-7): الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوربي 2005-2014

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
صادرات نحو UE	25593	28750	29027	41268	23186	28009	37307	39797	42277	40378
واردات من UE	11255	11729	14421	20985	20772	20774	24616	96333	28724	22494
الرصيد	14338	17021	14600	20283	2414	7305	12691	13464	13353	10884

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطياتONS

الشكل رقم (3-9): الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوربي 2005 – 2014.

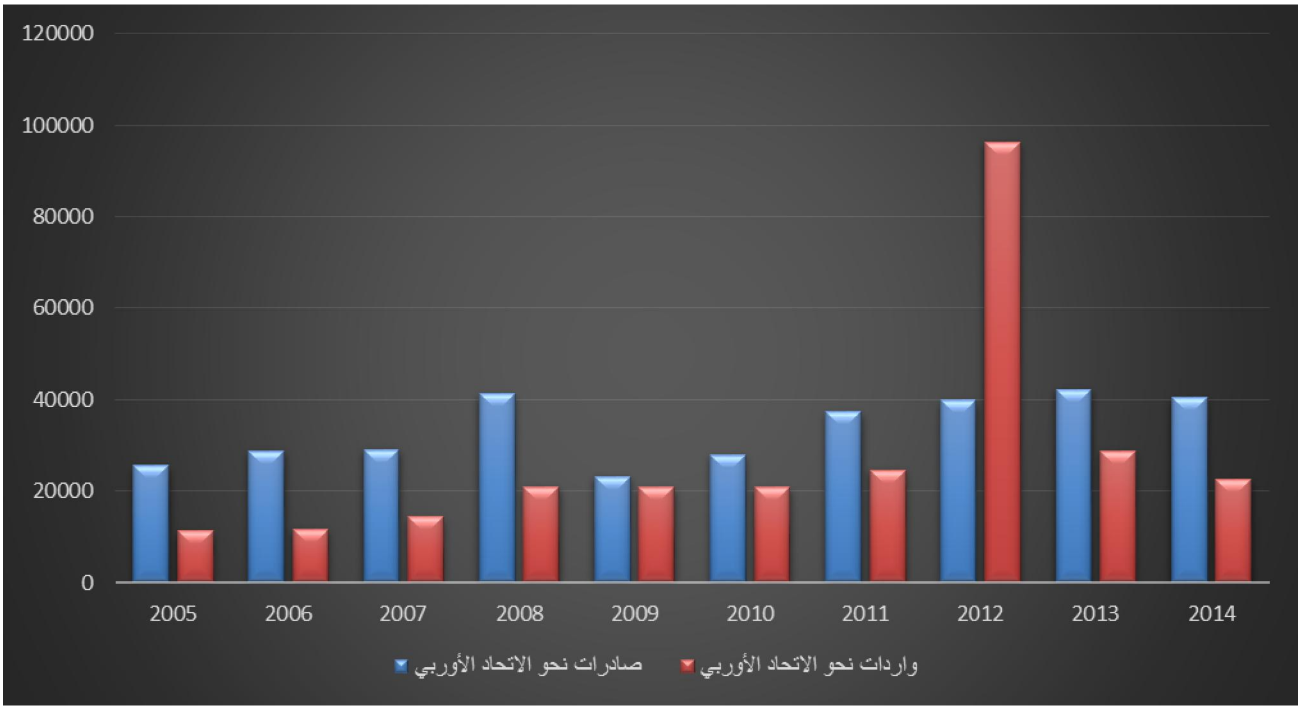

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

يلاحظ أنه منذ دخول اتفاق الشراكة سنة 2005 شهدت المبادلات التجارية نمو متسارعا بين الجزائر والاتحاد الاوربي ولكن بنية المبادلات لم تتغير حيث أن التذبذب الحاصل في رصيد الميزان التجاري مع الاتحاد الاوربي راجع إلى التذبذب في أسعار المحروقات وقد كانت الواردات الجزائرية تقدر ب 11255 مليون دولار في سنة 2005 حيث بلغت 29494 مليون دولار، ولم تحقق الجزائر فائضا في الميزان التجاري إلا بفصل المحروقات أما المبادلات بصفة عامة فقد تضاعفت ب 69872 سنة 2014 مقارنة ب 36848 مليون دولار سنة 2005.

يمكن استنتاج أن دخول اتفاق الشراكة مع الجزائر لم تؤثر على هيكل الصادرات الجزائرية مع تكرس واقع معروف وهو زيادة الواردات من الاتحاد الاوربي.

المطلب الرابع: تحليل الأثر بالنسبة إلى الخزينة العامة للجزائر 2005-2014

من بين أهداف اتفاق الشراكة الأور جزائرية هو إقامة منطقة تبادل حر في آفاق سنة 2020 ويستلزم هذا القيام بتحرير تدريجي للمبادلات وذلك بإزالة القيود والحواجز الجمركة تدريجيا أمام انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال وبتالي فإن رفع الرسوم الجمركية على الواردات من الاتحاد الاوربي ستنجر عليه عدة آثار بالنسبة إلى الجزائر.

الجدول رقم (3 – 8): تطور الجباية الجمركية المحصلة عن طريق المبادلات الخارجية بالنسبة للجباية العادية والعامة للدولة 2000-2012.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات البيان	الجباية العامة	الجباية العادية	الجباية الجمركية	نسبة الجباية الجمركية من الجباية العادية /	نسبة الجباية الجمركية من الجباية العادية للدولة /
2000	1093	447	161	36	14،7
2001	1285	444	182	41	14،2
2002	1409	493	230	46	16،3
2003	1468	538	261	49	17،7
2004	1528	666	282	42،6	19،08
2005	1930	730	311	42،6	19،08
2006	1683	767	284	37	16،87
2007	1831	858	343	39،8	18،73
2008	1715	1180	440	37،3	25،65
2009	1927	1248	460	38،86	9،23
2010	2820	1309	492	37،59	17،45
2011	3297	1568	579	36،92	17،50
2012	3199	1681	790	37،59	24،7

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي معطيات المركز الوطني للأعلام الالي التابع للجمارك.

الشكل رقم (3-10) تطور الجباية الجمركية مقارنة بالجباية العامة والعادية 2000 - 2012.

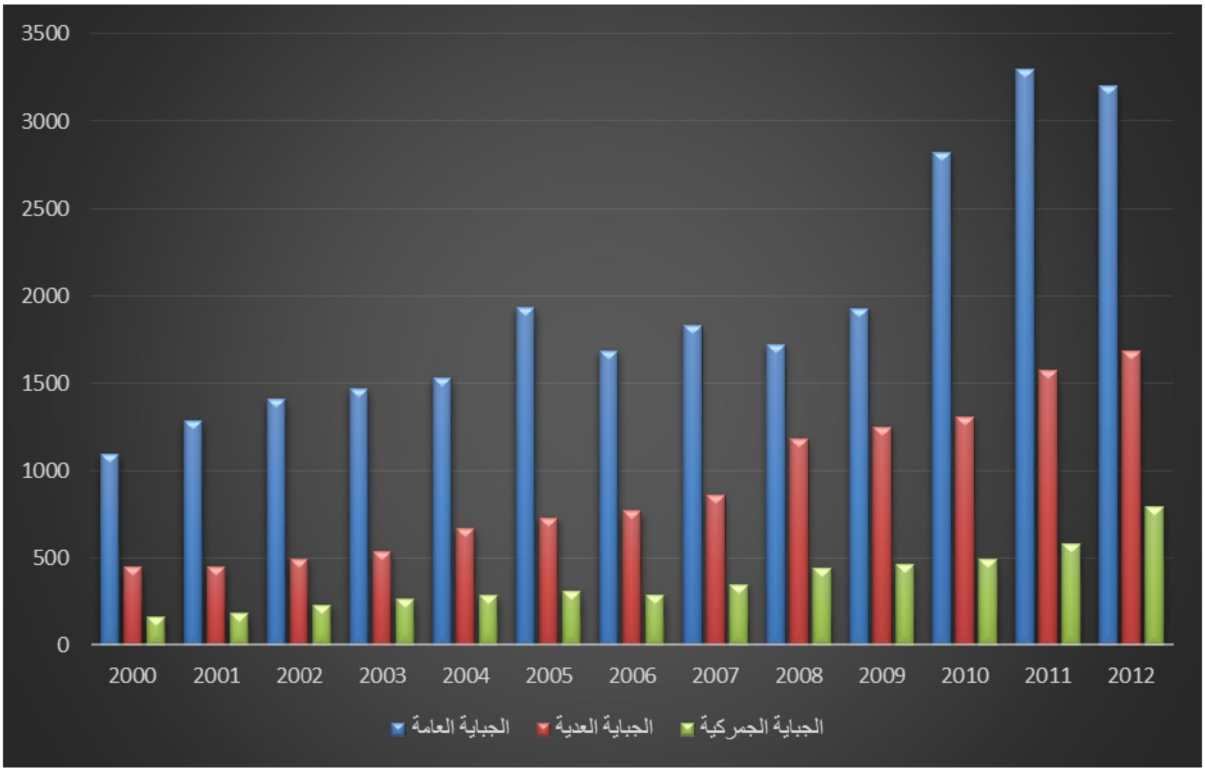

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال تفحصنا للجدول نلاحظ النقاط التالية:

أن الجباية الجمركة تمثل نسبة معتبرة من الجباية العادية حيث تتراوح بين 36%و46%كما نلاحظ تزايد الجباية من سنة إلى أخري ما عدا الانخفاض المحقق سنة 2006 وهذا راجع إلى الدخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي سنة 2005حيز التنفيذ وما واكبها من تفكك تعريفي للحقوق الجمركية إلا أنها تعود للتزايد حيث انتقلت من 440 مليار دينار جزائري سنة 2008 إلى 770 مليار دينار جزائري سنة 2012 بسب زيادة الواردات.

إن دخول الجزائر للمنظمة العربية للتبادل الحر لم يؤثر على الجباية الجمركية وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أننا نتعامل مع الاتحاد الأوربي أكثر من الدول العربية.

لقد أدي اتفاق الشراكة بين الجزائر والتحاد الأوربي إلى انخفاض أرباح العائدات الجمركية قدرت 8 ملايير دولار من دخوله سنة 2005 إلى سنة 2013 وزاد هذا الانخفاض في الأرباح منذ سنة 2005بسبب التفكك الجمركي المنصوص عليه في الاتفاق التجاري بين

الطرفين الساري المفعول منذ 9 سنوات وترجم هذا النقص في الأرباح بتراجع في عائدات الضرائب الجمركية ب 7.7مليار دينار في 2005و 31مليار دينار في 2006 بينما بلغ 38 مليار دينار سنة 2007 وتضاعف المبلغ بداية من 2008 حيث وصل إلى 76.6 مليار دينار في 2010 أي السنة التي بدأت فيها الجزائر قرار آحادي الطرف تجميد التعريفة الجمركية المنصوص عليها في الاتفاق للحفاض على بعض أنشطتها الإنتاجية.

وبالرغم من قرار التجميد تواصل النقص في الأرباح قي الارتفاع ليبلغ 104 مليار دينار سنة2011و110مليار دينار سنة 2012 حيث بلغ كذلك 301.1 مليار دينار سنة 2013 وبالإضافة إلى هذا توقع تقرير للوكالة الوطنية لترقية الصادرات الجكس ان يكبد التعاملات التجارية مع الاتحاد الاوربي المزيد من الخسائر للخزينة العمومية حيث من المرتقب إن تصل قيمة الخسائر إلى سنة 2020 إلى 19 مليار دولار [1]

يبدو إن الجزائر تتجه للمزيد من الخسائر مالم تراجع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيث أدي اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي بالإضافة إلى زيادة إغراق السلع الأوربية في الأسواق الجزائرية أدي أيضا إلى خسائر كبيرة للخزينة العامة للدولة بسبب رفع للحقوق الجمركية.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية.

المبحث الثاني: تحليل تدفق رؤوس الأموال من الاتجاه الأوربي إلى الجزائر

كما ذكرنا سابق فاتفاقية الشراكة الاقتصادية الأوربية الجزائرية نصت كل أهمية التعاون المالي من أجل تحقيق بين عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طرق الاستمارات المباشرة في الجزائر وكذا المساعدات تحصل عليها الجزائر من الاتحاد الأوربي ولمعرفة التغيرات التي طرأت بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ سوف نتناول تحليل تطور الاستمارات الأوربية في الجزائر وكذا المساعدات والقروض المقدمة من طرف الاتحاد الأوربي للجزائر.

المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأوربي.

ينطوي هذا النوع من الاستثمار على تملك المستثمر الأوربي لجزء أو كل الاستثمار في المشروع المعين بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة في الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل الموارد المالية والتكنولوجية والمالية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الأشكال الأخرى حيث يمكن أن يتضمن تحركات رأس المال ليس في شكل حصص ملكية فقط وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات[1] ولقد قامت الجزائر بعد إجراءات تحفيزية لاستقطاب الاستثمار الأجنبية المباشرة من خلق بيئة ملائمة لذلك.

[1].سعيدي يحي الاستثمار الأجنبي. مكتبة الجامعة. الطبعة الاولى.2015.ص75.

الجدول رقم (3-9): توزيع الاستثمارات في الجزائر 2003-2015.

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة مليون (دينار جزائري)	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	59563	99	9100521	79	904762	87
الاستثمار الأجنبي	676	1	2471691	21	129254	13
المجموع	60239	100	11572213	100	1034016	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات ANDI

الشكل رقم (3-11): توزيع المشاريع الاستثمارية في الجزائر 2003-2015

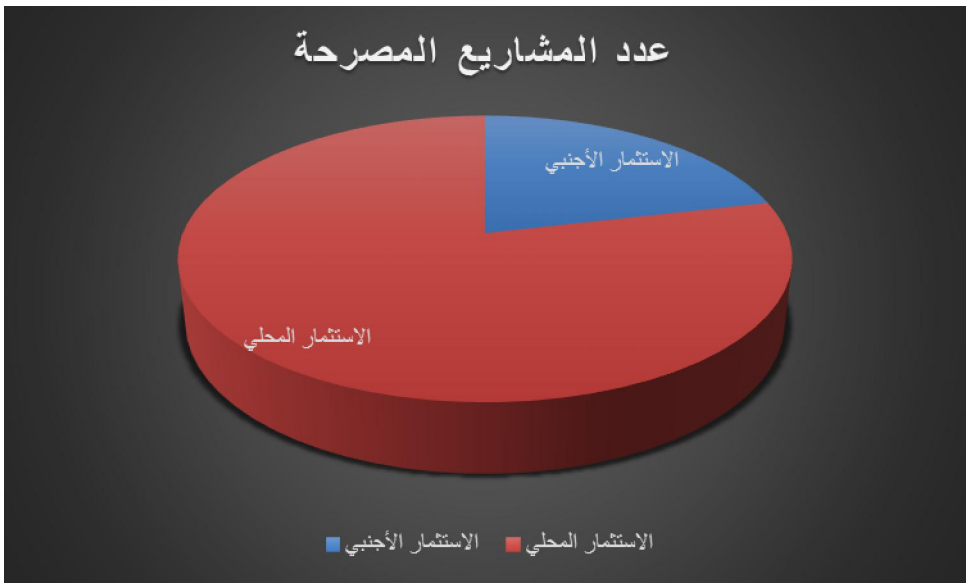

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

الشكل رقم (3 -12): توزيع عدد مناصب الشغل للاستثمار في الجزائر للفترة 2003 - 2015.

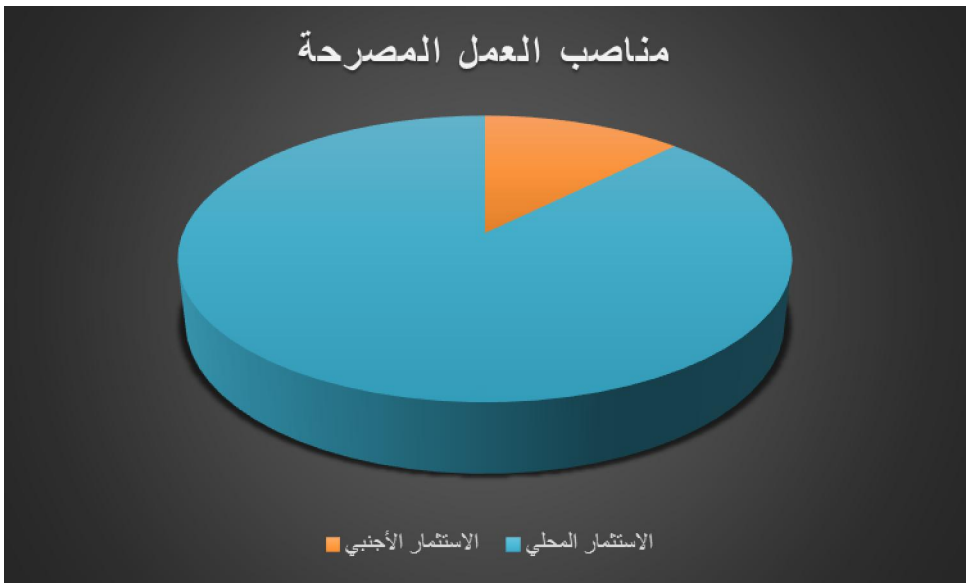

المصدر: نفس المرجع السابق.

من الواضح جدا أن الاستثمارات المحلية هي الأكثر أهمية أو بالأحرى تشكل النصيب الأكثر من إجمالي الاستثمارات في الجزائر ويشكل 79% من إجمالي مبالغ الاستثمار وتضم أكثر من 87% من عدد مناصب الشغل بالمقابل لا يمثل مجموع الاستثمارات المباشرة في الجزائر 1% وبنسب ة21% من إجمالي مبالغ الاستثمارات ونسبة تشغيل ب 13% خلال الفترة 2003-2015.

الجدول رقم (3 – 10) مشاريع الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 2003-2015.

المناطق	عدد المشاريع		مناصب الشغل
أوربا	373	192 898	76709
فيما بين الاتحاد الاوربي	274	563346	39939
أسيا	68	119506	8607
أمريكا	16	65636	3346
الدول العربية	200	1267592	37842
إفريقيا	1	27799	400
أستراليا	1	2974	264
متعددة الجنسيات	13	89992	2086
المجموع	676	2471691	129254

المصدر من اعداد الطالب بناء على معطيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI

الشكل رقم (3-13): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر 2003 – 2015.

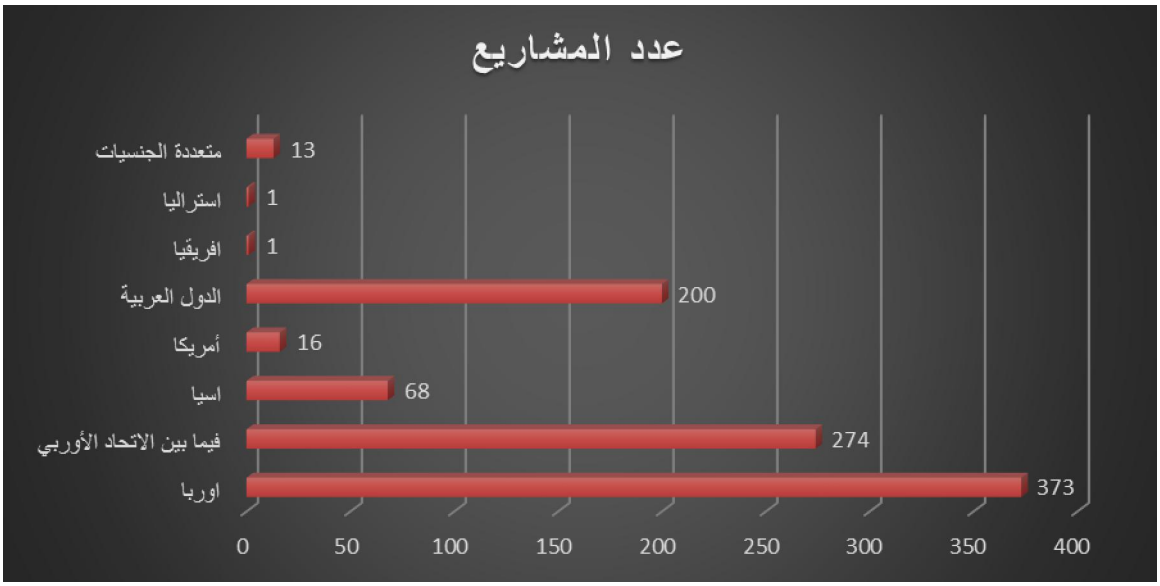

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق.

يتضح لنا من تفحص للمعطيات أن أوربا بما فيها الاتحاد الأوربي تشكل النسبة العظمى من إجمالي عدد المشاريع 37مشروع بينما الدول العربية ب 200 مشروع أما من حيث خلق مناصب العمل فتحتل أيضا أوربا المرتبة الأوربي في خلق مناصب الشغل حيث سنة 2003 و2015 ب 7609 منصب شغل بينما الدول العربية ب 37842 منصب شغل.

الشكل رقم (3-14): تطور ونصيب الجزائر والدول المتوسطية في إطار اتفاق الشراكة الاورمتوسطية من حجم الاستثمار الأجنبي الأوربي 2003-2012.

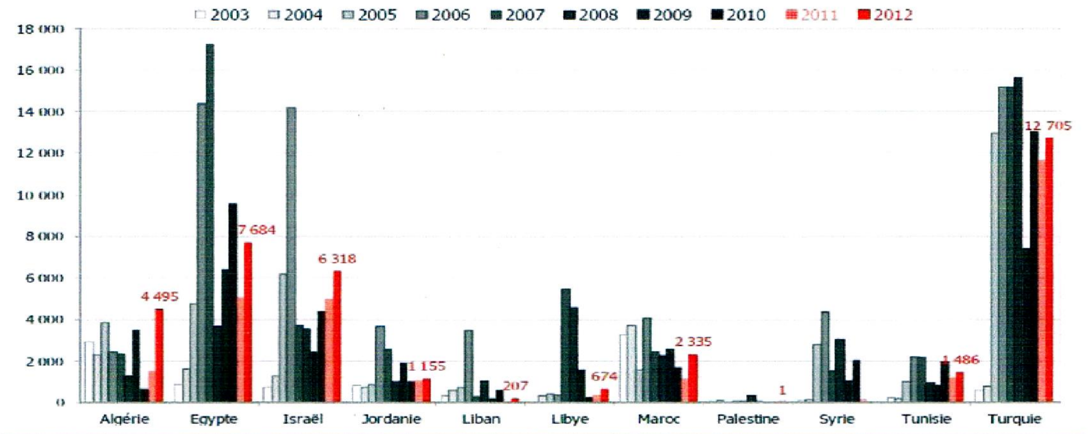

Source : Investir en Méditerranée, **Les pays émergents investissent la Méditerranée**, Billan 2012 de l'attractivite des pays MED en matiere d'investissement etranger, ANIMA, Etude N° 65, octobre 2013, p : 10

من خلال الشكل أعلاه يظهر جليا أن ثلث الاستثمارات تحصلت عليها تركيا خلال سنة 2012 حيث أعانت تركيا عن زيادة 10 مشاريع جديدة بالإضافة إلى مصر التي تعتبر كذلك من بين المستقطبين للاستثمار الأجنبي المباشر ولكن عرفت تراجع نتيجة للأوضاع السياسية التي تمر بها أما الدول الأخرى فقد عرفت هي الأخرى تراجعا للاستثمارات الأجنبية غير أن الجزائر لديها نتائج جيدة جدا بعد سنوات من ضعف الأداء حيث تطورت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 805 مليون أور سنة 2010 إلى 4495 مليون أور سنة 2012 [(1)]من خلال الشكل عموما نلاحظ أنه ومنذ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ غلب على الاستثمارات الاوربية في الجزائر التذبذب من سنة الى أخري ولكن ما نلاحظه هو أنه بعد قانون

---

[1] Investir en Méditerranée, Les pays émergents investissent la Méditerranée, Bilan 2012 de l'attractivite despays MED en matiere d'investissement etranger, ANIMA, Etude N° 65, octobre 2013, p :10

الاستثمارات سنة 2009 والذي يحدد حصة الشريك الأخر ب 49% مقابل 51% للطرف الجزائري انخفضت الاستثمارات بشكل بشكل نسبي لتعاود الارتفاع ولكن سبب الارتفاع هو الظروف المستقرة للجزائر مقارنة بالجيران كتونس وليبيا.

الشكل رقم (3-15): توزيع الاستثمارات الاتحاد الأوربي في الجزائر 2007 – 2012.

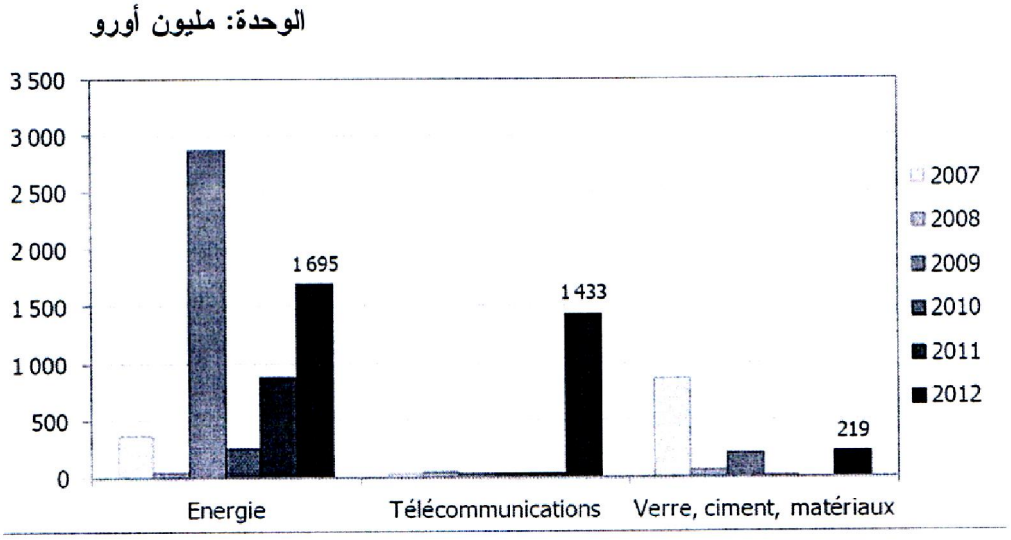

Source : Investir en Méditerranée, Les pays émergents investissent la Méditerranée,p :21.

من خلال الشكل يتضح أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الأوربية المباشرة في الجزائر ترتكز في ثلاثة قطاعات رئيسية وترتكز بالدرجة الأولى في قطاع المحروقات ففي سنة2012 مثلا وصل المبلغ إلى 1695مليون أور أما في قطاع الخدمات وبالتحديد في قطاع الاتصالات فقدرب1433 مليون أورو سنة 2012 أما قطاع مواد البناء فقدرب219 مليون أور 2012 وبالتالي فإن الزيادة المسجلة في تدفقات الاستمارات الأوربية المباشرة تعود بالدرجة الأولى إلى زيادة في حجز الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر عصب الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: التعاون المالي في إطار الشراكة الأور جزائرية

في إطار الشراكة الأورم توسطية جرى عمل الآليات الأوربية للجوار والشراكة بميزانية بلغت 13.4 مليار يور من يناير 2007 إلى ديسمبر 2013 واعتبار من يناير 2014 تم استبدالها بالآلية الأوربية للجوار وكان العرض الرئيسي من الآلية الأوربية للجوار

والشراكة هو خلق مساحة من القيم المشتركة والاستقرار والازدهار وتقرير التعاون وتعميق التكامل الاقتصادي والإقليمي من خلال خلق تغطية واسعة من مجالات التعاون

الجدول رقم (3-11): اهم المساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الأوربي الي الدول المتوسطية في إطار اتفاق الشراكة 2007-2013.

البلد	مصر	الجزائر	الأردن	المغرب	تونس	لبنان	فلسطين	اسرائيل
قيم المساعدات	1.007	366.1	589	1431.1	775	388	2051.7	13.5

المصدر من إعداد الطالب بناء على موقع البنك الأوربي للاستثمار.

الشكل رقم (3-16) توزيع المساعدات الاوربية في اطار الشراكة الاورومتوسطية 2007 – 2013 .

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل حصة الجزائر متواضعة مقارنة بجاراتها في المغرب العربي كتونس والمغرب وسبب راجع لقلة المشاريع التي تقدمها الحكومة الجزائرية في ضل الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها.

لقد خصص المبلغ الإجمالي للجزائر شكل أساسي لإصلاح الاقتصادي مع تركيز قوي على توفير فرص العمل وتنويع الاقتصاد والإدارة الاقتصادية.

المطلب الثالث: تحليل قروض البنك الدولي الأوربي للاستثمار في الجزائر 2005-2014.

في إطار الشراكة الأورو متوسطية بصفة عامة والشراكة الارو جزائرية بصفة خاصة قام بنك الاستثمار الأوربي بمنح قروض لدول الضفة الجنوبية للدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط موجهة لتمويل مشاريع المشاكل القاعدية، الخدمات، المشاريع الخاصة بالمياه، الطاقة، النقل، الطرقات، وفي هذا الإطار استفادت دول الضفة الجنوبية للمتوسط من قروض البنك الأوربي للاستثمار بنسب متفاوتة.

الجدول رقم (3-12): القروض الممنوحة للدول الضفة الجنوبية للمتوسط من بنك الاستثمار الأوربي 2005-2014.

البلد	تونس	مصر	غزة	اسرائيل	الاردن	لبنان	مغرب	سوريا	جزائر
المبلغ	3383	3867	60	1173	342	873	3994	1041	513

المصدر: من اعدا الطالب باعتماد على بنك الاستثمار الأوربي.

من الجدول نلاحظ ان معظم الدول المتوسطية الغير الاوربية قد استفادت بقدر هام من القروض البنك الأوربي للاستثمار من 2005 الى 2014 حيث تحتل المغرب الصدارة بقيمة 3994 مليون أورو، ام الجزائر فتختل المراتب الأخيرة بنسبة للضفة الغربية للبحر الأبيض المتوسط.

ولقد وجهت قروض البنك الأوربي للاستثمار في الجزائر الى 3 شركات من بينها المغرب البي للتأجير حيث استفادت في 2005 ب 10 ملايين أورو، فيما تحصلت شركة عصر الفواكه الرويبة على قرض ب 3 ملايين أورو سنة 2007 اما في سنة 2010 فقد كان القرض موجه الى مشروع الطاقة ميدا غاز بقيمة 500 مليون أورو.

خاتمة الفصل

لا يزال اتفاق الشراكة الموقع عام 2002 بين الاتحاد الأوربي والذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 بعيدا عن تحقيق أهدافه المعلنة والمأمولة بالنسبة إلى الجزائر ورغم اتفاق الجانبين على استفادة الجزائر من فترة إعفاء لرزنامة التفكيك الجمركي والذي ينتهي في سنة2020 بدلا سنة 2017 فإن الاختلال يبقي سيد الموقف سواء بالنسبة إلى أطراف التبادل التجاري أو التدفقات المالية بل أن الجزائر بعيدا عن تجارة المحروقات تسجل عجزا كبيرا إذ أنها تستورد ما بين 16 إلى 18 دولار مقابل تصدير دولار واحد تجاه دول الاتحاد الأوربي وذلك بسبب ضعف القطاع الإنتاجي للجزائر بالدرجة الأولى ونقص الخبرة وفقدانها للتكنولوجيا المتطورة وسوء التسيير في مؤسساتها.

أما بالنسبة للتدفقات رؤوس الأموال فإن الاستثمار الأجنبي الأوربي في تطور محتشم مند دخول الاتفاق حيز التنفيذ مقارنة بالدول المتوسطية الأخرى، اما المساعدات المالية في إطار اتفاق الشراكة فإنها مقارنة بالجيران من الدول المتوسطة تعد ضئيلة مقارنة بالوعود التي قدمها الاتحاد الأوربي في إطار الإصلاحات الاقتصادية وفي مقدمتها إعادة هيكلة المؤسسات واستكمال مسار الخصخصة بالنسبة للجزائر وانشاء البني التحتية.

تبقى مسؤولية الجانب الجزائري كبيرة على المستوى الاقتصادي والتجاري بالخصوص لعدم قدرته على استغلال مزايا الاتفاق بالإضافة إلى العقبات شبه الجمركية والسياسات الجبائية المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي والتي تجعل من أوروبا قلعة حصينة في مواجهة المنتجات الزراعية والصناعية التي تخضع بعضها إلى نظام الحصص وبعضها الأخر إلى مقاييس صارمة جدا في مجال التقييس والتعبئة.

الخاتمة العامة

لقد تناولت هذه الدراسة بتحليل اثر الشراكة الأور جزائرية على الاقتصاد الوطني 2005-2014، على ضوء اتفاق الشراكة الموقع سنة 2002، والذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، حيث جاءت الشراكة امتداد لإعلان برشلونة بإسبانيا الذي من خلاله طرح الاتحاد الأوربي سياسته الجديدة اتجاه ضفتي المتوسط الشرقية والجنوبية، التي تعرف بمشروع الشراكة الأور متوسطية، وقد انبثق هذا المشروع نتيجة التحولات التي شهدها القطاع الاقتصادي العالمي خصوصا في العقد الأخير من القرن العشرين، ومن أهمها توسع نطاق التحرير الاقتصادي والتوجه نحو العولمة الاقتصادية، مما دفع بالاتجاه نحو موجة جديدة لعقد اتفاقيات تجارية إقليمية بين الدول المتقدمة من جهة والدول النامية من جهة أخرى، في إطار ما يسمى بالإقليمية الجديدة التي أرادت من خلالها الدول الصناعية المتقدمة تعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية وتوسيع نطاق نفوذها ومنافسة القوى الاقتصادية الأخرى، بعدما استكملت هذه القوى مراحل تكاملها الاقتصادي والسياسي ومنها الاتحاد الأوربي.

1-اختبار الفرضيات:

- تتيح اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية للجزائر زيادة صادراتها خارج قطاع المحروقات الى الاتحاد الأوربي. لقد ثبت خطأ هذه الفرضية فالجزائر لم تستفد من التخفيضات الجمركية التي يمنحها الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة الأورو جزائرية لزيادة صادراتها خارج قطاع المحروقات، التي شهدت تطورا محتشما منذ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ.

- ستخسر الخزينة العامة للجزائر المزيد من الإيرادات الجمركية ما لم تراجع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي. لقد ثبت صحة هذه الفرضية من خلال تحليل الجباية الجمركية منذ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ.

- تتيح اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية للجزائر زيادة في تدفق رؤوس الأموال من الاتحاد الأوربي إلى الجزائر. لقد ثبت خطأ هذه الفرضية فتدفق رؤوس الأموال من الاتحاد الأوربي لم يكن طموحات الجزائر مقارنة من دول الجوار.

2-نتائج الدراسة:

لقد استخلصنا من بحثنا المتواضع العديد من النتائج نذكر منها:

- جاءت الشراكة الأورمتوسطية من أجل توطيد العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوربي والدول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

- يتسم مسار برشلونة للشراكة الأورمتوسطية بمنهج جديد مقارنة بالمبادرات التي تم طرحها في الستينات من القرن الماضي، والتي كانت تستند أساسا على عوامل اقتصادية خصوصا التجارية منها والشراكة تعتمد في إطار شامل بغية تحقيق تنمية شاملة.

- يركز اتفاق الشراكة على إقامة منطقة تبادل حرة خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة منذ بدأ سريان دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ بصفة تدريجية، وفق رزنامة زمنية لإزالة الرسوم الجمركية من الطرفين.

- عرف الاقتصاد الجزائري منذ قرابة عقدين من الزمن سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي مست كافة القطاعات، وذلك راجع لتغير النمط الاقتصادي من خلال التحول الى نظام اقتصاد السوق.

- صاحب مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تبني الجزائر لخيار الانفتاح أكثر على الاقتصاد العالمي، لأنه لا يمكن لها البقاء بمعزل عن التحولات التي شهدتها الساحة العالمية.

- اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي عوضت اتفاقية التعاون المبرمة منتصف السبعينيات.

- منذ دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي حيز التنفيذ في 2005 تضاعفت الواردات من الاتحاد الأوربي إلى الجزائر.

- يعتبر الاتحاد الأوربي الشريك الأول للجزائر بنسبة فاقت 50% في مجال التبادلات التجارية.

- مند دخول اتفاق الشراكة الأوروجزائري حيز التنفيذ شهدت الصادرات خارج قطاع المحروقات تطور محتشم جدا.

- شهدت الصادرات الجزائرية نموا معتبر لكن يبقي العامل الرئيسي في زيادة الصادرات هو قطاع المحروقات.

- لم تحقق الجزائر فائضا في الميزان التجاري مع الاتحاد الأوربي إلا بفضل قطاع المحروقات.

- تتميز المساعدات المالية بالضعف من طرف الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة مع الجزائر

- تبدو استثمارات الاتحاد الأوربي في الجزائر جد محتشمة مقارنة بجيران الجزائر.

- تبدو المعونات التي يقدمها الاتحاد الأوربي إلى الجزائر جد ضئيلة مقارنة بدول المتوسطية.

- إن التقييم الأولي للاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي يؤكد وجود خلل واضح في الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات، والذي هو في صالح الاتحاد الأوربي مقابل ذلك ضعف واضح في الاستثمارات الاتحاد الأوربي في الجزائر.

- أدى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي الى خسائر كبيرة للخزينة العمومية جراء التفكيك الجمركي قدرته الوكالة الوطنية لترقية الصادرات بين 2005-2013 ب 8 ملايير دولار على ان يبلغ سنة 2020 حوالي 19 مليار دولار
- الجزائر مازالت بعيدة على النتائج المرجوة من اتفاق الشراكة.

3-التوصيات:

- خلق آليات مشجعة للاستثمار لتحسين وتطوير عجلة الاقتصاد لوضع الاتحاد الأوربي أمام الأمر الواقع لزيادة استثماراته في الجزائر، وعدم التحجج بأن المناخ الاستثماري غير محفز من طرف الاتحاد الأوربي.
- العمل على تفعيل التكامل الاقتصادي مع الدول العربية من خلال التوحد في الاتحاد المغاربي، وأيضا من خلال منطقة التبادل الحر العربية في تكتل اقتصادي فعال لمواجهة التحديات الاقتصادية والمنافسة الغير المتكافئة التي يفرضها الاتحاد الأوربي.
- العمل على تأهيل الاقتصاد الوطني قبل الدخول في منظمة التبادل الحر سنة 2020.
- العمل الحوار مع الاتحاد الأوربي لتسريع وتحفيز انتقال رؤوس الأموال الأوربية للاستثمار في الجزائر، وكذا التركيز على نطاق التعاون الاقتصادي في المجالات التي من شأنها إحداث التنمية المستدامة.
- الاهتمام بالقطاع الفلاحي الذي تملك فيه الجزائر ميزة تنافسية.
- العمل على التشاور مع الاتحاد الأوربي لفرص المرونة على الصادرات الجزائرية عند دخولها الاتحاد الأوربي، وعدم وضع شروط تعجيزية إن صح التعبير على السلع الجزائرية عند تصديرها لدول الاتحاد الأوربي.

- الإسراع في إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة من اجل الاستفادة قدر الإمكان من المساعدات الأولية الأوربية في هذا المجال.
- العمل على زيادة القدرة التنافسية للمنتوج الوطني.
- العمل على التشاور مع الاتحاد الأوربي لتأجيل الدخول في منطقة التبادل الحر المقررة في آفاق سنة 2020.
- العمل بنظام الحصص في بعض المنتجات المستوردة من الاتحاد الأوربي التي تشهد إنتاج محلي وفير.

4-أفاق الدراسة:

يمكن اعتبار الموضوع الذي تم معالجته في هذه الدراسة كبداية لدراسات لاحقة مزودة بمعلومات جديدة، باعتبار أن هذا الموضوع لا يقف عند الحد، يمكن صياغة آفاق أخرى للبحث كالتالي:

ما مدى التقدم في تنفيذ السياسات المرافقة في إنجاح الشراكة الأورو جزائرية.

قَائمةُ المراجع

قائمة المراجع:

الكتب

1. إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة" أهمية التنظيم وديناميكية الهياكل"، دار الطبع، الطبعة الثانية، الجزائر، 1996.
2. بشارة خضر، أوربا والوطن العربي (القرابة والجوار)، ترجمة: جوزيف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
3. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
4. سعيدي يحي الاستثمار الأجنبي. مكتبة الجامعة. الطبعة الاولى.2015
5. محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة، 1997.
6. محمد محمود الإمام، تطور الأطر الاقتصادية للاتحاد الأوربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1998.
7. موسى مطر وآخرون التجارة الخارجية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
8. نادية محمود، محمد مصطفى، أوربا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986

الرسائل والاطروحات الجامعية:

9. ابراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية لأطار التعاون الأوربي الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012.

10. زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوربية –المغاربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2010.

11. شريط عابد، "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأور ومتوسطية: حالة دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004

12. معسكري سمرة، تقيم اتفاق الشراكة الأور جزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2010.

13. هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الأور متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012.

دراسات ومقالات :

14. إبراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

15. إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة" أهمية التنظيم وديناميكية الهياكل"، دار الطبع، الطبعة الثانية، الجزائر، 1996.

16. بشارة خضر، أوربا والوطن العربي (القرابة والجوار)، ترجمة: جوزيف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

17. روابح عبد الباقي وعلي جمال، التقييم الأولي للمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: العولمة وبرامج التصحيح الهيكلي والتنمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 15–16 ماي 1999.

18. صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في: الملتقى الوطني حول: "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، يومي 16–17 نوفمبر 2004، جامعة بسكرة، الجزائر.

19. عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

20. مصطفى محمد العبد الله وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999.

21. مصطفى محمد العبد الله وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999.

22. مصطفي محمد العبد الله، وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1999.

23. نصيف حتى، "المأزق العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 215، السنة 18، مارس 1996.

24. وكالة الأنباء الجزائرية، 26 أوت 2014.

دوريات ونشرات:

25. اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الباب الثاني: التنقل الحر للسلع– المادة06، مأخوذة من نسخة لدى المجلس الشعبي الوطني،

26. الجريدة الرسمية ، اتفاقيات واتفاقيات دولية ، العدد 31 السنة 42 ،السبت 30 افريل 2005 ، المطبعة الرسمية ،الجزائر.

27. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، اتفاقيات واتفاقات دولية، العدد 31 ، السنة 42، ربيع الأول عام 1431هـ الموافق 30 أبريل 2010، المطبعة الرسمية، الجزائر

28. وزارة التجارة، قسم العلاقات الأوروبية–الجزائرية.

29. وكالة الأنباء الجزائرية، 26 أوت 2014.

تقارير وقوانين

30. بنك الاستثمار الأوربي-

31. المديرية العامة للجمارك.-

32. المركز الوطني للأعلام الالي -

33. وزارة التجارة -

34. الوكالة الوطنية للاستثمار.-

المراجع باللغة الأجنبية:

35. european.com mission union tradingsad.algeria.direbeste generl besrtrste.

36. investir en mediterranee، les pays emergents investissent la mediterranee, billan 2012 de l'attractivite despays med en matiere d'investissement etranger، anima، etude n° 65, octobre 2013

الملخص:

يتناول هدا البحث دراسة تحليلية للاتفاق الشراكة الجزائرية الاوربية الذي وقعت عليه الجزائر في 22 افريل 2005 والدي دخل حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر 2005.

حيث شمل الجانب النظري الشراكة الاورمتوسطية بصفة عامة والشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي بصفة خاصة حيث تناولنا في الجانب النظري للبحث مسار علاقات التعاون الاورمتوسطي لدول حوض المتوسط والدي كان مؤتمر برشلونة المنعقد بإسبانيا سنة 1995البادرة الاولي في إطلاق المفهوم الجديد للعلاقات بين الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية تحت مسمي الشراكة الاورومتوسطية.

كما تم عرض مفصل لواقع اتفاق الشراكة الاوربية الجزائرية واثار واهداف الشراكة الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوربي لاسيما وان الجزائر حاولت قدر المستطاع التكيف والتأقلم مع متطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوربي قبل الدخول في منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوربي المزمع اقامتها في افاق سنة 2020.

اما الجانب التطبيقي لهدا البحث فتناول دراسة تحليلية للاتفاق الشراكة الاوروجزائرية وانعكاساته علي الاقتصاد الوطني بعد مرور حوالي 10 سنوات من دخوله حيز التنفيذ وخلصت الدراسة الي تحليل مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الوطني والمتمثلة في تحليل تدفقات بالتجارة الخارجية مع الاتحاد الأوربي بالإضافة الي تحليل وتقيم الموارد المالية في اطار الشراكة الاوروجزائرية من خلال تدفق الاستثمار الأجنبي الأوربي الي الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الاورومتوسطية، الشراكة الاوروجزائرية، التجارة الخارجية، الموارد المالية.

Résumé:

Trouvez offres étude analytique Hedda de l'accord de partenariat européen algérien signé par l'Algérie le 22 Avril 2005, et mon père est entré en vigueur le premier de Septembre de 2005.

Qui comprenait côté théorique du partenariat euro-méditerranéen en général et le partenariat entre l'Algérie et l'Union européenne, en particulier, où nous avons traité dans la partie théorique du chemin de recherche Umtosti relations de coopération pour les pays du bassin méditerranéen et mon père était une conférence de Barcelone a eu lieu en Espagne en 1995 geste d'abord dans le lancement de la nouvelle conception des relations entre l'UE et les pays méditerranéens sous le nom de la société Euro-méditerranéenne.

Il a également été une présentation détaillée de la réalité de l'accord algéro-UE Association et les effets des objectifs de partenariat économique entre l'Algérie et l'Union européenne, en particulier depuis que l'Algérie a essayé autant que possible d'adapter et de faire face aux exigences de partenariat avec l'Union européenne avant d'entrer dans une zone de libre-échange entre l'Algérie et l'Union européenne prévu d'établir dans les perspectives pour l'année 2020.

De chaque côté demandé Hedda Trouver manipulé étude analytique de l'accord de partenariat Audzairah et son impact sur l'économie nationale après environ 10 ans de son entrée en monétisant étude a conclu l'analyse d'un ensemble de variables liées à l'économie nationale et de l'analyse des flux de commerce extérieur avec l'Union européenne, ainsi que d'analyser et d'évaluer les ressources financières Audzairah le cadre du partenariat à travers le flux européenne d'investissement étranger en Algérie.

Mots clés : le partenariat euro-méditerranéen, le Audzairah partenariat, le commerce extérieur, les ressources financières.